الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

رقم التسجيل: .....

الشعبة: علوم التسيير تخصص: مالية وبنوك

إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير بازل

دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي

(BADR, BNA, BEA, CPA)

مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

من إعداد الطالبة: إشراف الدكتور:

طهير أميرة توايتية الطاهر

السنة الجامعية 2016 / 2017

www.manaraa.com

www.manaraa.com

أنا الممضي أدناه،

السيدة: طهير أميرة الصفة: طالبة

الحاملة لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 262762 والصادرة بتاريخ 2009.4.01

المسجلة بكلية: العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير.

و المكلفة بإنجاز مذكرة ماستر، عنوانها : إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير بازل.

أصرح بشرفي أني التزم بمراعاة المعايير و المنهجية و معايير الأخلاقيات المهنية و النزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2017/05/12

إمضاء المعني

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

إهداء

إلى أعز مخلوقين في هذا الوجود على قلبي، إلى

من لهما الفضل في تربيتي وتعليمي، إلى من

دعاني إلى الأمام ومنحاني القدرة على

المواصلة:

أمي الحبيبة وأبي الغالي (أدامهما الله لي)

إلى من تمنوا لي الخير دائما إخوتي الأعزاء

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات صديقاتي،

ورفيقات دربي، وفقهم الله

إلى اللذين زرعوا العلم في قلبي وحثوني على

انتهال العلم من منبعه أساتذتي الكرام

إلى كل طالب علم نتمنى له النجاح

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم مذكرتي...

www.manaraa.com

شكر وتقدير

أول الشكر إلى الله الواحد القهار صاحب الفضل

والإكرام أكرمنا بنعمة الإسلام ويسر لنا سبيل

العلم، فله الشكر حتى يرضى وله الشكر بعد ا

لرضا والصلاة والسلام على المصطفى صلى الله

وسلم تسليما كثيرا.

ثم كامل الشكر والتقدير لأستاذي " الدكتور

توايتية الطاهر"، لتفضله بالإشراف على هذا

العمل، ولما قدمه من جهود فاضلة ومقترحات

وملاحظات قيمة طيلة فترة إنجاز هذه الدراسة،

كما أحيي فيه رحابة الصدر وطول النفس معنا،

فجزاه الله عنا كل خير.

تحية شكر وتقدير إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير لما قدموه لنا من علم ومعرفة.

شكرا لكم

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فهرس المحتويات

www.manaraa.com

العنوان	الصفحة
بسملة	
تصريح والتزام	
الإهداء	
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	II
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال	VII
فهرس الملاحق	VIII
قائمة الاختصارات	IX
المقدمة	ب- خ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة.	**2- 42**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة	**03**
المطلب الأول:الدراسات العربية	**03**
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	**05**
المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة و الدراسة الحالية	**06**
المبحث الثاني: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة	**07**
المطلب الأول: إدارة المخاطر البنكية	**07**
المطلب الثاني: اتفاقيات لجنة بازل للرقابة البنكية	**20**
المطلب الثالث: أساليب قياس وإدارة المخاطر البنكية وفقا لمعايير لجنة بازل	**35**
خلاصة	**42**
الفصل الثاني:دراسة ميدانية	**44 -84**
تمهيد	**44**
المبحث الأول: الطريقة والأدوات	**45**
المطلب الأول: تحضير الاستبيان	**45**
المطلب الثاني: دراسة وتحليل عناصر الاستبيان	**56**
المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها	**75**
المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى والثانية	**75**
المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثالثة والرابعة	**78**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية	83
خلاصة	84
الخاتمة	86
قائمة المراجع	92
الملاحق	100
ملخص الدراسة	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول والأشكال، الملاحق والاختصارات

www.manaraa.com

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أوزان المخاطر المرجحة للأصول حسب نسبة بازل	23
02	أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج الميزانية	24
03	أوزان المخاطرة السيادية والبنكية والخاصة بالشركات	36
04	تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل والخدمات المصرفية المقدمة	38
05	أطوال الفقرات حسب مقياس ليكرت الخماسي.	47
06	الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	51
07	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول " مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك	52
08	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني " مدى التزام البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقا لما جاء في مقررات لجنة بازل	54
09	الصدق البنائي لمحاور الدراسة	55
10	معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)	56
11	توزيع أفراد العينة وفق متغير الجنس	57
12	توزيع العينة وفقا لمتغير العمر	58
13	توزيع العينة وفقا لمتغير المستوى الدراسي	59
14	توزيع العينة وفقا لمتغير الموقع الوظيفي	60
15	توزيع العينة وفقا لمتغير عدد سنوات الخبرة	61
16	اتجاهات أفراد العينة نحو فقرات البعد الأول	63
17	اتجاهات أفراد العينة نحو فقرات البعد الثاني	65
18	اتجاهات أفراد العينة نحو فقرات البعد الثالث	66
19	اتجاهات أفراد العينة نحو فقرات البعد الرابع	68
20	اتجاهات أفراد العينة نحو فقرات البعد الأول"المحور الثاني"	70
21	اتجاهات أفراد العينة نحو فقرات البعد الثاني"المحور الثاني"	72
22	اتجاهات أفراد العينة نحو فقرات البعد الثالث"المحور الثاني"	74
23	ملخص نتائج المحور الأول "معايير إدارة المخاطر في البنوك	75
24	معاملات الارتباط "Pearson" بين إدارة المخاطر في البنوك ومقررات بازل1	77
25	معاملات الارتباط "Pearson" بين إدارة المخاطر في البنوك ومقررات بازل2	79
26	معاملات الارتباط "Pearson" بين إدارة المخاطر في البنوك ومقررات بازل3	81

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

27	نتائج تحليل الارتباط لاختبار الفرضية الرئيسية	83

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أصناف المخاطر البنكية	13
02	مراحل إدارة المخاطر البنكية	19
03	أساليب إدارة المخاطر البنكية	20
04	الدعائم الثلاثة لاتفاق بازل 2	28
05	توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس	57
06	توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الفئة العمرية	59
07	توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير المستوى الدراسي	60
08	توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الموقع الوظيفي	61
09	توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير عدد سنوات الخبرة المهنية	62

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	أسماء الأساتذة المحكمين	100
02	نموذج استبيان الدراسة	101
03	نتائج معامل الثبات لمحاور الاستبيان (ألفا كرونباخ)	106
04	نتائج اختبار الفرضيات الفرعية	107
05	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية	108

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاختصار	الدلالة	المعنى باللغة العربية
IIA	Institute of International Auditors	معهد المراجعين الداخليين
BIA	Basic Indicator Approach	منهج المؤشر الأساسي
SA	Standardized Approach	المنهج المعياري
AMA	Advanced Measurement Approach	طرق القياس المتقدمة
OCED	Organization for Economic Cooperation and Developement	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
CPA	Crédit Populaire d'Algerie	القرض الشعبي الجزائري
BEA	Banque Extérieure d'Algerie	بنك الجزائر الخارجي
BNA	Banque Nationale d'Algerie	البنك الوطني الجزائري
BADR	Banque de L'agriculture et du Développement Rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
SPSS	Statistical Package for Social Sciences	برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

www.manaraa.com

يعتبر موضوع إدارة المخاطر من الموضوعات التي استحوذت على اهتمام المؤسسات المالية و المصرفية، وذلك لما شهدته الصناعة المالية و المصرفية من المشكلات و الأزمات المالية التي أدت بالضرورة إلى إعسار و إفلاس العديد منها، كما أن تزايد العولمة المالية و المصرفية وتشابك المؤسسات المصرفية مع بعضها بدرجة كبيرة وانخراطها في الأسواق المالية، وتنامي سوق الائتمان المصرفي وتنوعه من ناحية أخرى، كل هذه الأسباب أدت بالنتيجة إلى زيادة المخاطر ولاسيما تلك التي تتعرض لها المؤسسات المالية والمصرفية، خاصة وأن هذا القطاع يواجه مشكلة المخاطر أكثر من غيره، وعليه أن يطور الأساليب و الأدوات التي تمكنه من التعامل معها بكفاءة.

إن القطاع المالي ولاسيما البنوك تتعامل بالدرجة الأولى مع المخاطر سواء تعلقت هذه المخاطر بخصوصية وظائفها، أو بالقطاع الذي تعمل فيه، أو بظروف الاقتصاد المحلي أو بأوضاع الاقتصاد العالمي – فالتخصص الأساس و الرئيس – وربما الوحيد– المطلوب لإدارة القطاع المصرفي هو كيفية التعامل مع هذه المخاطر في شكلها العام وفي تنوعها ، وإذا كان القطاع المصرفي هو أكثر القطاعات الاقتصادية تعاملا مع المخاطر وعليه فإن التطور الاقتصادي المعاصر قد أظهر من ناحية أن سلامة هذا القطاع ونموه وكفاءة عمله شرط أساسي للتقدم الاقتصادي بشكل عام، ومن ناحية أخرى فإن هذا القطاع هو أكثر القطاعات الاقتصادية اندماجا في الاقتصاد العالمي – علما أن أهم عوامل التقدم والنجاح الاقتصادي لأي بلد هو وجود مؤسسات مالية سليمة وقوية تعمل ضمن بيئة مالية مناسبة.

ومن هذا المنطلق أصبح موضوع إدارة المخاطر بشكل عام و إدارة المخاطر المصرفية بشكل خاص يحظى بتركيز كبير واهتمام أوسع من ذوي الاختصاص من المصرفيين و السلطات النقدية والإشرافية، لكي يضعوا نصب أعينهم من أجل صياغة ورسم استراتيجيات خاصة لدراسة هذه الظاهرة ألا وهي ظاهرة تزايد حدة المخاطر المصرفية والتحكم فيها من خلال نظم إدارة المخاطر، وان صياغة هذه الإستراتيجية الخاصة بها هو لغرض تحقيق أهدافها المصرفية و التقليل من الآثار السلبية لهذه المخاطر طالما أن إدارة المخاطر هي مراقبة وقياس وتحديد المخاطر للإبلاغ عنها والتحكم فيها لتقليل أثارها السلبية في القطاعات المختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولهذا فقد كرست المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية كصندوق النقد الدولي ،البنك العالمي وبنك التسويات الدولية ومجموعة الدول العشرة، دراستها في تتبع الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى هذه الأزمات لإيجاد حلول وقائية خاصة.

ففي عام 1974 قام محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول العشرة العظمى بتشكيل لجنة بازل للرقابة البنكية، وذلك تحت رعاية بنك التسويات الدولية. وقد تكونت هذه اللجنة من ممثلي الهيئات الرقابة البنكية والبنوك المركزية في كل من (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية)، وقد وضعت اللجنة عددا من المبادئ تغطي بصورة شاملة الشروط اللازمة لزيادة كفاءة إدارة المخاطر، حيث أصدرت الكثير من الوثائق الإرشادية الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية. فبعد اتفاقية بازل 1 سنة 1988، التي وضعت الحد الأدنى لكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية، أمام تعاظم المخاطر وتغير طبيعتها، ظهرت اتفاقية بازل 2 التي عملت على تحقيق التناسب بين رأس مال البنك وأصوله الخطرة، إضافة إلى تدعيم دور الجهات الرقابية، وزيادة شفافية السوق. وكان من المتوقع زيادة متانة واستقرار النظام البنكي مع تطبيقها مطلع سنة 2007، إلا أن العالم أصيب بأزمة مالية حادة منذ منتصف هذه السنة الأخيرة، وهو ما دفع إلى مراجعة عميقة وشاملة لبنود ومقترحات اتفاقية بازل 2 لتتولد اتفاقية بازل 3 في سبتمبر 2010، تحمل مجموعة من المعايير الرقابية الجديدة.

أما في الجزائر فقد قام المشرع الجزائري بإنشاء لجنة للرقابة المصرفية بموجب قانون النقد و القرض 10/90 لمراقبة البنوك من حيث شروط استغلالها و متابعتها للقوانين حيث تقوم هذه اللجنة برصد المخالفات وكذا العقوبات في حالة الأخطاء المتعمدة، وكذلك أصدر مجموعة من الأنظمة تساعد البنوك الجزائرية في تطبيق مقررات لجنة بازل.

أولا– إشكالية الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

" **ما مدى تطبيق إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير بازل ؟** "

وحتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بتقسيمها إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تتوفر البنوك عينة الدراسة على معايير إدارة المخاطر ؟
- هل توجد علاقة ارتباط بين إدارة المخاطر في البنوك عينة الدراسة وتطبيق مقررات بازل 1؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- هل توجد علاقة ارتباط بين إدارة المخاطر في البنوك عينة الدراسة وتطبيق مقررات بازل 2؟
- هل توجد علاقة ارتباط بين إدارة المخاطر في البنوك عينة الدراسة وتطبيق مقررات بازل 3؟

ثانيا- فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث، تم وضع مجموعة من الفرضيات التي نسعى لاختبارها على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وتطبيق معايير بازل للرقابة المصرفية"، ويشتق منها الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الأولى:** تتوفر البنوك عينة الدراسة على معايير إدارة المخاطر؟
- **الفرضية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر في البنوك عينة الدراسة وتطبيق مقررات بازل 1.
- **الفرضية الثالثة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر في البنوك عينة الدراسة وتطبيق مقررات بازل 2.
- **الفرضية الرابعة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر في البنوك عينة الدراسة وتطبيق مقررات بازل 3.

ثالثا- أسباب اختيار الدراسة:

تتمثل أهم أسباب اختيار موضوع إدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل على مستوى البنوك التجارية الجزائرية، في الآتي:

- إن اختيارنا لهذا الموضوع كان بدافع الأهمية الكبرى التي تتميز بها إدارة المخاطر كأداة فعالة للتخفيض من الخسائر التي تتحملها البنوك؛
- الاهتمام الشخصي بالموضوع وارتباطه بالتخصص؛
- حداثة موضوع إدارة المخاطر في الوقت الراهن و تزايد أهمية الأبحاث حوله في معظم بلدان العالم وفي المؤتمرات الدولية والملتقيات العلمية؛
- التعرف على التطورات الحديثة التي تشهدها البنوك بالإضافة إلى الأخطار التي تتعرض لها؛
- التعرف على أهم التغيرات الجديدة في معايير لجنة بازل واللازمة للتقليل من حدة الأزمات المالية البنكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا– أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في الدور المهم الذي حضت به إدارة المخاطر المصرفية خاصة مع تطور الصناعة المصرفية وتعدد المخاطر وتنوعها، فكان الاهتمام بعملية إدارة المخاطر المصرفية وتطويرها من أهم السبل لتعظيم عوائد البنوك وتجنب حدوث الأزمات المالية، فجاءت لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي لتضع معياراً موحد لكفاية رأس المال من شأنه أن يزيد من فعالية و نجاعة إدارة المخاطر المصرفية، وكذا حاجة البنوك الجزائرية إلى إدارة مخاطر فعالة تمكنها من تجنب والتحكم في المخاطر التي تتعرض لها أو حتى تنبؤها بحدوثها، كما يهدف البحث أيضا إلى إيجاد الحلول الضرورية التي ينبغي على البنوك الجزائرية القيام بها حتى تتمكن من مواكبة التغيرات والتطورات الحاصلة.

خامسا– أهداف الدراسة:

أما عن أهداف البحث فلقد كانت كالتالي:

- التعرف على المخاطر المصرفية وعملية إدارة هذه المخاطر؛
- إبراز أهمية إدارة المخاطر في التقليل من المخاطر التي تعصف بالنظام المصرفي؛
- عرض أهم ما جاءت به اتفاقيات لجنة بازل بداء من بازل 1 والتعديلات التي أجريت عليها وصولا إلى بازل 2 ، ثم مقررات بازل 3؛
- التعرف على أساليب قياس المخاطر المصرفية التي جاءت بها مقررات لجنة بازل؛
- اكتشاف واقع إدارة المخاطر المصرفية في الجزائر؛
- تشجيع استخدام الأساليب المعاصرة في تحديد وقياس المخاطر في المصارف العاملة في الجزائر؛
- محاولة وضع إطار متكامل، يساعد المصارف العاملة في الجزائر على تطوير نظم إدارة مخاطر، تستند للمعايير الدولية للرقابة المصرفية.

سادسا– منهجية الدراسة:

في سبيل إحاطة نظرية وتطبيقية لإشكالية البحث محل الدراسة يتم السعي إلى توظيف عدة مناهج على النحو التالي:

- **المنهج الوصفي:** وهو المنهج المناسب لوصف واستعراض الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية، وكذلك مقررات لجنة بازل وما جاءت به حول إدارة المخاطر المصرفية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **المنهج التحليلي:** لقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي في دراستنا الميدانية، وهذا لتحليل واقع إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، والاستعدادات التي تتخذها لتطوير هذه الأنظمة وفقا للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية، مما يحقق القدرة التنافسية لها، ويدعم سلامة وأمان الجهاز المصرفي الجزائري.

سابعا– حدود الدراسة:

- **الإطار الزماني والمكاني:**

تمثل الإطار الزماني للبحث في الفترة الممتدة من 1988 إلى غاية يومنا هذا، أي من تاريخ إصدار اتفاقية بازل الأولى مرورا بتعديلاتها سنة 1996 إلى صدور اتفاقية بازل الثانية سنة 2004، بالإضافة إلى إصدار اتفاقية بازل 3 سنة 2010.

أما عن الإطار المكاني فقد كان عن الجزائر بصفة عامة، وبصفة خاصة كانت الدراسة على مجموعة من البنوك العمومية وكالات أم البواقي وهم: البنك الخارجي الجزائري**BEA** ، البنك الوطني الجزائري**BNA** ، بنك القرض الشعبي الجزائري**CPA** ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية "المجمع الجهوي للاستغلال" **BADR**.

ثامنا– صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع في مكتبة الجامعة حول مواضيع إدارة المخاطر المصرفية وكذا مقررات لجنة بازل؛
- عدم رغبة بعض موظفين البنك على الإجابة على أسئلة الاستبيان؛
- عدم قدرة بعض موظفين البنك على الإجابة على أسئلة الاستبيان؛
- نقص الوعي الثقافي لدى موظفين البنك حول موضوع إدارة المخاطر المصرفية ومقررات لجنة بازل.

تاسعا– هيكل الدراسة:

من أجل تقديم هذا البحث في صورة صحيحة وملائمة وبغية إعطاء حقه من التفصيل قمنا بتقسيمه إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي تسبقهم مقدمة تشتمل على مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع وإشكاليته، وتتعقبهم خاتمة متضمنة نتائج البحث وجملة من التوصيات المستمدة من النتائج المتوصل إليها، وجاءت فصول هذه المذكرة على النحو التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الفصل الأول خصص لتقديم الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة واحتوى على مبحثين:
  - المبحث الأول تناول عرض وتحليل الدراسات السابقة.
  - المبحث الثاني تناول عرض الإطار النظري لمتغيرات الدراسة.
- الفصل الثاني خصص لتقديم الدراسة الميدانية وقد تضمن مبحثين:
  - المبحث الأول تناول الطرق والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية.
  - المبحث الثاني تناول عرض النتائج ومناقشتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الأدبيات النظرية و التطبيقية للدراسة

www.manaraa.com

تمهيد:

ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن إدارة المخاطر البنكية، فكل ما قبل البنك بقدر اكبر من المخاطر نجح في تحقيق مقدار اكبر من الأرباح، وعليه فان إدارة المخاطر تعني بداية التعرف على نوع المخاطر التي يواجهها البنك وتحديدها وتوصيفها بدقة واخذ الحيطة منها ووضع الضوابط والنظم الكفيلة لمواجهتها في حال حدوثها.

ونظرا لتصاعد المخاطر البنكية، بدأ التفكير في البحث عن وسائل لمواجهة تلك المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في العديد من الدول، تقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وفي أول خطوة في هذا الاتجاه تشكلت لجنة بازل للرقابة البنكية من مجموعة الدول الصناعية الكبرى تحت إشراف بنك التسويات الدولية.

وعليه سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الأسس النظرية والتطبيقية لإدارة المخاطر البنكية في ظل مقررات لجنة بازل بالإضافة إلى التطرق للدراسات السابقة التي تمس الموضوع ومقارنتها بالدراسة الحالية وهذا بقصد تسهيل فهم متغيرات الدراسة وسيكون هيكل الدراسة لهذا الفصل مقسم كما يلي:

- المبحث الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة.
- المبحث الثاني: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة

حضي موضوع إدارة المخاطر البنكية ومقررات لجنة بازل بنصيب كبير من الأبحاث والدراسات التي قدمت في الملتقيات والمؤتمرات في عدد كبير من الدول، وبلغات العالم المختلفة وهذا نظرا لأهميتها البالغة في مجال الصيرفة وتطبيقاتها ولقد وقع الاختيار على الدراسات السابقة التالية:

المطلب الأول: الدراسات العربية:

بما أن ما يميز البحث العلمي هو أن يتيح المجال للتعرف على وجهات نظر الآخرين، كما تعد الجهود المعرفية السابقة من الأمور المهمة لأية دراسة جديدة، ومن خلالها يتم التعرف على ما انتهت عليه تلك الجهود، ومعرفة ما توصلت إليه من استنتاجات وتوصيات وتحديد الفوائد منها، لذا تم اختيار مجموعة الدراسات السابقة المتعلقة بدراسة البحث الحالي وفي جانبيها المحلية والعربية.

1. دراسة "ميرفت أبو كمال" بعنوان "**الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل2**" "**دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع إستراتيجيات أنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين، ووضع إطار متكامل يساعد المصارف على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقا للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية "

وتشير أهم نتائج الدراسة إلى أنه:

يصعب على المصارف قياس مخاطر الائتمان وفق منهجيات بازل 2، لعدم توفر المقومات اللازمة لتطبيق هذه الأساليب المعاصرة منها: غياب شركات التصنيف الائتماني المحلية، عدم وجود أنظمة تصنيف داخلي للائتمان لعملاء المصرف، يحتاج الانتقال إلى تطبيق أحكام بازل 2، تعديلا في النظم المحاسبية التي يتبعها المصرف، وبما يتوافق مع النظم المحاسبية ومتطلبات الإفصاح والشفافية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها:

- يجب أن تحرص المصارف على وجود إدارة مخاطر متخصصة لإدارة مخاطر الائتمان، تعمل على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان، ومدى كفاءة أدوات معالجة ومواجهة هذه المخاطر؛
- زيادة الإفصاح والشفافية عن المعلومات المالية وغير المالية، وخاصة عن المخاطر الحالية والمحتملة التي يواجهها المصرف؛
- تطوير تقنيات المعلومات في المصارف؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ضرورة توفر مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية، لأن معظم المصارف صغيرة ومتوسطة الحجم في الجهاز المصرفي الفلسطيني يصعب عليها الاستناد إلى نظم ونماذج داخلية لتقدير المخاطر؛

2. دراسة حياة نجار بعنوان " **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل " دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية** " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2013. حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق البنوك التجارية العمومية الجزائرية لإدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية.

وتشير أهم نتائج الدراسة إلى أنه:

- خطر القرض من أهم المخاطر المصرفية الرئيسية التي تواجه البنوك العمومية، نظرا لطبيعة النشاط المصرفي الذي يكاد ينحصر في تلقي الودائع ومنح القروض بشتى أنواعها. أما فيما يتعلق بإدارتها فإن تبني أنظمة لتصنيف القروض وقياس مخاطرها واستحداث نظام لتنقيط العملاء يعدان مرحلة أساسية في مسار التحكم في هذا النوع من المخاطر، قياسها أو التقليل منها؛
- افتقار البنوك العمومية إلى نصوص تشريعية تحدد تقنية تغطية وقياس مخاطر السوق، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية. حيث أن إدارة المخاطر تكاد تنحصر في اعتماد مؤشرات تؤخذ كمعايير لتحديد مستواها؛
- اقتصار البنوك التجارية العمومية الجزائرية بصفة أساسية على نسبة كوك للملاءة دون اهتمامها بباقي أنواع المخاطر؛
- قواعد الحيطة والحذر المطبقة في الجزائر غير كافية لضبط نشاط البنوك وإدارة مخاطرها، لأنها مستوحاة من بازل1، وبالتالي ضرورة المرور إلى بازل2 والتفكير في الأخذ بمستجدات بازل3،

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها:

- لابد من إعطاء الأهمية كذلك لأساليب تحديد وتقييم الخطر الإستراتيجي؛
- تعزيز الرقابة المصرفية والتأكيد على ضرورة التزام البنوك بمعايير لجنة بازل المتعلقة بكفاية رأس المال ومبدأ الشفافية وتكييفها مع متطلبات بازل3؛
- إنشاء إدارة المخاطر بالبنوك العمومية تضطلع بمهمة التحديد الدقيق للمخاطر من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتوفرة لديها ووضع خطط عمل ومتابعة مستوى الالتزام بها؛

3. دراسة بلسم حسين رهيف بعنوان" **إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2، دراسة تطبيقية في مصرفي الرشيد والشرق الأوسط** " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجامعة، العدد 46، 2015، حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى موائمة اللوائح والتعليمات الرقابية والإشرافية الصادرة من الجهات الدولية والمحلية في تطوير الصناعة المصرفية العراقية وإمكانية تطبيقها في البيئة المصرفية العراقية لاسيما مقررات لجنة بازل 2.

وتشير أهم نتائج الدراسة إلى أنه:

- لم يحدد البنك المركزي العراقي المنهج الملائم لأجل احتساب المخاطر؛
- عدم كفاية التدريب والتعليم في المصارف لتطوير القدرات والمهارات البشرية في نواحي أنظمة التصنيف الداخلي للائتمان وأساليب قياس وتخفيف مخاطر الائتمان الواردة في اتفاق بازل 2 وتحديد كفاية رأس المال؛
- إن الهدف من إدارة المخاطر المصرفية هو إيجاد السبل الكفيلة للتعامل مع المخاطر المصرفية والحد من آثارها السلبية؛

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها:

- اعتماد المعايير الدولية ومقررات لجنة بازل لتحقيق الاندماج السريع مع المنظومة العالمية المصرفية واكتساب وتطوير القطاع المصرفي العراقي الذي يعاني من تأخر واضح عن ركب المصارف العالمية.
- إنشاء وحدات تعنى بإدارة المخاطر داخل المصرف ترتبط بصورة مباشرة بإدارة المصرف تكون مسؤولة عن وضع الإستراتيجيات والخطط الخاصة بما يواجه المصرف من أخطار؛
- تطوير نظم المعلومات المصرفية وتضمينها جميع عمليات وأنشطة المصرف؛
- زيادة رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق وعدم استثناء أي مصرف سواء كان حكومي أو أهلي.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

لقد حضي موضوع إدارة المخاطر البنكية واتفاقيات بازل بنصيب كبير من الأبحاث والدراسات الأجنبية وهذا نظرا لأهميتها ومن خلال مراجعة العديد من الأدبيات، تم اختيار مجموعة الدراسات الأجنبية المتعلقة بموضوع دراسة البحث الحالي؛

1. دراسة **Xiaofang Ma** بعنوان **"The new basle capital accord and risk management of Chinese state-owned commercial bank, 2004" .**

"اتفاقية بازل لكفاية رأس المال وإدارة المخاطر في البنوك التجارية المملوكة للحكومة الصينية".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات للمصارف التجارية المملوكة للحكومة الصينية بموجب اتفاقية بازل الجديدة وهي كالتالي:

- الترويج لكفاية رأس المال وتحسين جودة الأصول؛
- بناء نظام التصنيف الداخلي لإدارة المخاطر؛
- التحول من إدارة مخاطر الائتمان إلى إجمالي إدارة المخاطر؛
- تحسين القدرة على الإشراف؛
- إنشاء نظم معلومات سليمة مفتوحة، وشفافة لإقامة الهيكل المالي لحقوق الملكية وحوكمة الشركات؛

وقد خلصت هذه الدراسة بنتيجة أنه تستطيع المصارف التجارية المملوكة للحكومة الصينية أن تنجح في تنفيذ الإطار الجديد المعدل (بازل2) من خلال وضع الإستراتيجية التي تتعلق بصناعة البنوك الوطنية وذلك بعد أن انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية وأصبحت منفتحة دوليا.

2. دراسة **kentaro tamura بعنوان، "challenges to japanese Compliance with the basel Capital Accord "Domestic politics and international Banking Standards, 2005".**

" تحديات استجابة اليابان لاتفاقية بازل لكفاية رأس المال، الظروف السياسية، ومعايير البنوك الدولية"

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر المتغيرات السياسية على تطبيق معايير بازل لكفاية رأس المال في اليابان، والتعرف على مدى استجابة المصارف اليابانية لهذه المعايير.

وأوضحت هذه الدراسة أن ضعف استجابة اليابان لتطبيق معيار كفاية رأس المال يشير إلى محدودية تسليط الضوء على المتغيرات التفسيرية وآليات التنفيذ على المستوى الدولي من حيث (دور المؤسسات الدولية، وسيطرة دول كبرى لقوى السوق) والتي تدفع إلى مستوى منهجية شاملة في اعتماد معايير بازل حيث أن تطبيق هذه المعايير على المستوى المحلي يحتاج إلى تشاور بين السلطة المحلية والسلطات الدولية، وأن السياسة الداخلية لليابان وطبيعة الحكم المؤسسي يؤثران على مدى استجابة اليابان لهذا المعيار.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة و الدراسة الحالية:

يلاحظ من خلال الدراسات السابقة أن القاسم المشترك بينها وبين الدراسة الحالية هو إدارة المخاطر ولجنة بازل، ولكن كل دراسة أخذت جانب معين من مقررات لجنة بازل وكذلك فيما يخص إدارة المخاطر، فدراسة "ميرفت أبو كامل" ركزت على إدارة المخاطر الائتمانية وفقا لمعايير لجنة بازل 2، أما دراسة كل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من "حياة نجار" و"Xiaofang Ma" فقد ركزت على إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل، أما دراسة "بلسم حسين رهيف "فقد تناولت دراسته ادارة المخاطر المصرفية وفقا لمتطلبات لجنة بازل2، في حين تناولت دراسة "kentaro tamura" تحديات استجابة اليابان لاتفاقية بازل لكفاية رأس المال في ظل الظروف السياسية، ومعايير البنوك الدولية، أما الدراسة الحالية فقد تطرقت لمختلف الجوانب الخاصة بالجانب النظري لموضوع إدارة المخاطر المصرفية، وكذلك عرض مختلف المقررات التي جاءت بها لجنة بازل.

ويمكن عرض مميزات دراستنا في النقاط التالية:

- التعرف على مدى التزام البنوك الجزائرية بمعايير إدارة المخاطر.
- محاولة إسقاط دراستنا على بعض وكالات البنوك التجارية بولاية أم البواقي (BADR, CPA BEA, BNA) للتعرف على مدى تطبيقها لإدارة المخاطر وفقا لما جاءت به مقررات لجنة بازل.

المبحث الثاني: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

يتعرض العمل المصرفي في ظل طبيعة الأعمال التي يقوم بها إلى العديد من المخاطر وقد اعتادت البنوك على التحوط لمثل هذه المخاطر بطرق عديدة لعل أهمها الاحتفاظ بقدر كاف من الموارد، ومن هنا جاء التفكير في آليات جديدة لمواجهة تلك المخاطر، وإيجاد هيئة مشتركة بين البنوك المركزية في دول مختلفة تقوم بالتنسيق والرقابة.

المطلب الأول : إدارة المخاطر البنكية

إن المخاطر التي تحيط بالنظام البنكي كثيرة ومتنوعة ولذلك وجب على المهتمين بالمجال البنكي تحديد مفهومها وأسبابها وكذا أنواعها، وهذا للقدرة على التحكم فيها أو تجنبها.

الفرع الأول : مفهوم وأصناف المخاطر البنكية

لاشك بأن التطورات التكنولوجية والثورة المعلوماتية المصاحبة للعولمة الاقتصادية ساعدت في إحداث تغيرات عديدة وكبيرة في الصناعة المصرفية نتج عنها تزايد المخاطر المختلفة التي تؤثر في أنشطة المصارف وفي كافة المصارف.

أولا: مفهوم المخاطر البنكية

يعد مصطلح المخاطر من المصطلحات التي تتردد بشكل كبير، وهو يستخدم في جميع المجالات وكلمة المخاطر في اللغة مشتقة من كلمة خطر، ومنها الفعل يخاطر وقد استخدمت في معاني عدة منها:[1]

- الرهن، يقال تخاطروا على الأمر، أي تراهنوا

[1] شوقي بورقبة وآخرون، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2015، ص92- 93.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الإشراف على الهلاك، يقال خاطر بنفسه أي أشفى بها على الهلاك.

وتعرف أيضا بأنها " حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة "[1]، ومن الكلمة اللاتينية " Resca أخذت كلمة Risque المخاطرة مفهومها المعبر عن الانقطاع بالنسبة لحالة منتظرة وهو انحراف عن المتوقع " [2]. وطبقا لتعريف معهد المدققين الداخليين الأمريكي IIA فإن المخاطر " هي احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنظمة، ودرجة احتمال حدوثها"[3].

أما **المخاطر البنكية** فتعرف بأنها " التقلبات في القيمة السوقية للبنك، وتعرف كذلك بأنها عبارة عن وجود فرصة تنحرف فيها الأنشطة عن الخطط في أية مرحلة من مراحلها، وإن جزء من مخرجات العمليات التشغيلية للبنك يصعب التنبؤ بها "[4].

ثانيا: أصناف المخاطر البنكية

تتعرض المؤسسات المصرفية على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر، والتي تشترك في كونها مستقبلية فهي لصيقة بكل قرار مالي وتختلف هذه المخاطر من حيث أسبابها ومصادرها، وللتمييز بين هذه المخاطر لا بد من التطرق إلى مختلف أنواعها.

1. المخاطر الكلاسيكية:

تتضمن المخاطر الكلاسيكية جميع المخاطر المتصلة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالبنوك وهي أنواع:

❖ **مخاطر السيولة:**

قبل التطرق إلى مخاطرة السيولة لابد من تحديد مفهوم السيولة، فالسيولة تعني (مدى امتلاك المصرف لأموال متاحة لمواجهة ومقابلة طلبات النقد من قبل المقترضين وسحوبات الودائع من قبل

---

[1] خالد بوخلخال، **دور الهندسة المالية في إدارة المخاطر المالية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، 2011/ 2012، ص 94.

[2] بلبالي عبد الرحيم، **إدارة المخاطر البنكية وأثرها على كفاءة وفعالية القطاع المصرفي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان2011/ 2012، ص 51

[3] The Institute of Internal Auditors, International Standards for the Professional Practice of Internal Audit Standards, 2010, p 19.

[4] دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، الطبعة الأولى ، دار المسيرة ،الأردن، 2012، ص 231.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المودعين) [1]، أما مخاطر السيولة فتنتج عندما تكون هناك رغبة عامة مشتركة لمعظم المودعين لسحب ودائعهم من المصرف التجاري وبشكل مفاجئ مما يضطر إدارة المصرف إلى بيع (وتسييل liquidate) بعض من موجودات المصرف (التي كانت تدر عليه دخلا) خلال فترة قصيرة و بأسعار منخفضة، كما تظهر هذه المخاطرة عندما يمارس عدد كبير من المقترضين حقوقهم في سحب الأموال التي وافق المصرف التجاري وفقا لاتفاقية الإقراض بسحب مبالغ بحدود معينة يطلق عليها خط الائتمان ، قد يصادف أن يكون هناك عدد كبير من المقترضين يرغبون بالاستفادة من سحب هذه الأموال خلال مدة زمنية قصيرة مما يؤثر سلبا على سيولة المصرف[2].

كما تحدد على أنها المخاطر التي قد تؤدي إلى تحقيق خسائر نتيجة عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق بسبب عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة لمقابلة هذه الالتزامات بأقل خسائر ممكنة[3].

❖ **مخاطر الائتمان:**

يمكن تعريف مخاطر الائتمان بأنها المخاطر التي ترتبط بالطرف المقابل { المدين } في العقد، أي قدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة في موعدها كما هو منصوص عليه في العقد.

وتعرف أيضا بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال تعرض البنك لخسائر نتيجة عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في الموعد المحدد[4].

يعتبر التوسع في منح الائتمان النشاط الرئيسي لمعظم المصارف، وهذا يتطلب منها الانتباه إلى المقدرة الائتمانية للمقترضين عند منحهم الائتمان، إذ من المحتمل أن تتغير تلك المقدرة وتنخفض بعد فترة زمنية معينة نتيجة لعوامل مختلفة، وبالتالي تنعدم قدرتهم على السداد، وتعتبر مخاطر الائتمان أو (مخاطر فشل العميل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع المصرف) من أهم المخاطر التي تواجه المصارف، إضافة إلى مخاطر التركز الائتماني التي تنشأ بسبب تركز تعامل المصرف مع عميل واحد أو مجموعة محددة من العملاء أو نتيجة عدم التنويع.

---

[1] صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر" وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية"**، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان،2013، ص69.

[2] أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية" مدخل إدارة المخاطر** "، الطبعة الأولى، دار الذاكرة، الأردن، 2013، ص 352- 353.

[3] Basel Committee on Banking Supervision, Part B of the Amendment to the Capital Accord to Incorporate Market Risks, 1996.

[4] محمد محمود المكاوي، **الاحتياط ضد مخاطر التمويل المصرفي**، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون، الإسكندرية، 2015، ص 85.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك أيضا مخاطر إخفاق البنك في تحديد الأصول الرديئة (سواء القروض أو الأوراق المالية) وكذلك المخاطر الناجمة عن عدم الدقة في إعداد دراسة الجدارة الائتمانية للعميل[1].

❖ **مخاطر أسعار الفائدة:**

هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي لها تأثير سلبي على إيرادات البنك و رأسماله الناتجة عن التغيرات المعاكسة في سعر الفائدة. إن مخاطر سعر الفائدة الكبيرة يمكن أن تشكل تهديد كبير لقاعدة الأرباح و رأس المال بالنسبة للبنك، وكذلك يجب أن يكون هناك فحص شامل لمعرفة الظروف التي يمكن أن يتأثر بها البنك نتيجة للتغيرات في سعر الفائدة بالإضافة إلى وجود أنظمة معلومات قادرة على تزويد الإدارة بالتقارير اللازمة في الوقت المناسب[2].

❖ **مخاطر أسعار الصرف:**

وهي مخاطر تقلب بيع وشراء (تبادل) العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية حيث تتقلب العملات الأجنبية الرئيسية يوميا حسب مناخ السوق الذي يتم فيه التبادل، ومن ثم فإن المصارف التي تتداول بهذه العملات لصالحها أو لصالح عملائها تتعرض لمخاطرة التقلبات المعاكسة في أسعار الصرف على جانبي السوق سواء بشراء العملات الأجنبية أو بيعها[3].

❖ **مخاطر السوق :**

يتمثل خطر السوق في الانحرافات غير الملائمة للقيم المنقولة، حيث تقاس مخاطر السوق من خلال تقلبات معايير السوق والمتمثلة في سعر الفائدة ومؤشرات البورصة وسعر الصرف وعموما إن أخطار السوق التي تتعرض لها المؤسسة المالية هي تلك الناتجة عن تذبذب العوائد، معدلات الفائدة، أسعار الصرف أو قيم مختلف الأصول[4].

---

[1] فائزة لعراف، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2014/2013، ص57.

[2] شقيري نوري موسى، **إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2012، ص 300- 301.

[3] زهراء ناجي عبيد المالكي، أحمد محمد فهمي سعيد، **دور معايير كفاية رأس المال المصرفي وفق مقررات بازل (1 و2) في المخاطرة الائتمانية**، مجلة دراسات مالية ومحاسبية جامعة بغداد، العدد 24، 2013، ص 235- 236.

[4] بوحفص جلاب نعناعة، **الرقابة الاحترازية وأثرها على العمل المصرفي بالجزائر**، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 11،ص 127.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعرف أيضا بأنها مخاطر تعرض المراكز المحمولة داخل ميزانية المؤسسة وخارجها لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق [1].

ويمكن تقسيم مخاطر السوق إلى: [2]

- مخاطر أسعار الأسهم
- مخاطر أسعار الصرف
- مخاطر أسعار السلع
- مخاطر أسعار الفائدة

2. المخاطر الجديدة :

لقد ظهرت مخاطر جديدة نتيجة للتطورات التي يعرفها الاقتصاد بصفة عامة منها ما هو مرتبط بالمحيط ومنها ما هو مرتبط بالتحولات في الوظيفة الاقتصادية، ومن أهم هذه المخاطر ما يلي :

- **المخاطر التشغيلية** : وهي الخسائر الناتجة عن عدم التكيف أو عن ضعف الإجراءات، والخسائر التي تعزى إلى تقصير العمال أو إلى وهن الأنظمة الداخلية، أو تلك الناجمة عن الأحداث الخارجية. وفي مضمون التوجيه الأوروبي حول كفاية الأموال الخاصة للبنك يشمل تعريف المخاطر التشغيلية أيضا المخاطر القانونية مع استثناء مخاطر الإستراتيجية والسمعة، أما لجنة بازل فتستبعد في تعريفها لهذا الصنف المخاطر الإستراتيجية فقط[3].

وبناءا على هذا التعريف فإن المخاطر التشغيلية تقسم على العناصر الآتية:[4]

- **الاحتيال الداخلي:** هو تلك الأفعال من النوع الذي يهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية.
- **الاحتيال الخارجي:** وهي أي أفعال يقوم بها طرف ثالث من النوع الذي يهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون.

---

[1] بلعزوز بن علي، قندوز عبد الكريم، **استراتيجيات التحوط و إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات "الآفاق و التحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المنعقد في 25- 26 نوفمبر 2008، ص 7.

[2] مفتاح صالح، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مداخلة مقدمة في ملتقى الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، المنعقد في 20-21 أكتوبر 2009، ص 68.

[3] نضال صاحب خزعل، **أثر المخاطر التشغيلية في الصيرفة الالكترونية في ضوء مبادئ بازل 2**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، معهد الإدارة التقنية، بغداد، العدد 20، 2012، ص 259- 260.

[4] إلياس خضير الحمدوني، عمار شهاب أحمد، **تقدير الأخطار التشغيلية باستخدام منهج القياس الداخلي**، مجلة تنمية الرافدين، العدد 111، 2011، ص 53.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ممارسات العمل وأمان موقع العمل، وهي الأعمال التي لا تتسق مع طبيعة الوظيفة واشتراطات قوانين الصحة والسلامة أو أية اتفاقيات أو أعمال ينتج عنها تعويضات عن إصابات شخصية؛
- الممارسات المتعلقة بالزبائن والمنتجات والأعمال والإخفاق غير المتعمد أو الناتج عن الإهمال في الوفاء بالالتزامات المهنية تجاه زبائن محددين أو الإخفاق الناتج عن طبيعة تصميم المنتج؛
- الأضرار واندثار الموجودات المادية وهي الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالموجودات المادية، جراء الكوارث الطبيعية أو أية حوادث أخرى؛
- توقف العمل والخلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر؛
- التنفيذ وإدارة المعلومات، وهي الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات مع الأطراف التجارية والبائعين؛

❖ **المخاطر القانونية:** هي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من جراء نقص أو القصور في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونيا. وقد يحدث هذا القصور سهوا عند قبول مستندات ضمانات من العملاء والتي يتضح لاحقا أنها ليست مقبولة لدى المحاكم[1].

وترتبط أيضا هذه المخاطر بالخسائر الراجعة لتصرف قانوني أو تنظيمي يبطل صلاحية العقد أو يحول دون أداء المستخدم النهائي أو الطرف المقابل له وفقا لشروط العقد أو ترتيبات التصفية ذات الصلة، مثل هذه المخاطرة يمكن أن تنشأ – مثلا– من عدم كفاية توثيق العقد أو عدم القدرة على ترتيب تصفية العقد في حالة الإفلاس، أو إدخال تغييرات مناوئة أو عكسية في قوانين الضرائب، أو وجود قوانين تحضر على المنشآت الاستثمار في أنواع معينة من الأدوات المالية[2].

❖ **المخاطر الإستراتيجية:** الخطر الإستراتيجي هو التأثير الحالي والمحتمل على الأرباح أو رأس المال الناجم عن القرارات التجارية الضارة أو تنفيذ قرارات غير سليمة أو عدم الاستجابة للمتغيرات الصناعية، وتعد هذه المخاطر من أهم المخاطر التي تصاحب عمليات الصيرفة الإلكترونية، وترتبط أساسا بالقرارات والسياسات التي تتخذها الإدارة العليا بالبنك. إذ تختلف عن المخاطر الأخرى في كونها أكثر عمومية واتساعا، كما أنها ذات تأثير على كافة أنواع المخاطر الأخرى.

وينشأ الخطر الإستراتيجي من عدم انسجام الأهداف الإستراتيجية للبنك مع الإستراتيجيات التي تم تطويرها والموارد التي تم توظيفها، لذلك يجب على البنك أن يقوم بتقدير تكاليف إدارة المخاطر المرافقة

---

[1] محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، الطبعة الأولى، دار الوفاء، الإسكندرية، 2008، ص 66.

[2] طارق عبد العال حماد، **المشتقات المالية (مفاهيم، إدارة المخاطر، المحاسبة)، سلسلة البنوك التجارية"قضايا معاصرة"**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 266.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لها قبل العائد المتوقع تحقيقه منها، وكذا التأكد من انسجام الخدمات التي يقدمها مع الأهداف الملموسة في الخطة الإستراتيجية، ومتابعة المخاطر المصاحبة لعمليات الصيرفة الإلكترونية[1].

❖ **المخاطر النظامية:** هي المخاطر الناتجة عن عدم انسجام بين تصرفات المتدخلين في مختلف الأنظمة (أسواق المال، القطاع البنكي، آليات الدفع) المكونة للنظام المالي وآليات التنظيم التي تشير إلى عدم توازن اقتصادي عام، أو هي الخطر الذي يظهر في شكل إفلاس سلسلة من المؤسسات البنكية أو سقوط السوق المالي.

إن العلاقة الوطيدة الموجودة بين مختلف مؤسسات القرض تؤدي إلى تفاقم المخاطر الناتجة عن العجز المحتمل لإحدى هذه المؤسسات، فداخل النظام المصرفي نتكلم عن الخطر النظامي عند إفلاس مؤسسة هامة أو مجموعة مؤسسات يؤدي بفعل انتقال العدوى إلى إفلاس مؤسسات أخرى وسط النظام المصرفي والمالي، وبالتالي المجازفة في وضع كل هذا النظام في خطر[2].

ويمكن إيجاز كل ما سبق من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم (1): أصناف المخاطر البنكية.

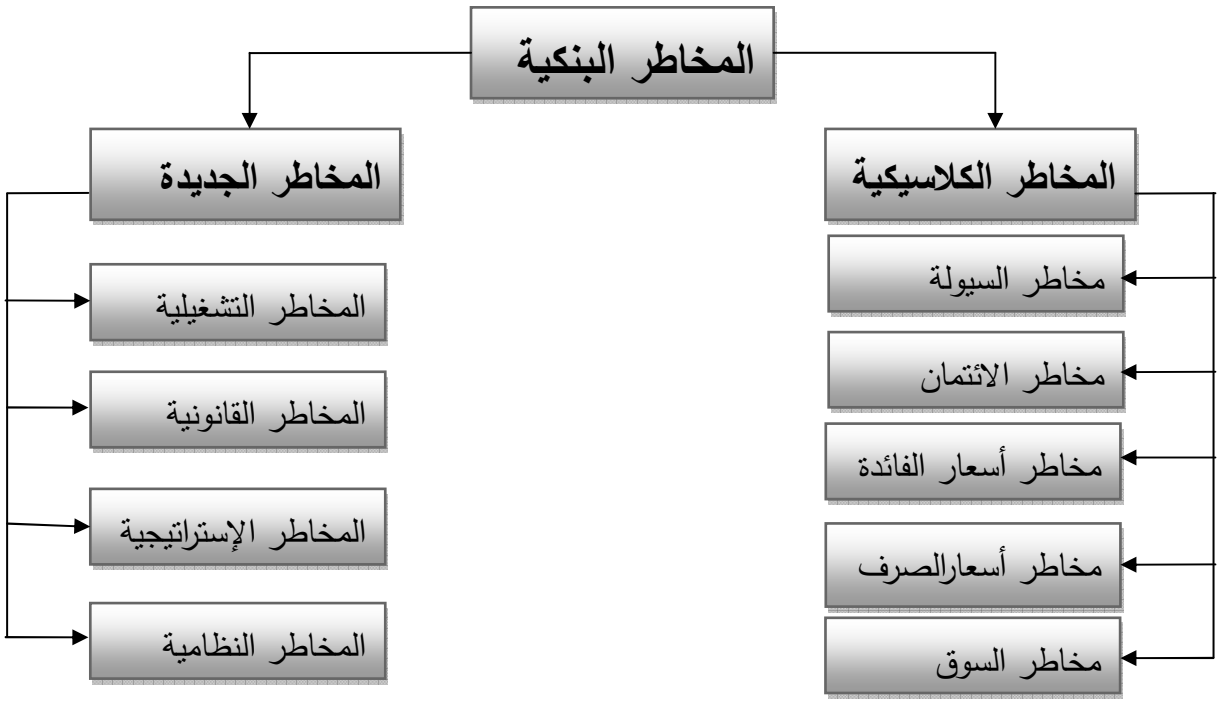

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات السابقة.

[1] أحمد بوراس، السعيد بريكة، **أعمال الصيرفة الإلكترونية "الأدوات والمخاطر"**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014، ص 277-278.

[2] آيت عكاش سمير، **تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012 ص 126.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثاني: مفهوم ومبادئ إدارة المخاطر البنكية

تلعب إدارة المخاطر في المصارف دورا قياديا في وضع الأهداف والطرق والوسائل وفلسفة التعامل مع المخاطر، ولا شك أن نجاح أي بنية لإدارة المخاطر لدى أي مصرف يعتمد اعتمادا كليا على مدى التزامه بالأنظمة الداخلية، والتشريعات السارية وبالأطر المحددة والأهداف الواضحة وعلى مدى استعداده للتعامل مع المخاطر المعنية.

أولا: مفهوم إدارة المخاطر البنكية

إن السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنك هي كيفية إدارة المخاطر، وعليه يبقى الخطر واردا مادام النشاط البنكي قائم، ومن هنا فإن تسيير هذه المخاطر لا يعني إخفائها وإنما هو العمل على احتوائها بذكاء وهذا لتعظيم العائد الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح .

وعليه تعرف إدارة المخاطر البنكية بأنها: " تحديد، تحليل والسيطرة على المخاطر الاقتصادية التي تهدد الأصول المالية للمؤسسة أو المستثمر وبصفة أخرى، فإن إدارة المخاطر هي تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها"[1].

كما تعرف إدارة المخاطر البنكية بأنها " تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها، ومراقبتها، وقياسها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر"[2].

وبصفة عامة يمكن تعريف إدارة المخاطر البنكية على أنها " الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن سواء تلك الناجمة عن الطبيعة أو الأخطاء البشرية أو الأحكام القضائية"[3].

---

[1] شعبان فرج، **مطبوعة دروس في مقياس العمليات المصرفية وإدارة المخاطر" موجهة لطلبة الماستير** "، جامعة البويرة، 2014، ص 77.

[2] طهراوي أسماء، بن حبيب عبد الرزاق، **إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، العدد 1، ص 60.

[3] خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية " دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008، ص 19.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: مبادئ إدارة المخاطر البنكية

قامت هيئة (Financial Services Round table) التي تعنى بقطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية بتشكيل لجنة فرعية تحت اسم (لجنة قواعد إدارة المخاطر) وكلفت هذه اللجنة بوضع دليل للقواعد العامة لإدارة المخاطر في المصارف التجارية.

وفيما يلي القواعد والعناصر الرئيسية السبعة لإدارة المخاطر كما وضعتها هذه اللجنة.

❖ **مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا:**

يتم وضع السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر من قبل الإدارة العليا، ويتم اعتمادها وإقرارها من قبل مجلس الإدارة، وبحيث تشمل هذه السياسات أمورا رئيسية هامة، هي تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ورقابتها، وذلك بهدف التأكد من أن عملية قبول المخاطر تتماشى مع توقعات المساهمين والمالكين وإستراتيجية المصرف، هذا بالإضافة إلى الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية (الإشرافية) وضرورة وجود ثقافة مؤسسية تجاه المخاطر.

هذا وقد تم التركيز على أن درجة تحمل المخاطر من قبل المصرف تعتبر عاملا رئيسيا لنجاح إستراتيجية المصرف، وحتى تكون الإستراتيجية فعالة فإنه لا بد من أن تكون متفقة مع مستوى المخاطر المقبولة من مجلس الإدارة والإدارة العليا، ويجب أن تكون عملية مراجعة المخاطر والسياسات المتعلقة بها بشكل دوري منتظم وكلما دعت الحاجة لذلك في ضوء تغير المعطيات تم أخذها بعين الاعتبار عندما تم بناء آلية قياس وتحديد المخاطر[1].

❖ **وضع إطار لتسيير المخاطر:** يجب أن يكون لدى البنك إطار لتسيير المخاطر يتصف بالفاعلية، الشمول والاتساق، ويجب على الإدارة أن تخصص موارد تمويلية كافية للموظفين ولدعم إطار تسيير المخاطر الذي تم اختياره.

❖ **تكامل إدارة المخاطر:** حتى يمكن التحقق من تحديد التداخل بين المخاطر المختلفة وفهمها وإدارتها بصورة سليمة يجب أن لا يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض. حيث أن التحليل السليم فإنه يتطلب تحليل المخاطر بصورة كلية ومتكاملة نظرا للتداخل الموجود بين مختلف المخاطر التي يواجهها البنك[2].

---

[1] مهند حنا نقولا عيسى، **إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية**، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، 2010، ص 119- 120.

[2] زبير عياش، **تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2012، ص 92.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **محاسبة خطوط الأعمال:** من المعروف أن أنشطة البنك يمكن تقسيمها إلى خطوط أعمال (Business Lines) مثل نشاط التجزئة (Retains Activity) ونشاط الشركات (Corporate Activity) لذا، فإن المسؤولين عن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكونوا مسؤولين عن إدارة المخاطر المصاحبة لخط الأعمال المناط بهم.

❖ **تقييم وقياس المخاطر:** جميع المخاطر يجب أن تقيم بطريقة وصفية بصورة منتظمة، وحيثما أمكن يتم التقييم بطريقة كمية ويجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة.

❖ **المراجعة المستقلة:** تقييم المخاطر يجب أن يتم من قبل جهة مستقلة يتوافر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر واختبار فعالية أنشطة إدارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لضمان فعالية إطار إدارة المخاطر[1].

❖ **وضع خطط للطوارئ:** معززة بإجراءات أمنية وقائية ضد الأزمات، يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين ذوي العلاقة، وذلك للتأكد من أن البنك قادر على تحمل أي أزمة أو تعطل في الأنظمة أو أجهزة الاتصالات، على أن تخضع هذه الخطط للاختبار بشكل دوري[2].

الفرع الثالث: أهمية وأهداف إدارة المخاطر البنكية

من الواضح أن إدارة المخاطر تتجه لتشمل قطاعات كثيرة وفي مجالات مختلفة ومستويات متعددة، ويعد القطاع البنكي من أهم القطاعات التي يكتسي فيها تطبيق إدارة المخاطر أهمية بالغة، حيث كان محل اهتمام الكثير من الدراسات.

أولا: أهمية إدارة المخاطر البنكية

إن إدارة المخاطر ليست ظاهرة جديدة لكن أهميتها قد تنامت بشكل واسع في الوقت الحاضر بعد الأزمات المالية العديدة، وآخرها الأزمة المالية العالمية مما أدى بالسلطات الرقابية والجهات الإشرافية الدولية إلى البحث عن أساليب جديدة، وهذا للوصول إلى نظام إدارة المخاطر ذي هيكلة جيدة.

لذلك فإن أهمية إدارة المخاطر تبرز من خلال العناصر الآتية: [3]

✓ المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة، يتم بناءا عليها تحديد خط وسياسة عمل؛

---

[1] نبيل حشاد، **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية موسوعة بازل 2**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2005، ص 28.

[2] صلاح حسن، **تحليل و إدارة و حوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص 27.

[3] صلاح حسن، **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011، ص 284.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية؛
- ✓ تقديم المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك؛
- ✓ أن عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة المالية؛
- ✓ أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر؛
- ✓ أن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر؛
- ✓ أن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم[1]؛

ثانيا: أهداف إدارة المخاطر البنكية

من خلال تطبيقات إدارة المخاطر، ثبت أن طرق ومناهج إدارة المخاطر تختلف من مؤسسة مالية إلى أخرى، وهذا ما يؤكد حقيقة أن أهداف إدارة المخاطر تختلف هي أيضا من مؤسسة لأخرى.

ومنه فإن أهداف إدارة المخاطر في المصارف تتمثل فيما يلي:[2]

- ❖ **استقرار الأرباح أو المكاسب:** حيث تساهم إدارة المخاطر في خفض التباينات في الدخل الناتج عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر إلى أقل مستوى ممكن، بالإضافة إلى ذلك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أن يساعد في تعظيم الاستقطاعات الضريبية عن الخسائر وتقليل الضرائب على الأرباح.
- ❖ **استمرارية النمو:** عندما يكون النمو هدفا تنظيميا هاما تصبح الوقاية من التهديدات التي النمو أحد أهم أهداف إدارة المخاطر، كما تعتمد إستراتيجية إدارة المخاطر على الإعداد لتسهيل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة تهدد النمو الاقتصادي للبنك.
- ❖ **تعظيم قيمة البنك:**

تساهم قرارات إدارة المخاطر في تعظيم القيمة السوقية للبنك، فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي للمنظمة وهو معيار معقول لتقييم القرارات المؤسسية.

---

[1] آمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 66

[2] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2011، ص 39.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الرابع: مراحل و أساليب إدارة المخاطر البنكية

إن معرفة المخاطر وكيفية معالجتها وإدارتها يعتبر من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك، ونظرا لأن المخاطر التي تلاحق النشاط المصرفي كثيرة ومتنوعة، ظهرت الحاجة إلى وجود أساليب وإجراءات كفيلة بتحديد مستوى المخاطر، والعمل على التحكم فيها أو التخفيف منها.

أولا: مراحل إدارة المخاطر البنكية

تتم إدارة المخاطر البنكية وفق عدة خطوات والتي تعتبر عبارة عن وظائف إدارة المخاطر، وهي تتمثل في:

1. **تحديد المخاطر**: من أجل تحديد المخاطر لابد أولا من تعريفها. فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك ينطوي عليها عدة مخاطر. على سبيل المثال هناك أربعة أنواع من المخاطر في حالة منح قرض وهذه المخاطر هي: مخاطر الإقراض، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة ومخاطر تشغيلية. إن تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة ويجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.
2. **قياس المخاطر**: بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط، تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي حجمه، مدته، واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر.إن القياس الصحيح والذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.
3. **ضبط المخاطر**: بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط المخاطر حيث هناك ثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة وذلك على الأقل لتجنب نتائجهم العكسية، وهي تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات و تقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر.
4. **مراقبة المخاطر**: على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفس الأهمية يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك. على سبيل المثال لو توقف عميل ما عن الدفع فهذا يجب أن يظهره نظام المعلومات وبالتالي فإن نظم المعلومات الذي يعكس التغير في سعر الفائدة كي يعوض البنك على فقدان العائد من هذا القرض له أهمية كبيرة بالنسبة للبنك[1].

[1] إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، مارس 2006، ص 42- 43.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تلخيص مراحل إدارة المخاطر في المخطط التالي:

الشكل رقم (2): مراحل إدارة المخاطر البنكية.

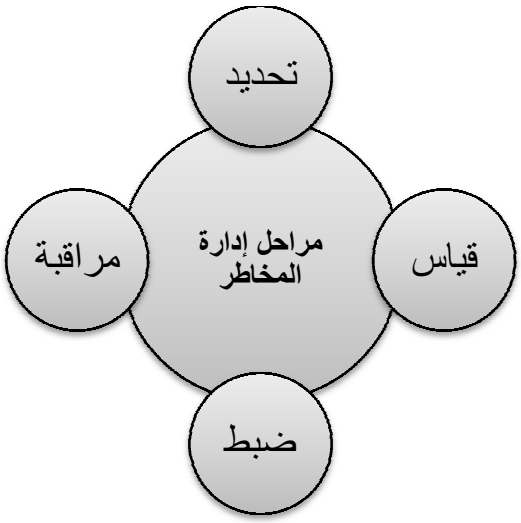

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على المعطيات السابقة.

ثانيا: أساليب إدارة المخاطر البنكية

عندما تواجه أي مؤسسة بنكية مخاطر فان أمامها عدة خيارات للتعامل مع هذه المخاطر أهمها تجنب هذه المخاطر، أو قبولها، كما يمكن نقلها(تحويلها) إلى طرف آخر.

تتبنى المصارف **الخيار الأول** و المتمثل **بتجنب المخاطر** في حالة لم تكن لديها الإمكانيات اللازمة لتحمل تلك المخاطر ولكنها في الوقت نفسه سوف تخسر الإرباح المتأتية من هذه العملية المصرفية، وبمعنى آخر إن المصرف اختار إستراتيجية تحوطيه، لكنه اختار عدم المخاطرة مقابل خسارته للعائد المتوقع من العملية المصرفية بتجنبه المخاطر إذا لم يكن قادرا على تحملها، أو إذا كان تجنب المخاطر أقل من تكلفة إدارتها. أما **الإستراتيجية الثانية** وهي والمعاكسة للإستراتيجية للأولى وهي **قبول المخاطر** بهدف الحصول على العائد المتوفر إذا ما كان العائد المتوقع أكبر من المخاطر المتوقعة أو إمكانية المصرف تحمل المخاطر المتوقعة وقدرة إدارة المصرف على إدارة المخاطر بشكل مناسب.

الخيار الأخير أو **الإستراتيجية الثالثة** المتاحة أمام المصرف فتتمثل في **تحويل الخسارة** إلى طرف ثاني عن طريق تحمل تكلفة ذلك من خلال التأمين أو الكفالات الحكومية أو الحصول على ضمانات[1].

ويمكن تلخيص أساليب إدارة المخاطر في المخطط التالي:

[1] بلسم حسين رهيف، **إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد46، 2015، ص392.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (3): أساليب إدارة المخاطر البنكية

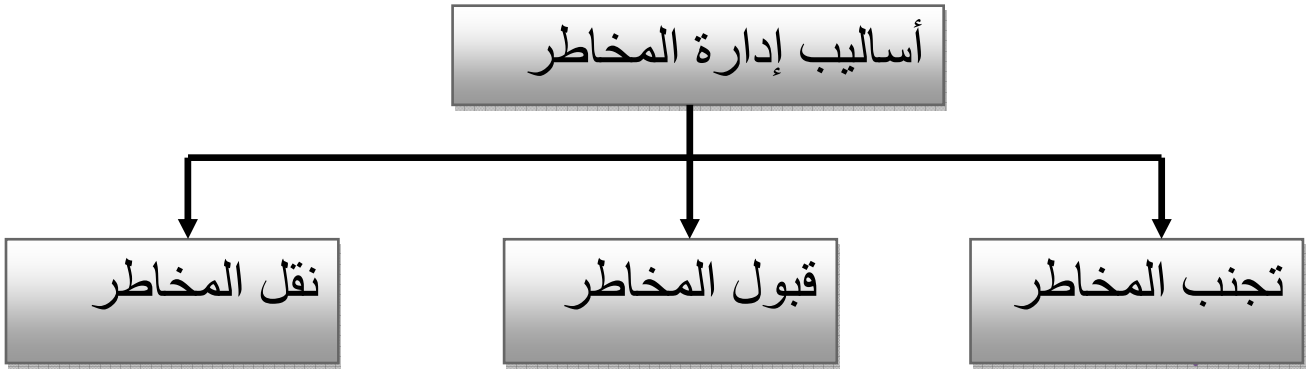

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات السابقة.

المطلب الثاني: اتفاقيات لجنة بازل للرقابة البنكية

عرفت الرقابة المصرفية اهتمام كبير بإدارة المخاطر البنكية، مما استدعى وضع معايير دولية خاصة بها، وقد تبنت لجنة بازل وضع هذه المعايير، ولهذا سيتم التطرق في هذا المطلب إلى ماهية لجنة بازل وكل الاتفاقيات المنبثقة عنها.

الفرع الأول: تعريف لجنة بازل

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية مع نهاية عام 1974 من مجموعة الدول الصناعية العشرة G10*، تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وقد حدث ذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد حجم ونسبة الدون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعض البنوك ويضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك، مع الأخذ في الاعتبار أنه في ظل العولمة فإن تلك البنوك الأمريكية والأوروبية يزداد انتشار فروعها في أنحاء العالم [1].

وقد تشكلت لجنة بازل تحت مسمى لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية. وتهدف لجنة بازل إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:[2]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستحدثات**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص 354.

[2] لعراف فائزة، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير بازل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2010، ص 47- 48.

*G10=ألمانيا، بلجيكا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المساهمة في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، والذي كان سببه توسع البنوك وخاصة الأمريكية في تقديم قروضها لدول العالم الثالث مما أضعف مراكزها المالية إلى حد كبير.
- إزالة مصدر مهم للمنافسة الغير عادلة بين المصارف الناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن كفاية على رأس المال المصرفي.
- العمل عل إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية، وفي مقدمتها العولمة' وتحسين الأساليب الفنية للرقابة في أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.
- لقد جاءت جهود التعاون والتنسيق الدولي لتقوية قاعدة رأس المال، سعيا وراء إيجاد نظام مصرفي عالمي مستقر، قادر على التكيف مع الأوضاع المستجدة.

الفرع الثاني: اتفاقية بازل 1

عملت لجنة بازل للرقابة المصرفية لعدة سنوات قبل نشر تقريها النهائي في جويلية 1988، وقد عقد محافظو البنوك المركزية لمجموعة العشرة اجتماعهم في 1987/12/07 في مدينة بازل للنظر في التقرير الأول الذي رفعته اللجنة لهم، والذي استهدف تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال ومعاييرها وهذا بالنسبة للبنوك التي تمارس الأعمال الدولية[1]. ولم يلبث أن أصبحت هذه الأحكام من القواعد والمعايير العامة التي أخذت بها مختلف الدول خارج الدول الصناعية. وكانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها " كوك COOKE* "، والذي أصبح بعد ذلك رئيسا لهذه اللجنة لذلك سميت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة بازل، أو نسبة كوك، ويسميها الفرنسيون أيضا معدل الملاءة الأوروبي[2]، ويمكن القول أن اتفاقية بازل1 ركزت على خمس جوانب أساسية تشمل:[3]

[1] BADR, **" Normes bancaires: nouvelle proposition du comité de bale"**, BADR-INFOS, N°01, janvier 2002.

[2] بركات سارة، **دور الإجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد07، 2015، ص97- 98.

* كوك COOKE خبير مصرفي إنكليزي من بنك إنكلترا المركزي.

[3] آسيا قاسيمي، حمزة فيلالي، **المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل**، المؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، 12-13 ديسمبر 2011، ص 5.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا- التركيز على المخاطر الائتمانية: حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا، بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول Country Risk إلى حد ما ولم يشمل معيار كفاية رأس المال كما جاء بالاتفاقية عام 1988 مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة مخاطر سعر الصرف مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.

ثانيا- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار كفاية رأس المال لدى البنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية في نفس الوقت من الضروري كفاية المخصصات أولا ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال.

ثالثا- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية: تم تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من الدول: الأولى متدنية المخاطر وتظم مجموعتين فرعيتين هما:

المجموعة الأولى:

- الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE* يضاف إلى ذلك دولتين هما سويسرا والمملكة العربية السعودية.
- الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الاقتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي: (استراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزلندا، فنلندا، أيسلندا، الدانمارك، اليونان، تركيا).

المجموعة الثانية:

وهي الدول ذات المخاطر المرتفعة وتضم باقي دول العالم[1].

رابعا- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة الأصول:

إن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة وكذلك اختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، ومن هنا نجد أن الأصول تتدرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال خمسة أوزان هي 10%، 20%، 50%، 100%، ولإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة، فقد تركت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية أن تختار تحديد بعض أوزان المخاطر والأهم أن إعطاء وزن

---

[1] جميل سالم الزيدانين، **أساسيات في الجهاز المالي(المنظور العلمي)**، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص 147- 148.

* OCDE منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مخاطر لأصل ما لا يعني أنه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة، وإنما هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وآخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة[1].

تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول كما يلي:

الجدول رقم (1): أوزان المخاطر المرجحة للأصول حسب نسبة بازل.

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
0%	1- النقدية 2- المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية بالعملة المحلية والممولة بها. 3- المطلوبات الأخرى من الحكومات المركزية لدول منظمة التعاون الاقتصادي OECD وبنوكها المركزية. 4- المطلوبات بضمانات نقدية وبضمان الأوراق المالية الصادرة من الحكومات المركزية في دول OECD أو المضمونة من حكومات وبنوك مركزية في بلدان OECD.
0%أو 10% أو20%أو50% حسبما يتقرر محليا.	1- المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمونة أو المغطاة بواسطة إصدارات أوراق مالية من تلك المؤسسات.
%20	1- المطلوبات من بنوك التنمية متعددة الأطراف(مثل البنك الدولي) وكذلك المطلوبات المضمونة أو المغطاة بأوراق مالية من تلك المؤسسات. 2- المطلوبات من البنوك المسجلة في دول(OECD) وكذا القروض المضمونة منها. 3- المطلوبات من شركات الأوراق المالية المسجلة في دول (OECD) والخاضعة لاتفاقيات رقابية، وكذا مطلوبات بضمانات تلك الشركات. 4- المطلوبات من البنوك المحلية خارج دول(OECD) والمتبقي على استحقاقها أقل من عام وكذا القروض المتبقي عليها أقل من عام والمضمونة من بنوك مسجلة خارج دول(OECD). 5- المطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المحلية في دول (OECD) والتي لا تتضمن مطلوبات الحكومة المركزية والقروض المضمونة بواسطة إصدارات أوراق مالية من هذه المؤسسات. 6- النقدية تحت التحصيل.

[1] معن عبود علي، عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، **المصارف الإسلامية أمام تحديات لجنة بازل**، مجلة محور الدراسات المالية والمصرفية، القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد04، 2007، ص 282.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

%50	1- القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات السكنية التي يشغلها المقترضون أو التي سيؤجرها للغير.
%100	1- المطلوبات من القطاع الخاص. 2- المطلوبات من البنوك المسجلة خارج دول(OECD) والتي يتبقى على ميعاد استحقاقها فترة تزيد عن عام. 3- المطلوبات من الحكومات المركزية خارج دول(OECD) والتي يتبقى على ميعاد استحقاقها فترة تزيد عن عام. 4- المطلوبات من الحكومات المركزية خارج دول(OECD)، ما لم تكن ممنوحة بالعملة المحلية وممولة بها. 5- المطلوبات من الشركات التجارية المملوكة للقطاع العام. 6- المباني والآلات والأصول الأخرى الثابتة. 7- العقارات والاستثمارات الأخرى(بما في ذلك الاستثمارات في شكل مساهمات في شركات أخرى لم تدخل في الميزانية الموحدة للبنك). 8- الأدوات الرأسمالية التي أصدرتها بنوك أخرى (ما لم تكن قد استبعدت من رأس المال). 9- باقي الأصول الأخرى.

Source: BRI, **"Nouvel accord de bale sur les fonds"**, Avril 2003, à partir du site d'internet: www.bis.org/bcbs/cp3fullfr.pdf, Consulté le :07/03/2017

تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) كما يلي:[1]

يتم ضرب قيمة الالتزام في معامل ترجيح الخطر(حسب الجدول اللاحق) ثم يتم ضرب الناتج في معامل الترجيح للالتزام الأصلي (المدين) أو المقابل له في أصول الميزانية، ومعاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية هي كالآتي:

الجدول رقم (2): أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج الميزانية

أوزان المخاطر	البنود
%100	بنود مثيلة للقروض (مثل الضمانات العامة للقروض)
%50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء(خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات)
%20	بنود مرتبطة بمعاملات بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية(الإعتمادات المستندية)

Source:A new capital adequacy framework consultative paper issued by the Basel committed on banking supervision, Basel, June 1999.

[1] سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، العدد 6، 2006، ص 4.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا- وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي:

تتحدد نسبة كفاية رأس المال وفقا كما يلي:

رأس المال المصرفي لمعيار الكفاية = رأس المال أساسي + رأس المال المساند

أ. الشريحة الأولى: وتسمى رأس المال الأساسي، Core Capital والذي يتكون من رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح غير الموزعة.

ب. الشريحة الثانية: تسمى رأس المال المساند، Supplementary Capital ويتكون رأس المال المساند = الاحتياطات غير المعلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول + المخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة + القروض المساندة+ أدوات رأسمالية أخرى مثل الأسهم الممتازة و السندات[1].

✓ تستثنى من رأس المال الأساسي الشهرة(تضخم رأس المال)، ومساهمات البنك في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية التابعة له والتي توحد ميزانيتها مع البنك الأم بغية تفادي تكرار حساب نفس رأس المال داخل المجموعة، تستثنى كذلك المساهمات المتبادلة بين البنوك[2].

✓ **القيود المفروضة على عناصر رأس المال المساند:**

كما تجدر الإشارة أنه تفرض قيود على أرس المال المساند هي:[3]

- أن لا يتعدى رأس المال المساند 100%من عناصر رأس المال الأساسي؛
- إخضاع احتياطات إعادة التقييم إلى خصم نسبة 55%من قيمتها؛
- أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة 1.25 % من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان ؛
- أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50 %من رأس المال الأساسي بهدف عدم تركيز الاعتماد على هذه القروض.

[1] طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 131.

[2] Basel Committee, International Convergence Of Capital Measurement And Capital (July 1988, Updated To April 1998. http://www.bis.org/publ/bcbsc111.pd

[3] نجار حياة، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل" دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص 98.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبهذا، فإن معيار كوك للملاءة المصرفية حسب مقررات بازل 1 هو معدل كفاية رأس المال الذي يحسب بالصيغة التالية:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال(الشريحة الأولى + الشريحة الثانية)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها}} \geq 8\ \%$$

✓ **التعديلات التي أدخلت على بازل 1:**

وافق محافظوا البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية الكبرى خلال ديسمبر 1995على التعديلات التالية لأسلوب حساب معيار كفاية رأس المال بهدف تغطية مخاطر السوق إلى جانب المخاطر الائتمانية وفقا لما يلي:[1]

أ- إضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في قروض مساندة لأجل سنتين تستخدم لتغطية مخاطر السوق فقط.

ب- أن يغطي رأس المال مخاطر السوق التالية:

❖ **مخاطر تقلبات أسعار العائد:** المرتبطة بأصول والتزامات البنك والعمليات خارج الميزانية ولا يشمل ذلك تلك المتعلقة بالاستثمار طويل الأجل.

❖ **مخاطر تقلبات أسعار الصرف:** لكافة مراكز العملات المفتوحة (حاضرة وآجلة) ومراكز المعادن النفيسة.

❖ **مخاطر تقلبات أسعار عقود السلع والأسهم:** وبصفة عامة فإن جانبا هاما من المخاطر يرتبط بالتعامل في عقود المشتقات المالية، ويتم احتساب رأس المال المتطلب لتغطيتها وفقا لطرق إحصائية قياسية أو وفقا لأساليب متطورة لقياس وإدارة المخاطر.

وقد تضمنت المبادئ الأساسية للرقابة الفعالة الصادرة عن لجنة بازل عام 1995 أن تطلب السلطة الرقابية من البنوك أن تحافظ على رأس مال إضافي لمواجهة هذه المخاطر أو أن تضع حدود للتعامل فيها.

[1] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص 39.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.5*، وبما أن المخاطرة السوقية قد تختلف من بنك لآخر فقد تضمنت مقترحات اللجنة طرقا إحصائية نمطية لقياس هذه المخاطرة، منها القيمة المقدرة للقيمة Value at Risque إضافة إلى مقاييس كمية ونوعية أخرى.

تصبح إذا العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (الشريحة الأولى+ الشريحة الثانية+ الشريحة الثالثة)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة} + \text{مقياس المخاطرة السوقية} \times 12.5} \geq 8\%$$

للإشارة فإن اللجنة ترى أنه يتعين على البنوك المستخدمة لنماذج داخلية أن يكون لديها نظام متكامل لقياس المخاطرة يعبر عن كل مخاطرها السوقية، وبالتالي يجب قياس المخاطرة باستخدام منهج واحد أي باستخدام النماذج الداخلية، أو باستخدام النموذج الموحد الصادر عن اللجنة[1].

الفرع الثالث: اتفاقية بازل 2

في ظل التطورات الاقتصادية والمستجدات الحاصلة في الأسواق المصرفية العالمية، اقتنعت اللجنة بضرورة إعادة النظر في اتفاقية 1988 (بالرغم من التعديلات الصادرة عقب إطلاق نسبة كوك نهاية عام 1988) لتكون بمثابة تنقيح وتكيف مع هذه التحولات، وقد كانت ثمرة هذه المراجعة تشكيل اتفاقية جديدة حول معايير الأموال الخاصة في مجال البنوك تضم مقررات أكثر دقة في ضبط الكفاية المطلوبة لمواجهة المخاطر وضبط مستويات الأموال الخاصة وتحليل أصناف المخاطر المصرفية. فانطلقت في دورة استشارية عام 1999 حول اتفاقية جديدة على غرار بازل 1 اختتمت في جوان 2004 بصدور مقرر للجنة يتضمن معايير بازل2[2].

وقد جاء اتفاق **بازل 2** بثلاث دعائم رئيسية وهو ما يبينه الشكل الموالي:

---

[1] سليمان ناصر، **المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد14، 2014، ص 43- 44.

* 12.5 وذلك على أساس أن 100 مقسومة على 8 وهي الحد الأدنى لكفاية رأس المال تساوي 12.5.

[2] محمد زرقون، حمزة طيبي، **نحو إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير لجنة بازل 2**، المؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، 12-13 ديسمبر 2011، ص 7.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (4): الدعائم الثلاثة لاتفاق بازل 2.

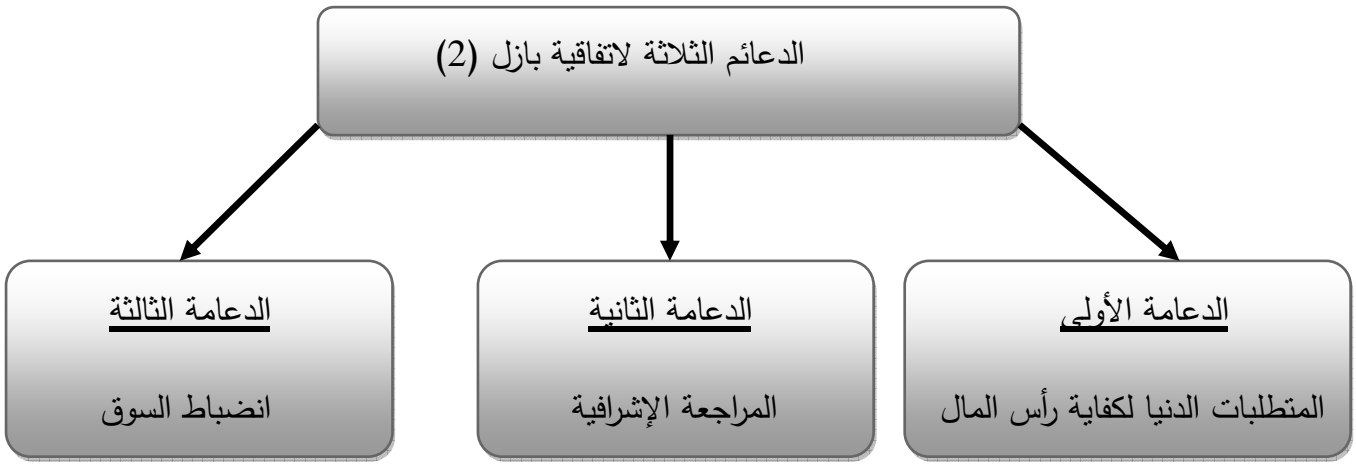

المصدر: من إعداد الطالبة.

وفيما يلي سيتم شرح الدعائم الثلاثة لاتفاقي بازل 2 :

الدعامة الأولى: المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال

تقوم هذه الدعامة على ثلاثة عناصر أساسية هي:

إدخال بعض التعديلات على أساليب قياس مخاطر الائتمان مقارنة باتفاق بازل 1، واستحداث أسلوب جديد مباشر للتعامل مع مخاطر التشغيل، بالإضافة إلى كل من مخاطر السوق ومخاطر الائتمان المتضمنة اتفاقية بازل السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية بازل 2، تقدم أسلوبا خاصا لمعالجة عملية" التوريق"* كإحدى أساليب إدارة المخاطر، والتي لم يتم معالجتها –بشكل متكامل– في الاتفاقية.

حيث يبقى الاتفاق الحالي على التعريف السابق لرأس المال، وكلك المعدل المتمثل في 8 % لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، وبموجب ذلك فإن المقام في نسبة الحد الأدنى لمجموع رأس المال، يتكون من ثلاثة أجزاء هي: المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية.

وفي هذا الصدد تقدم بازل 2 ثلاث طرق بديلة لقياس كل من مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية، مما يسمح للبنوك والجهات الرقابية باختيار أفضل الأساليب التي تلائم درجة تطور العمليات المصرفية والبنية المؤسسية للأسواق المالية.

* يقصد بالتوريق تحويل الديون التي لدى البنوك إلى أوراق مالية قابلة للتداول.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالنسبة لأساليب احتساب المتطلبات تجاه المخاطر الائتمانية، فهناك تغيير كبير في أساليب احتساب هذه المتطلبات. حيث يوجد مدخلين لاحتساب الحد الأدنى، وهما: المدخل المعياري، ومدخل التقييم الداخلي ويتفرع هذا الأخير إلى مدخلين فرعيين هما: المدخل التقييم الداخلي الأساسي والمتقدم. كما تم إضافة متطلبات جديدة لاحتساب المخاطر التشغيلية، حيث توجد ثلاثة مداخل لاحتساب الحد الأدنى لكفاية رأس المال تجاه المخاطر التشغيلية وهي: مدخل المؤشر الأساسي والمدخل المعياري ومدخل القياس المتقدم[1].

الدعامة الثانية: المراجعة الإشرافية

وقد بنيت على أربعة مبادئ أساسية هي:[2]

أ. يتعين أن يكون لدى البنوك عملية للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال بالنسبة لشكل مخاطرها، وإستراتيجية للمحافظة على مستويات رؤوس أموالها.

ب. يتعين على المراقبين القيام بمراجعة وتقييم التقديرات الداخلية للبنوك لمدى كفاية رأس المال، وضمان التزامها بمعدلات رأس المال القانونية، وأن يتخذ المراقبون إجراءا رقابيا في حالة عدم اقتناعهم بنتائج هذه العملية.

ت. يتعين على المراقبين أن يتوقعوا من البنوك أن تعمل على تحقيق مستوى أعلى من النسب الدنيا لرأس المال القانوني، وأن تكون لديهم القدرة على مطالبة البنوك بحيازة رأس مال يزيد على الحد الأدنى.

ث. يتعين على المراقبين السعي للتدخل في مرحلة مبكرة لمنع هبوط رأس المال إلى أقل من المستويات الدنيا المطلوبة لمواجهة خسائر البنك، ويتعين عليهم طلب اتخاذ إجراء سريع لعلاج ذلك، إذ لم تتم المحافظة على رأس المال أو إعادته لحالته السابقة.

الدعامة الثالثة: انضباط السوق

تهدف هذه الدعامة إلى توفير مجموعة من متطلبات الإفصاح التي تسمح للمتعاملين في السوق بتقييم المعلومات الخاصة بالمخاطر الائتمانية وحجم رؤوس أموال البنوك. وبهذا تساعد هذه الدعامة البنوك

[1] أحمد شعبان محمد علي، **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإبراهيمية، مصر، 2007، ص 252- 253.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك" الأساسيات و المستحدثات"**، الدار الجامعية، الإبراهيمية، مصر، 2007، ص 391.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمراقبين على إدارة المخاطر ودعم الاستقرار، إلى جانب تلاقي إغراق السوق بالمعلومات التي يصعب تحليلها أو استخدامها في التعرف على الحجم الفعلي للمخاطر التي تواجه البنوك.

وقد يلجأ المراقبون للعديد من الطرق القانونية لإلزام البنوك بإتباع متطلبات الإفصاح وذلك من خلال إلزامها بنشر المعلومات في تقارير تكون متاحة للجمهور. ويعتمد مدى إلزام البنوك بمثل هذه المتطلبات على السلطة القانونية للمراقبين[1].

وبذلك أصبحت المعادلة الإجمالية لحساب رأس المال لمواجهة المخاطر الثلاثة، (الائتمان والسوق والتشغيل) والتي سميت بنسبة ماك دونو (Mac Donough)* :

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} \geq 8\%$$

الفرع الرابع: اتفاقية بازل 3

دعا زعماء مجموعة العشرين الجهات التنظيمية ومسؤولي البنوك المركزية في العام 2009 إلى العمل على وضع لوائح أكثر صرامة بخصوص رؤوس الأموال المصرفية، وذلك في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي نتجت جزئيا عن تعاملات غير آمنة للبنوك، وبهدف خفض آثار أية أزمة مالية مستقبلية.

لذا فقد أعلنت لجنة بازل للرقابة المصرفية عن سن قواعد أكثر صرامة في الثاني عشر من سبتمبر 2010، بشأن إدارة المصارف في محاولة منها لجعل هذه المصارف أكثر قدرة على مواجهة الأزمات، وهي عبارة عن حزمة جديدة من المعايير التنظيمية سميت بازل 3.

---

[1] بريش عبد القادر، **إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل 2و3 ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 29، فيفري 2013، ص 36.

* William j. Mac Donough خبير مصرفي أمريكي، رئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي لنيويورك، وهو الذي تولى رئاسة لجنة بازل من1998 إلى 2003.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعتبر اتفاقية بازل 3 استكمال للجهود التي تبذلها لجنة بازل وهي مبنية على وثائق بازل 1 وبازل 2، وتضم مجموعة من الإصلاحات التي تطمح إلى تعزيز القوانين والرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة والشفافية في القطاع المصرفي[1].

أولا: الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 3

- ✓ إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4,5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة بـ 2 % وفق اتفاقية بازل2.
- ✓ تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5 % من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7 % وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، و رغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام 2019 جعلت البنوك تتنفس الصعداء.
- ✓ وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و 2.5% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.
- ✓ رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4 % إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من يناير عام 2013 وصولا إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام2019.
- ✓ متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال: إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8 % حالياً إلى 10.5 % وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة

[1] إضاءات مالية ومصرفية، **نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية**، السلسلة الخامسة، الكويت، العدد5، 2012، ص 3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رأس المال إذ أنها تتطلب قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك.

- ✓ وقامت اتفاقية بازل 3 بإلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال.
- ✓ تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضاً اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات[1].

وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة:

- الأولى للمدى القصير **وتُعرف بنسبة تغطية السيولة** (Liquidity Coverage Ratio)، وتُحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه، ويجب أن لا تقل عن 100%، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً.

- الثانية وتعرف **بنسبة صافي التمويل المستقر** (Net Stable Funding Ratio) لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية)إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول) ، ويجب أن لا تقل عن 100%[2].

ثانيا: محاور اتفاقية بازل 3

تشتمل اتفاقية بازل 3 على خمسة محاور أساسية هي:[3]

- **المحور الأول:** ينص هذا المحور على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة البنوك. وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة أخرى مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها. أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة

[1] مفتاح صالح، رحال فاطمة، **تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي**، مداخلة مقدمة في المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، إسطنبول، تركيا، 09- 10 سبتمبر 2013.

[2] محمد بن بوزيان، بن حدو فؤاد، عبد الحق بن عمر، **البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة" واقع وأفاق تطبيق مقررات بازل 3** "، مداخلة مقدمة في المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، الدوحة، قطر ، 19-21 ديسمبر 2011.

[3] زبير عياش، **افاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 31/30، ماي 2013، ص 455.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أي مطلوبات للغير على المصرف.

- **المحور الثاني:** تشدد مقترحات لجنة بازل على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة وكذلك تغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.
- **المحور الثالث:** تدخل لجنة بازل نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي وهي نسبة بسيطة. كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية. وهي تمثل أيضا الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3 %[1].
- **المحور الرابع:** يتمثل أساسا في نظام يهدف إلى حث البنوك ألاَ تربط عمليات الإقراض التي تقوم بها بشكل كامل بالدورة الاقتصادية، لأن ذلك يربط نشاطها بها، بحيث في حالة النمو والازدهار تنشط البنوك بشكل كبير فيما يخص تمويل الأنشطة الاقتصادية، أما في حالة الركود الاقتصادي يتراجع نشاط الإقراض فيتسبب في إطالة فترة هذا الركود.

ويفرض المقترح الجديد بازل 3 على المصارف من جهة، تكوين مؤونات لأخطار متوقعة، وذلك في أوقات الازدهار تحسبا للسنين العجاف والركود عندما تتدهور نوعية القروض، بدلا من الوضع القائم حيث تكون مؤونات للديون المشكوك بتحصيلها أو الهالكة أي للخسائر المحققة، كما يفرض من جهة أخرى تكوين منطقة عازلة إضافية لرأس المال من خلال زيادة الاحتياطات وعدم توزيع الأرباح، ويضاعف هذا العازل من الرأسمال المكون أثناء الازدهار وينمي قدرة المصارف على استيعاب الصدمات أثناء فترات الركود أو الأزمات[2].

[1] فلاح كوكش، **أثر اتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية**، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، جانفي 2012.

[2] سليمان ناصر، **كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية تحت عنوان آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية،المدرسة العليا للتجارة، الجزائر،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،السعودية، 08-09 ديسمبر 2013، ص10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الخامس: لقد كان لنقص السيولة لدى البنوك إبان الأزمة المالية الأخيرة الأثر البالغ في نشر الهلع ما بين المستثمرين والمودعين، ومن الواضح أن لجنة بازل 3 ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين، للسيولة هما:

أ. **نسبة السيولة قصيرة الأجل** = $\frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم}} \geq 100\ \%$

وقد عرفت الاتفاقية بشكل مفصل الأصول السائلة وصافي التدفقات النقدية المتوقعة خلال 30 يوم المقبلة. فالأصول السائلة ذات النوعية الرفيعة، تم تقسيمها إلى مستويين:

- **المستوى 1:** ويضم النقد واحتياطات البنوك لدى البنك المركزي؛ الأوراق المالية القابلة للتداول والتي تمثل ديون أو أنها مضمونة من قبل جهات سيادية أو من قبل البنك المركزي، بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي ...الخ؛
- **المستوى 2:** اعتبرت اتفاقية بازل 3 بعض الأصول الأخرى ذات سيولة معتبرة، شرط أن لا تزيد نسبتها عن 40 % من الأصول السائلة، وتتكون من الأوراق المالية القابلة للتداول والتي تمثل ديون أو أنها مضمونة من قبل جهات سيادية أو من قبل البنك المركزي، بنك التسويات الدولية، صندوق النقد الدولي.الخ. أما صافي التدفقات النقدية فتحسب من خلال التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة خلال 30 يوم المقبلة.

ب. **نسبة السيولة طويلة الأجل** = $\frac{\text{الموارد المستقرة المتاحة لسنة}}{\text{الحاجة للتمويل المستقر لسنة}} \geq 100\ \%$

وتتمثل الموارد المستقرة في رأس المال الخاص والأسهم الممتازة وباقي الخصوم التي تكون مدتها الفعلية سنة أو أكبر...الخ. أما الحاجة للتمويل فهي مجموع قيمة الأصول الممولة من قبل البنك، كل أصل معينة[1].

[1] نجار حياة، **اتفاقية بازل 3 وآثارها على النظام المصرفي الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، العدد 13، 2013، ص 283-284.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: أساليب قياس وإدارة المخاطر البنكية وفقا لمعايير لجنة بازل

يتطلب الوصول لمعدل كفاية رأس المال" قياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة، لذا حددت مقررات بازل طرق قياسها.

الفرع الأول: أساليب معالجة المخاطر الائتمانية

يطرح اتفاق بازل 2 ثلاث طرق أو أساليب لقياس المخاطرة الائتمانية وهي تتمثل في:

أولا: أسلوب التصنيف الداخلي: يسمح هذا الأسلوب للمصارف باستخدام تقديراتها الداخلية للملاءة المالية للمقترض، بغية قياس مخاطر الائتمان لمحافظ التسهيلات لدى تلك المصارف، وتخضع هذه التقديرات إلى معايير منهجية. حيث يقوم المصرف بتقدير أهلية الإقراض لكل عميل، ثم يقوم بترجمة تلك الملاءة إلى تقديرات، لتقدير الخسائر المستقبلية المحتملة والتي تشكل الأساس لمتطلب الحد الأدنى لرأس المال[1]. وهذه الصيغة يمكن تطبيقها باستخدام طريقتين هما:[2]

1- المنهج الأساسي الذي يتطلب تقسيم محفظة القروض إلى ما لا يقل عن سبعة أحزمة مختلفة، بحيث توفر المصارف تصنيفاتها الذاتية لاحتمال التعثر، وتوفر السلطات الرقابية تقديرات مكونات المخاطر المعنية الأخرى.

2- المنهج المتقدم الذي يقوم على نفس المنهجية المطبقة في المنهج الأساسي، باستثناء أن المصارف تقرر تصنيفاتها الداخلية بناءا على الخبرة الداخلية.

ثانيا: الأسلوب المعياري:

من خلال هذا المنهج يتم تقييم البنك من طرف إحدى وكالات التقييم الخارجية المتخصصة، وقد تم تعديل أوزان المخاطرة فيما يتعلق بالتقييم السيادي للدول وتقييم البنوك والمؤسسات لتتراوح بين (0%، 20 %،50%، 100%، 150 %)، ويظهر الجدول التالي أوزان المخاطرة السيادية والبنكية والخاصة بالشركات على النحو التالي:[3]

---

[1] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري، عمان، 2013، ص 58.

[2] أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية " مقررات لجنة بازل- تحديات العولمة- إستراتيجية مواجهتها "**، الطبعة الأولى،عالم الكتب الحديث، الأردن،2008 ، ص 123.

[3] طيبة عبد العزيز، مرايمي محمد، **بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول: " إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11-12 مارس 2008، ص 13.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (3): أوزان المخاطرة السيادية والبنكية والخاصة بالشركات.

التقييم		AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BB+ إلى BB-	BB+ إلى B-	أقل من B-	لم يتم تقييمها
التقييم السيادي للدولة		%0	%20	%50	%100	%150	%100
تقييم البنوك	خيار 1	%20	%50	%50	%100	%150	%100
	خيار 2	%20	%50	%100	%100	%150	%50
تقييم الشركات		%20	%10	%100	%100	%150	% 100

Source: Rachida Hennani,« **De bale 1à bale 3: les principales avancées des accords prudentiels pour un système financier plus résilient»,** ETUDES et SYNTHES, N°01-2015, LAMETA, P 42.

الفرع الثاني: أساليب معالجة مخاطر السوق

يتم قياس المخاطر السوقية بإتباع إحدى الطرق التالية:

أولا: الطريقة النمطية

1. **بالنسبة لسعر الفائدة:** يعتمد أسلوب القياس على عنصرين:

- مخاطر محددة ناشئة عن مصدر الأداة نفسها وهي انعكاس لطبيعة المصدر والجدارة الائتمانية، حيث تعطى أوزان المخاطر الآتية:
  - 0% للحكومات.
  - الجهات المؤهلة مثال وحدات القطاع العام، بنوك التنمية..، تعطى الأوزان التالية:

    0.25% لأقل من 6 شهور، 1% من 6-24 شهر، 1.6% أكثر من سنتين.
  - للجهات الأخرى تعطى أوزان مخاطر 8%.
- مخاطر السوق العامة: و يوجد لاحتسابها طريقتين: الأولى تهتم بتواريخ استحقاق الورقة، أما الثانية تهتم بالتاريخ الذي تحقق فيه الورقة القيمة الإستردادية لها قبل تاريخ الاستحقاق.

2. **بالنسبة لحقوق الملكية:** فبالنسبة لمخاطر محددة بمصدر الورقة المالية و تمثل 8% من قيمة التعرض للخطر و يمكن تخفيضها إلى 4% في حالة تنوع المحفظة و تمتعها بالسيولة، أما بالنسبة لخاطر السوق العامة تمثل نسبة 8%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. **بالنسبة لمخاطر أسعار الصرف:** ويمثل المتطلب الرأسمالي لها8% من أكبر القيمتين من صافي مراكز العملات سواء الفائض أو العجز بالإضافة لصافي مراكز الذهب.

ثانيا: النماذج الداخلية

وهي نماذج إحصائية متقدمة تستخدمها البنوك لقياس الخسائر خلال فترة معينة، في ظل الظروف الطبيعية للسوق، ويتم احتسابها يوميا، وفترة الاحتفاظ بالمركز عشرة أيام، وفترة الملاحظة التاريخية على الأقل سنة، حيث المتطلب الرأسمالي لتلك المخاطر يمثل أكبر القيمتين الآتيتين:

- ✓ القيمة المعرضة للخطر لليوم السابق.
- ✓ متوسط القيمة المعرضة للخطر لمدة 20 يوم سابقة مضروبا في (3 + عامل إضافي يتراوح ما بين صفر إلى الواحد)[1].

الفرع الثالث: أساليب معالجة المخاطر التشغيلية

يطرح اتفاق بازل 2 ثلاث طرق أو أساليب لقياس المخاطر التشغيلية وهي تتمثل في:

أولا: أسلوب المؤشر الأساسي(BIA): يجب على البنوك التي تستخدم المؤشر الأساسي أن تحتفظ برأس مال للمخاطر التشغيلية يساوي نسبة مئوية ثابتة يرمز له بـ alpha من متوسط إجمالي الدخل خلال السنوات الثلاثة السابقة؛ حيث تستبعد السنة التي يكون فيها إجمالي الدخل البنك صفرا أو خسارة ويتم احتساب متوسط سنتين فقط، وإذا حقق البنك خسارة لسنتين أو أكثر من السنوات الثلاثة الأخيرة، يطبق الركن الثاني من الاتفاق أين يحق لسلطة الرقابة المصرفية أن تحدد متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ به لتغطية المخاطر التشغيلية.

$$K_{BIA} = [\sum(GI_{1...n} X \alpha)]/n$$

حيث:

K_{BIA} = متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي (BIA).

GI = مجموع صافي الدخل من الفوائد وصافي الدخل من غير الفوائد.

[1] عبد الله بلوناس، حاج موسى نسيمة، **دور معيار كفاية رأس المال في إدارة المخاطر المصرفية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 25- 26 نوفمبر 2008، ص 14-15.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

α = معامل ألفا 15 % وفقا لما قررته " لجنة بازل "، ويعرف الاتفاق إجمالي الدخل بأنه صافي الإيراد من الفوائد مضافا إليه صافي الإيراد من غير الفوائد.

n= عدد السنوات

وينبغي أن يكون الإجمالي متضمن أي مخصصات، ويستبعد أي أرباح أو خسائر من بيع أوراق مالية في سجلات المصرف، ويستبعد أي بنود غير نظامية، وكذلك أي دخل ناتج من التأمين[1].

ثانيا: المنهج المعياري (SA) :

تعكس هذه الطريقة المراجعة المستمرة والتنقيح للطرق المستخدمة في احتساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية، وعلى الرغم من أن هذه الطريقة تعتمد أيضاً عوامل ثابتة كنسبة من إجمالي الدخل إلا أنها تسمح للبنوك بتقسيم العوامل حسب وحدات العمل (خطوط العمل) وبالتالي تكون أكثر مرونة من منهج المؤشر الأساسي.

وتحتسب متطلبات رأس المال بناءً على عدة مؤشرات (الدخل الإجمالي لوحدات العمل) بحيث يتم تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل (الخدمات) المصرفي (Business Units) وحسب الخدمات المصرفية المقدمة (Business Lines) وفقاً للجدول التالي:

الجدول رقم (4): تصنيف مصادر التعرض للمخاطر حسب وحدات العمل والخدمات المصرفية المقدمة.

وحدات العمل المصرفية	المنتجات المصرفية (النشاط)	المؤشر Indicator	معامل رأس المال
الاستثمار	تمويل الشركات	الدخل الإجمالي	ß1 = 18%
	تمويل التجارة والتداول	الدخل الإجمالي	ß2 = 18%
الأعمال المصرفية	الخدمات المصرفية بالتجزئة	الدخل الإجمالي	ß3 = 12%
	الخدمات المصرفية التجارية	الدخل الإجمالي	ß4 = 15%

[1] أحلام بوعبدلي، ثريا سارة، **إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 03، ديسمبر 2015، ص 120.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	المدفوعات والتسويات	الدخل الإجمالي	ß5= 18%
	خدمات الوكالة	الدخل الإجمالي	ß6 = %15
أخرى	خدمات إدارة الأصول	الدخل الإجمالي	ß7 = %12
	خدمات الوساطة المالية	الدخل الإجمالي	ß8 = 12%

Source: Hamza Fekir, **PRESENTATION DU NOUVEL ACCORD DE BALE SUR LES FONDS PROPRES**, Revue Management- Information-Finance, 15 May 2009, p15.

وتحتسب متطلبات كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر كل نوع من المنتجات المصرفية بحاصل ضرب المؤشر في معامل رأس المال (بيتا)، بحيث يكون مجموعها هو الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية.

وبذلك تكون عناصر المعادلة هي:

$$K_{TSA} = \{\sum_{YEAR\ 1\text{-}3} \max[\sum(GI_{1\text{-}8} \times \beta_{1\text{-}8}), 0]\}/3$$

حيث:

K_{TSA}: المتطلبات الرأسمالية للخطر التشغيلي وفقا لطريقة الأسلوب النمطي أو القياسي.

$GI_{1\text{-}8}$: خطوط الأعمال أو الأنشطة من 1 إلى 8.

$\beta_{1\text{-}8}$: معامل لكل خط أعمال من 1إلى 8[1].

ثالثا: طرق القياس المتقدمة (AMA) : يعتبر هذا الأسلوب من أكثر الأساليب تقدما ويعتمد على قيام البنك بتصميم نظام تصنيف خاص به لقياس مخاطر التشغيل، ومن الجدير بالذكر أن لجنة بازل قد وضعت بعض الشروط التي يجب توفرها لدى البنك حتى يسمح له بتطبيق أسلوب القياس المتقدم ومنها

[1] نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صلاح، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2: "دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين"**، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلاديفيا، الأردن، 4- 5 جويلية 2007، ص 17.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على سبيل المثال أن تكون لدى البنك إدارة مستقلة لإدارة مخاطر التشغيل تكون مسؤولة عن وضع وتنفيذ إطار إدارة مخاطر التشغيل للبنك وأن يكون النظام الداخلي لقياس مخاطر التشغيل مرتبطا بشكل وثيق ومتكامل مع العمليات اليومية لإدارة المخاطر بالبنك وأن تقدم تقارير منتظمة عن التعرضات لمخاطر التشغيل وعن حالات الخسائر المادية[1].

الفرع الرابع: مبادئ الإدارة السليمة ورصد مخاطر السيولة:

زاد الاهتمام بمخاطر السيولة نظرا لما ترتب عنه من مشاكل في العمل المصرفي، مما استدعى إرساء لجنة بازل لمعايير دولية لتسيير مخاطر السيولة، واهتمت هذه المعايير بوضع مبادئ أساسية لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة وهي تتمثل في:

أ. **المبدأ الأساسي لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة:** تعتبر عملية تسيير مخاطر السيولة مسؤولية كل بنك، حيث ينبغي على كل بنك أن يتوفر على إطار سليم ودائم لتسيير مخاطر السيولة، لمواجهة حالات جفاف السيولة وتوقف مصادر التمويل، كما ينبغي على المشرفين تقييم آلية تسيير مخاطر السيولة، ووضع السيولة، كما عليهم التحرك بسرعة عند ملاحظة أي عجز في هذه المجالات، لحماية المودعين وللحد من الأضرار التي قد تنجم عن النظام المالي.

ب. **دور جهات الإشراف وإدارة مخاطر السيولة:** على كل بنك أن يحدد مستوى قبول المخاطر بما يوائم إستراتيجيتها التجارية، ومكانتها في النظام المالي ككل. كما أن مسؤوليات الإدارة العامة تحديد مستوى المخاطرة السابق وضمان مراقبة فطنة مؤشرات السيولة في البنك، وإعداد تقرير لمجلس إدارة حول الموضوع. وعلى الإدارة أن تختبر إستراتيجيات، وآليات إدارة المخاطرة، لضمان التسيير في الوقت الملائم لمخاطر السيولة. على كل بنك على حدا أن يأخذ بعين الاعتبار التكاليف والايجابيات الناتجة عن المخاطرة، وذلك بغية التعرف الجيد على الحوافز التي تدعوا إلى تحمل مخاطر السيولة وأثرها على إجمالي عمليات البنك[2].

ت. **قياس وإدارة مخاطر السيولة:** يجب على كل بنك أن يحوز على عملية دقيقة لتحديد وقياس ورصد ومراقبة مخاطر السيولة. هذه العملية يجب أن تتضمن آلية ضمان كامل لتتبع التدفقات النقدية المتعلقة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية وفقا لآفاق زمنية مختلفة ومناسبة. كما ينبغي عليه

---

[1] تومي إبراهيم، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 97- 98.

[2] bcbc, Principes de saine gestion et de surveillance du risque de liquidité, comité bale de contrôle bancaire, [sur le lien] *www.bis.org/publ/bcbs144_fr.pdf, septembre 2008, p-p : 1-5.*

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن يرصد ويسيطر على مخاطر السيولة في كامل فروع البنك فيما يتعلق بالعملات الأجنبية، مع المراعاة الواجبة للطبيعة القانونية والتنظيمية والتشغيلية للعوائق التي يمكن أن تعرقل نقل السيولة.

ينبغي على البنك إدارة الضمانات المتاحة لديه، مع التمييز بين الأصول من الفئة الأولى والأصول الأخرى. كما يجب على كل بنك أن يكون لها له خطة تمويل للطوارئ في شكل جيد، ويبين فيها بوضوح إستراتيجيات المؤسسة لمواجهة النقص في السيولة في حالة الطوارئ.

د. **منشورات حول السيولة:** يجب على البنك أن يقوم بانتظام بنشر المعلومات التي تسمح للمشاركين في السوق أن يأخذوا صورة واضحة حول قوة ترتيبات إدارتها لمخاطر السيولة ووضعيات سيولتها.

و. **دور المشرفين:** على المشرفين إجراء تقييم دوري للترتيبات الإجمالية المتخذة لتسيير مخاطر السيولة ووضعيات سيولتها، وتحدد ما إذا كانت مناسبة لحالة ضغوط السيولة، بالأخذ بعين الاعتبار مكانتها في النظام المالي. بالإضافة إلى المتابعة المستمرة على الجهات الإشرافية والأخذ بعين الاعتبار: التقارير الداخلية، الإفصاح ومعلومات السوق[1].

[1] أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، **دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد 7، العدد 2، 2014 ، ص 111- 112.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل الأول:

تناولنا من خلال هذا الفصل أهم الدراسات السابقة (العربية والأجنبية) التي تحدثت عن موضوع إدارة المخاطر المصرفية وكذلك لجنة بازل للرقابة المصرفية، واستخرجنا كذلك أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، كما تطرقنا إلى أهم مميزات الدراسة الحالية. كما تم التطرق في هذا الفصل إلى أهم أنواع المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك، والتي كانت وراء إفلاس العديد من البنوك الدولية، وكردة فعل جاءت جهود لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية، لضمان الاستقرار المالي على المستوى الدولي، وإزالة مصدر مهم للمنافسة غير عادلة بين المصارف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية

(BADR,BNA,BEA,CPA)

www.manaraa.com

تمهيد:

لقد تناولنا في الجزء النظري كل من إدارة المخاطر ومقررات لجنة بازل، هذه الأخيرة التي أحدثت العديد من التغيرات على النظام البنكي العالمي إذ أصبحت كل دول العالم تسعى لتطبيق هذه المقررات، وهذا للاستفادة منها.

وتدعيما للجانب النظري، حاولنا القيام بدراسة ميدانية على عينة من الوكالات البنكية التجارية بولاية أم البواقي، وهذا نظرا لمكانتها في الاقتصاد الوطني، فهي من المؤسسات الاقتصادية الكبرى في الجزائر، حيث سيتم الاعتماد على تقنية الاستبيان للحصول على المعلومات الضرورية وإجراء الاختبارات الإحصائية الملائمة لدراسة صحة الفرضيات الفرعية والفرضية الرئيسية للدراسة، ومن ثم الإجابة على سؤال الإشكالية الرئيسي المتعلق بمدى تطبيق البنوك الجزائرية لإدارة المخاطر وفقا لمعايير بازل.
ولاستيفاء جميع جوانب هذا الفصل تم تقسيمه منهجيا إلى مبحثين أساسيين هما:

المبحث الأول: سيتم فيه عرض الطريقة والأدوات.

المبحث الثاني: سيتم فيه عرض النتائج ومناقشتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

قبل تفسير وتحليل نتائج الدراسة الميدانية لابد من تحديد الإطار العام للمنهجية العلمية المعتمدة في الدراسة الميدانية، كما تعتبر عملية تحضير الاستبيان وتحديد مجتمع وعينة الدراسة بشكل دقيق من أهم العوامل التي قد تساعد الباحث على دراسة الموضوع بالشكل المطلوب.

المطلب الأول: تحضير الاستبيان

سنقوم بالتعرض إلى مختلف مراحل إعداد الاستبيان، وكذلك المصادر المعتمدة لجمع البيانات والمعلومات التي استخدمت لبنائه، ومن ثم التعرف على مجتمع الدراسة الذي وزع عليه.

الفرع الأول: تصميم الاستبيان

في هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان تصميم الاستبيان بصفة بسيطة مع الابتعاد عن التعقيد حتى تكون قابلة للفهم من قبل من يقرؤها، ومن أجل الوصول إلى إجابات واضحة ودقيقة اعتمدنا على أسئلة مغلقة تتطلب اختيار إجابات محددة مسبقا للإجابة على السؤال المطروح، وقد تمحورت الأسئلة حول موضوع إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، ومدى تطبيقها لمقررات لجنة بازل، كما حاولنا قدر الإمكان خلال فترة الإعداد الابتعاد عن التعمق في طرح الأسئلة، والعمل بالمقابل على التسلسل والترابط في طرح الأسئلة لجلب اهتمام أفراد العينة والحصول على أكبر قدر من الإجابات الجادة والموضوعية.

هذا فضلا عن الديباجة التي تتصدر هذه الأسئلة، والتي تتضمن عنوان الموضوع محل الدراسة مع تقديم للشهادة المراد الحصول عليها وذلك لتبرير القيام بهذه الاستبانة، مع رجائنا لهم الإجابة بكل عناية وإحاطتهم بأن المعلومات المدلى بها سوف تستخدم لغرض البحث العلمي فقط، كما أشرنا كذلك إلى الجهة الأكاديمية التي ينتمي إليها الباحث، وذلك لزيادة قبولها والثقة فيها من طرف أفراد العينة، وختم الاستبيان بشكر وتقدير أفراد العينة على تعاونهم.

للتعرف على مدى تطبيق البنوك التجارية الجزائرية لإدارة المخاطر وفقا لمعايير لجنة بازل، استخدمنا استبيانا مكونا من 35 سؤالا مقسما على جزأين كما يلي:

القسم الأول: احتوى هذا الجزء على 5 أسئلة خاصة بأفراد عينة الدراسة، حيث شملت البيانات الشخصية كالجنس، الفئة العمرية، الدرجة العلمية، عدد سنوات الخبرة وطبيعة المنصب، وهي معلومات تمكننا من دراسة خصائص مجتمع الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الثاني: خاص بالأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة التي هي: إدارة المخاطر كمتغير مستقل ومعايير لجنة بازل كمتغير تابع، حيث تم تقسيمه إلى محورين هما:

1. **المحور الأول:** تناول عبارات المتغير المستقل وهي مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك عينة الدراسة وينقسم إلى أربعة أبعاد:

البعد الأول: توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر البنكية ويتكون من خمس فقرات.

البعد الثاني: توافر إجراءات سليمة لمنح الائتمان، حيث تضمن خمس فقرات.

البعد الثالث: توافر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته.

البعد الرابع: توافر إجراءات كافية للرقابة على المخاطر البنكية.

2. **المحور الثاني:** تناول عبارات المتغير التابع وهي مدى التزام البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقا لما جاء في مقررات لجنة بازل وينقسم إلى ثلاث أبعاد:

البعد الأول: مقررات لجنة بازل1 حول المخاطر البنكية.

البعد الثاني: مقررات لجنة بازل 2 حول المخاطر البنكية.

البعد الثالث: مقررات لجنة بازل 3 حول المخاطر البنكية.

حيث قمنا بتوزيع 40 استمارة واعتمدنا على طريقة التسليم المباشر لاستمارة الاستبيان.

الفرع الثاني: أساليب ومصادر جمع البيانات والمعلومات

لقد تم الحصول البيانات والمعلومات عن طريق المصادر الثانوية والأولية وذلك كما يلي:

1. **البيانات الأولية:**

تم الحصول على المصادر الأولية من خلال استبانة صممت خصيصا لهذا الغرض، حيث تم توزيعها، وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ولغرض تحقيق أهداف البحث فقد استخدم البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS لتحليل بيانات الدراسة وذلك من خلال:

أ- تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي كما هو موضح بالجدول رقم (5)، ولتحديد طول فقرة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (5-4 =4)، ثم تقسيمه على عدد فقرات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (5/4=0.8)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفقرة الأولى وهكذا والجدول رقم (5) يوضح أطوال الفقرات كما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (5): أطوال الفقرات حسب مقياس ليكرت الخماسي.

الفقرة	1.80 –1	2.60 –1.80	3.40 –2.60	4.20 –3.4	5.0 –4.20
درجة الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1

المصدر: تامر توفيق عبد الله عوض، **العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة الخدمات المصرفية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص88.

ب- المتوسط الحسابي **Mean** وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم أنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط.

ت- تم استخدام الانحراف المعياري (**Standard Deviation**) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيح فأعلى فيعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها).

ث- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

ج- معامل الارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.

ح- برنامج EXCEL من أجل استعراض الرسومات البيانية.

الفرع الثالث: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مسؤولين وموظفين في بنوك تجارية حيث أن العينة الممثلة لهذا المجتمع هي مجموعة من الوكالات البنكية بولاية أم البواقي وهي كالتالي:

- **<u>البنك الخارجي الجزائري BEA وكالة أم البواقي:</u>**

1. **التعريف بالوكالة:** وكالة البنك الخارجي الجزائري بأم البواقي هي واحدة من بين الوكالات التابعة للمديرية الجهوية بالخروب- ولاية قسنطينة-، تأسست سنة 1979 بهدف توسيع مجال نشاط البنك وخدمة زبائنه الموجودين بالولاية.حدد رأس مال الوكالة مؤخرا في سنة 2013 ب: مليار دينار جزائري 1000000000 دج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. **مهام ونشاط الوكالة:** تقوم الوكالة بعدة نشاطات من أهمها ما يلي:

- استقبال الودائع من طرف الأشخاص.
- استقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا أو عن طريق الشيك، والمتعلقة بعمليات التوظيف والتحصيل وجميع عمليات البنك.
- منح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض بضمانات أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.
- التمويل بشتى الطرق لعمليات التجارة الخارجية.

- **<u>البنك الوطني الجزائري BNA وكالة أم البواقي (842):</u>**

1. **التعريف بالوكالة:** تعتبر وكالة البنك الوطني الجزائري بأم البواقي من الوكالات التابعة للمديرية الجهوية بقسنطينة– 185– حيث أنشأت في 6 أوت 2007 تحت دليل رقم 842، وتأتي الوكالة في المنصب الثالث من حيث التسلسل الهرمي في اتخاذ القرار بعد وكالة قسنطينة وإدارة البنك الرئيسية في الجزائر العاصمة.

2. **وظائف الوكالة وأهدافها:**

- فتح الحسابات بكل أنواعها (حسابات تحت الطلب أو لأجل).
- تقديم القروض بعد دراستها والتأكد من كفاية الضمانات.
- خصم وتحصيل الأوراق التجارية.
- تهدف إلى تحقيق الربح بصفتها مؤسسة تجارية.
- منح القروض الموجهة لتمويل الإستثمارات وهذا للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني .

- **<u>بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلالGRE – أم البواقي–:</u>**

1. **التعريف بالمجمع:** (المجمع الجهوي للاستغلال: أم البواقي) تم إنشاؤه سنة 1986، يشرف على إدارة ومراقبة الوكالات وهي في المجموع 09 وكالات مقسمة على ولايتين هما : خنشلة وأم البواقي.

2. **نشاطات المجمع:** من بين النشاطات التي يقوم بها المجمع ما يلي:

- يلعب دور الوسيط بين الوكالات المحلية التابعة للمجمع وبين الهيئات المركزية التابعة ل BADR .
- مراقبة اليوميات المحاسبية للوكالات ومتابعة استقبالها.
- الموافقة النهائية على طلبات منح القروض بمختلف أشكالها المقدمة من طرف الوكالات.
- إعداد أجور الموظفين بالإضافة إلى أجور مستخدمي الوكالات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة أم البواقي (CPA):**

يمكن تقديم القرض الشعبي الجزائري CPA من خلال التطرق إلى نشأته وبعض العمليات المتعلقة به ومختلف النشاطات التي يقوم بها .

1. **التعريف بالبنك:** يعتبر القرض الشعبي الجزائري بنك ودائع يهتم بإعطاء كل أشكال القروض لمختلف القطاعات، إن القرض الشعبي الجزائري يخضع للتشريع البنكي والتجاري ، ويعتبر بنكا عاما وشاملا مع الغير ويتخذ مقرا له في نهج عميروش بالجزائر العاصمة وله فروع ووكالات ومكاتب تبرر وتحقق نشاطاته الاقتصادية.

يضم القرض الشعبي الجزائري 121 وكالة تشرف عليها 15 مجموعة استغلال ويبلغ عدد الموظفين بالبنك 4515 فردا من بينهم 1259 متحصلين على شهادات جامعية ومن مدارس كبرى وقد تطور رأس ماله ليصل إلى 21.631 مليار دينار جزائري سنة 2000 .

- **نشأة القرض الشعبي الجزائري:** نشأ القرض الشعبي الجزائري CPA بمرسوم رقم 366/66 الصادر بتاريخ 26 ديسمبر 1966 برأس مال بلغ 15 مليون دج حيث ورث النشاطات المصرفية التي كانت تديرها من قبل البنوك الشعبية والمتمثلة في :

- البنك الشعبي التجاري والصناعي للجزائر.
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لعنابة.
- البنك الشعبي والتجاري والصناعي لوهران.
- البنك الشعبي والتجاري والصناعي لقسنطينة.
- البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري .

وكذلك من طرف مؤسسات أجنبية متمثلة في :

- بنك الجزائر مصر سنة 1967.
- شركة مرسيليا للقرض سنة 1968.
- المؤسسة المصرفية الفرنسية للقرض سنة 1972.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي سنة 1985 إنبثق عن القرض الشعبي الجزائري بنك التنمية المحلية BDL حيث تم التنازل لفائدته عن 40 وكالة وتحويل 550 موظف وإطار وكذلك 89000 حساب تجاري للزبائن .

وبعد إصدار القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات سنة 1988 أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تملكها الدولة كليا ، وطبقا لأحكام هذا القانون فإن مهمة القرض الشعبي الجزائري تكمن في المساهمة في ترقية قطاع البناء والأشغال العمومية ، قطاع الصحة وصناعة الأدوية، التجارة والتوزيع ، الفندقة والسياحة، وسائل الإعلام، الصناعات المتوسطة والصغيرة وكذا الصناعات التقليدية، وإبتداءا من سنة 1966 وبمقتضى المرسوم القانوني الخاص بإدارة الأموال التجارية للدولة وضعت المصارف العمومية تحت سلطة وزارة المالية وبعدما استوفى البنك كل الشروط المؤهلة المنصوص عليها في أحكام قانون النقد والقرض (قانون رقم 10/90 الصادر في 1990/04/14) تحصل القرض الشعبي الجزائري على موافقة مجلس النقد والقرض وأصبح ثاني بنك معتمد في الجزائر.

2.نشاطات القرض الشعبي الجزائري: يلعب القرض الشعبي الجزائري دورا هاما وكبيرا في النشاط الاقتصادي فهو يعمل على :

- تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل قطاع السياحة والصيد البحري .
- القيام بعملية البناء والتشييد من خلال قروض متوسطة وطويلة الأجل .
- تقديم القروض للأفراد .
- جمع الودائع .
- تحويل العملات .
- تسهيل المعاملات بين المستورد والمورد في عملية التجارة الخارجية .
- تقديم قروض وسلفات لقاء سندات عامة إلى الإدارات المحلية وتمويل مشتريات الدولة والولاية والبلدية والشركات الوطنية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قمنا بتوزيع 40 استمارة شملت جميع المسؤولين والمختصين في إدارة المخاطر في مجموعة الوكالات البنكية بأم البواقي، حيث تم توزيع 17 استمارة في بنك BADR ، و7 استمارات في بنك CPA, و4 استمارات في بنك BNA أما بنك BEA فقد وزعت فيه 12 استمارة.

والجدول التالي يوضح عدد الاستمارات الموزعة:

الجدول رقم (6) : الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

طبيعة الاستبيان	العدد	النسبة
عدد الاستبيانات الموزعة	40	%100
عدد الاستبيانات غير مسترجعة	2	%5
عدد الاستبيانات الصالحة	38	%95

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على استمارات الاستبيان.

لم نقم بإلغاء أي استمارة وذلك لأن جميع الاستمارات تلبي الغرض من الدراسة.

الفرع الرابع: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية

صدق أداة الدراسة هو قدرة الأدوات المستخدمة في البحث على قياس المراد قياسه، أما الثبات فهو قدرة الأداة على إعطاء نفس النتائج إذا تم تكرار القياس على نفس الأشخاص عدة مرات.

1. **صدق فقرات الاستبيان**: تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين.

- **الصدق الظاهري للأداة**: تم عرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من أربعة أعضاء من الهيئة التدريسية في كلية العلوم الاقتصادية متخصصين في الإدارة والإحصاء، ويوضح الملحق رقم (1) أسماء المحكمين الذين قاموا بتحكيم أداة الدراسة، وقد طلب من المحكمين إبداء آرائهم في مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه، ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضروريا من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، وكذلك إبداء آرائهم فيما يتعلق بالبيانات الأولية (الخصائص الشخصية المطلوبة من المبحوثين، إلى جانب مقياس ليكرت المستخدم في الاستبانة)، وتركزت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توجيهات المحكمين على تقليص بعض العبارات من بعض المحاور وإضافة بعض العبارات إلى محاور أخرى.

واستنادا إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون قام الباحث بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها.

- **صدق الاتساق الداخلي (Internal Validity)**

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وتم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 35 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي:

الجدول رقم (7): الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول " مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك" .

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
	أ- توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر البنكية	0.508	0.001
1	يحتوي البنك على وحدة إدارة مخاطر مستقلة.	0.757	0.000
2	وضع سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر تتناسب والمخاطر المحتملة التي يمكن التعرض لها.	0.654	0.000
3	يتبع البنك سياسة التنويع (عدم التركيز على عميل واحد، أو نوع قرض معين)، والتوزيع (حسب المناطق الجغرافية والقطاعات الاقتصادية) فيما يخص عملية منح الائتمان.	0.654	0.000
4	يقوم البنك بوضع قواعد لمنح القروض وقواعد الحصول على المعلومات والمستندات الواجب توافرها لمنح هذه القروض.	0.660	0.000
5	يقوم البنك بدراسة وتحليل الضمانات المقدمة، ومدى قانونيتها وكفايتها، قبل قبول طلب الائتمان.	0.457	0.004
	ب-توافر إجراءات سليمة لمنح الائتمان	0.799	0.000
6	يقوم البنك بالتحليل الشامل للظروف المحيطة بالزبون، وهذا لتقييم المخاطر الحالية والمستقبلية المحيطة به.	0.670	0.000
7	دراسة التاريخ الائتماني للزبون ومعرفة سمعته ومركزه في الصناعة،	0.691	0.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	والتأكد من رغبته القوية على سداد القرض وفوائده.		
8	دراسة جدوى مالية للعميل لمعرفة مدى كفاية رأس ماله، وكذا معرفة مصادر دخله، والأرباح المتوقعة من المشروع للتأكد من قدرته على الوفاء بالتزاماته.	0.579	0.000
9	يقوم البنك بوضع حدود للقرض الممكن منحه لزبون واحد.	0.520	0.001
10	يعتمد البنك على نظام داخلي لتصنيف مخاطر الزبون.	0.763	0.000
	ج- توافر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته		
11	يتوفر بنككم على نظام لحفظ ملفات الائتمان الخاصة بالعملاء، وكذلك مستندات المديونية.	0.823	0.000
12	يقوم البنك بالتحقق من الوضع المالي الحالي للزبون ومدى توافر الضمانات و الكفالات كغطاء مناسب لمديونيته الحالية.	0.855	0.000
13	متابعة مدى استخدام العملاء للحدود الائتمانية الممنوحة لهم.	0.849	0.000
14	التحقق من جودة الائتمان، وتكوين المخصصات اللازمة.	0.816	0.000
15	يقوم البنك بإجراء تصنيف داخلي للائتمان وهذا لتسعير القرض وتحديد القروض المتعثرة .	0.682	0.000
	خ- توافر إجراءات كافية للرقابة على المخاطر البنكية		
16	يتوفر البنك على لجنة مسؤولة عن تحديد ومراقبة المخاطر المتنوعة والتحكم فيها.	0.820	0.000
17	يتوفر البنك على نظام مراقبة داخلية كاف للتعامل فورا مع المخاطر المستجدة التي تأتي من التغيرات في بيئة العمل أو من غيرها.	0.805	0.000
18	يتعاون قسم الرقابة وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات وخاصة فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية لتحسين عملية إدارة المخاطر.	0.730	0.000
19	تسمح القوانين السارية للمراقبين بالاطلاع على المعلومات الخاصة بأنظمة إدارة المخاطر.	0.722	0.000
20	تتمتع هيئات الرقابة بالاستقلالية التامة.	0.324	0.047

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج SPSS.

من خلال الجدول السابق نجد أن معامل الارتباط بين درجات كل فقرة من فقرات المحور الأول والبالغة (20) فقرة والدرجة الكلية للمحور تتراوح بين 0.324 و 0.855 وذلك ما يفسر وجود ارتباط بين الفقرات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمحور الذي تندرج ضمنه عند مستوى دلالة (0,01)، وهذا يؤكد أن المحور الأول من الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، وفقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه وصالحة للتطبيق على عينة الدراسة.

الجدول رقم (8): الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني " مدى التزام البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقا لما جاء في مقررات لجنة بازل "

الرقم	العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
	أ- مقررات لجنة بازل1 حول المخاطر البنكية		
1	يلتزم البنك بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال المقدر بـ 8 %.	0.385	0.017
2	يقيس البنك مخاطر السوق بإتباع طريقة النماذج الداخلية.	0.707	0.000
3	يقيس البنك مخاطر السوق بإتباع الطريقة المعيارية.	0.851	0.000
4	يهتم البنك بنوعية الأصول ويكون مخصصات كافية لها.	0.782	0.000
5	يقوم البنك بإعطاء أوزان ترجيحية مختلفة للأصول داخل الميزانية وخارجها.	0.830	0.000
	ب- مقررات لجنة بازل 2 حول المخاطر البنكية		
6	يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر الائتمانية مثل (SA, IRB).	0.777	0.000
7	يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر التشغيلية مثل(SA, AMA,BIA).	0.806	0.000
8	التأكد من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك.	0.843	0.000
9	تقوم السلطات الرقابية بالتدخل بشكل مبكر لمنع حدوث أي انخفاض أو تراجع في رأس المال.	0.795	0.000
10	توفر الشفافية والإفصاح عن المخاطر التي يواجهها البنك، والاستراتيجيات المتبعة لإدارتها.	0.732	0.000
	ج- مقررات لجنة بازل 3 حول المخاطر البنكية		
11	بإمكان البنك رفع معدل كفاية رأس المال إلى 10.5%.	0.737	0.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12	يعمل بنككم على إدخال الرافعة المالية بنسبة 3 %.	0.798	0.000
13	يستطيع البنك توفير البرامج والأنظمة التي ترصد وتقيس مخاطر السيولة.	0.740	0.000
14	يعمل بنككم على إدخال نسبة السيولة قصيرة الأجل.	0.666	0.000
15	يعمل بنككم على إدخال نسبة السيولة طويلة الأجل.	0.630	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج SPSS.

من خلال الجدول السابق نجد أن معامل الارتباط بين درجات كل فقرة من فقرات المحور الأول والبالغة (20) فقرة والدرجة الكلية للمحور تتراوح بين 0.630 و 0.851 وذلك ما يفسر وجود ارتباط بين الفقرات والمحور الذي تندرج ضمنه عند مستوى دلالة (0,01)، وهذا يؤكد أن المحور الأول من الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، وفقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه وصالحة للتطبيق على عينة الدراسة.

- **صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة**

من خلال الجدول رقم (9) نجد أن معامل الارتباط بين درجات المحور الأول والثاني والاستبيان ككل بلغت 0.893^{**} و 0.919^{**}على التوالي، وهذا ما يفسر وجود ارتباط قوي بين المحور الأول والثاني والاستبيان ككل عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا يؤكد أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الصدق البنائي لمحاوره، وبالتالي محاوره صادقة لما وضعت لقياسه وصالحة للتطبيق على عينة الدراسة.

الجدول رقم (9) : الصدق البنائي لمحاور الدراسة.

المحور	العنوان	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك	0.893	0.000
الثاني	مدى التزام البنك بقياس المخاطر البنكية وفقا لما جاء في مقررات لجنة بازل	0.919	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج SPSS. **الارتباط دال عند مستوى دلالة (0.01)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2.ثبات فقرات الاستبيان

تم حساب درجة الثبات بين محاور الاستبيان عن طريق استخدام معامل ألفا كرونباخ وذلك من أجل التأكد من دقة الاستبيان وقدرته على إعطاء نفس النتائج إذا تم تكرار القياس على نفس الأشخاص عدة مرات في نفس الظروف، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (10): معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المحور	العنوان	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول	مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك	20	0.945
المحور الثاني	مدى التزام البنك بقياس المخاطر البنكية وفقا لما جاء في مقررات لجنة بازل	15	0.940
المجموع	عدد الفقرات	35	0.960

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج SPSS.

يتضح من خلال الجدول رقم (10) أن معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة مقبولة حيث حصل المحور الأول على نسبة مقدارها (94.5%) وهي نسبة مقبولة، أما الحور الثاني فبلغت (94%) وهي كذلك نسبة مقبولة لأنها أكبر من 60%، وقد بلغ معامل الثبات لجميع فقرات الاستبيان بشكل عام (96%)، وهذا ما يعني بأنها قيمة جيدة لثبات الاستبيان، ونسبة مقبولة لأغراض التحليل والقيام بالدراسة.

المطلب الثاني: دراسة وتحليل عناصر الاستبيان

يهتم هذا المطلب بدراسة وتحليل البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، بالإضافة إلى تحليل وتفسير اتجاهات أفراد العينة المبحوثة نحو متغيرات الدراسة.

الفرع الأول: وصف عينة الدراسة

لقد خصصنا القسم الأول من الاستبيان للمعلومات الشخصية لأفراد العينة وذلك من أجل وصف العينة حسب متغير الجنس، الفئة العمرية، الدرجة العلمية، الموقع الوظيفي وسنوات الخبرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. حسب متغير الجنس:

يبين الجدول رقم (11) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس كالتالي:

الجدول رقم (11): توزيع أفراد العينة وفق متغير الجنس.

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	20	%52.6
أنثى	18	%47.4
المجموع	38	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يبين الجدول أن 52.6% من عينة الدراسة يمثلون الذكور، بينما تمثل 47.4% من العينة إناث والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (5): توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الجنس.

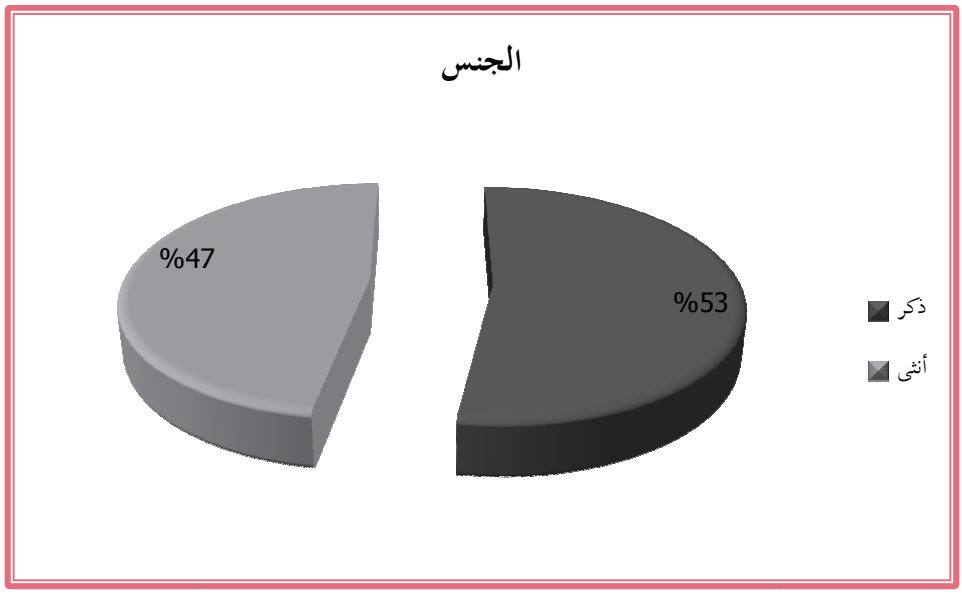

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL لنتائج الجدول (11).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. حسب متغير العمر:

يبين الجدول رقم (12) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير العمر كالتالي:

الجدول رقم (12): توزيع العينة وفقا لمتغير العمر.

الفئة العمرية	التكرارات	النسبة المئوية
من 20إلى 30سنة	6	%15.8
من 31إلى 40سنة	23	%60.5
من 41إلى 50سنة	5	%13.2
أكبر من 50 سنة	4	%10.5
المجموع	38	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يبين الجدول أن 60.5% من توزيع عينة الدراسة وفق متغير الفئة العمرية تتراوح أعمارهم مابين 31 إلى 40 سنة، بينما تمثل 15.8% من العينة تتراوح أعمارهم من 20إلى 30 سنة أما بالنسبة للذين تتراوح أعمارهم ما بين 41إلى 50 سنة و أكبر من50 سنة فيمثلون ما نسبته 13.2%، 10.5% على التوالي. والشكل رقم (5) يوضح ذلك:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (6): توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الفئة العمرية.

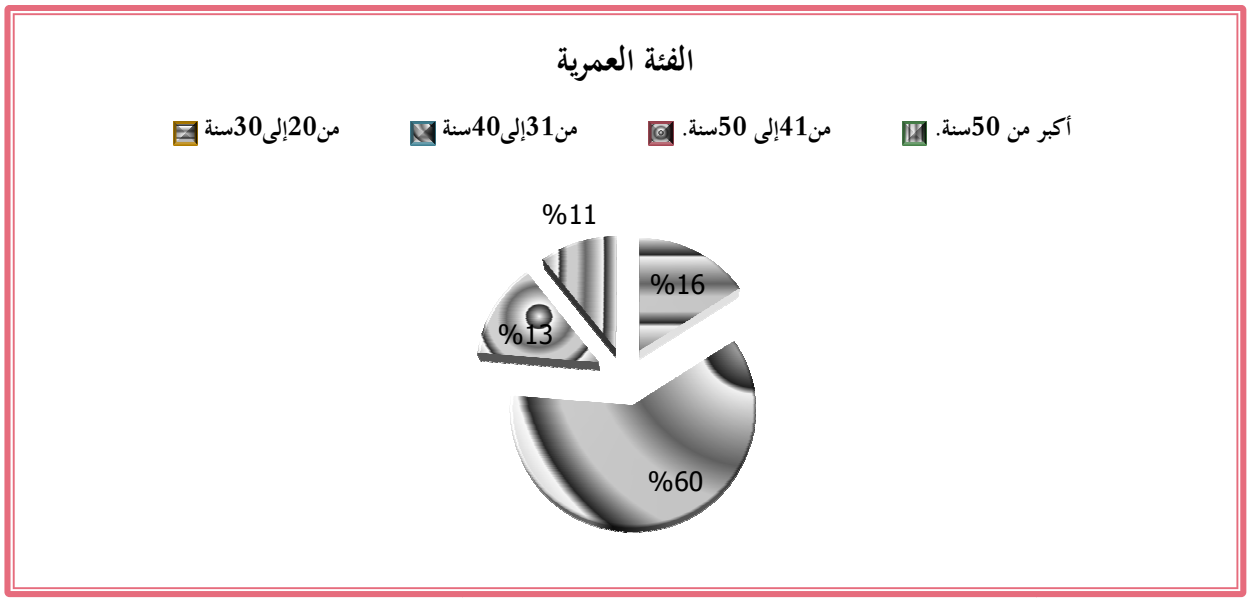

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (12).

3. حسب المستوى الدراسي:

يبين الجدول رقم (13) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير المستوى الدراسي كالتالي:

الجدول رقم (13): توزيع العينة وفقا لمتغير المستوى الدراسي.

المستوى الدراسي	التكرارات	النسبة المئوية
ثانوي	4	%10.5
جامعي	26	%68.4
دراسات عليا	6	%15.8
أخرى	2	%5.3
المجموع	38	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يبين الجدول توزيع العينة وفق متغير المستوى الدراسي حيث نلاحظ أن نسبة 68.4% من المستجوبين هم ممن يحملون الشهادة الجامعية، وهذا يدل على أن نسبة كبيرة من العمال في البنوك التجارية العاملة في ولاية أم البواقي مؤهلون علميا، كما يدل أيضا على أهمية التأهيل العلمي المناسب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأيضا هذه النسبة تعكس اهتمام إدارات البنوك في رفع مستويات العاملين الأكاديمية، في حين أن نسبة 15.8% من المستجوبين يحملون شهادة دراسات العليا، أما نسبتي 10.5% و5.3% فهي تمثل المستجوبين الذين يحملون شهادة الثانوية أو شهادة من مراكز أخرى على التوالي. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (7): توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير المستوى الدراسي.

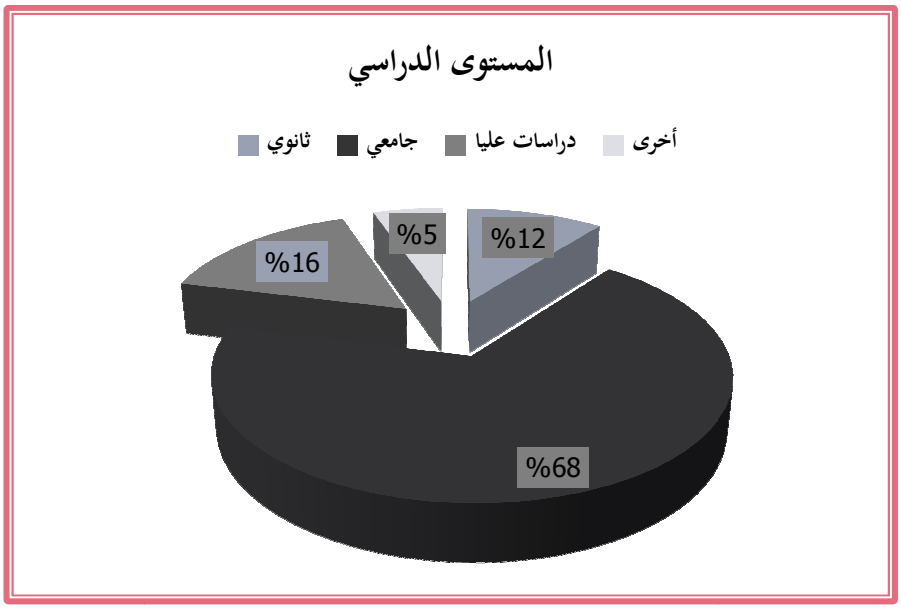

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (13).

4. حسب الموقع الوظيفي

يبين الجدول رقم (14) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الموقع الوظيفي كالتالي:

الجدول رقم (14): توزيع العينة وفقا لمتغير الموقع الوظيفي.

الموقع الوظيفي	التكرارات	النسبة المئوية
عون إداري	21	%55.3
رئيس مصلحة	13	%34.2
مدير وكالة بنكية	4	%10.5
المجموع	38	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلاحظ من الجدول أن أغلب الفئة المستجوبة كانت من الأعوان الإداريين بنسبة 55.3%، ثم رؤساء المصالح بنسبة 34.2% ويليها المدراء بنسبة 10.5%. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (8): توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير الموقع الوظيفي.

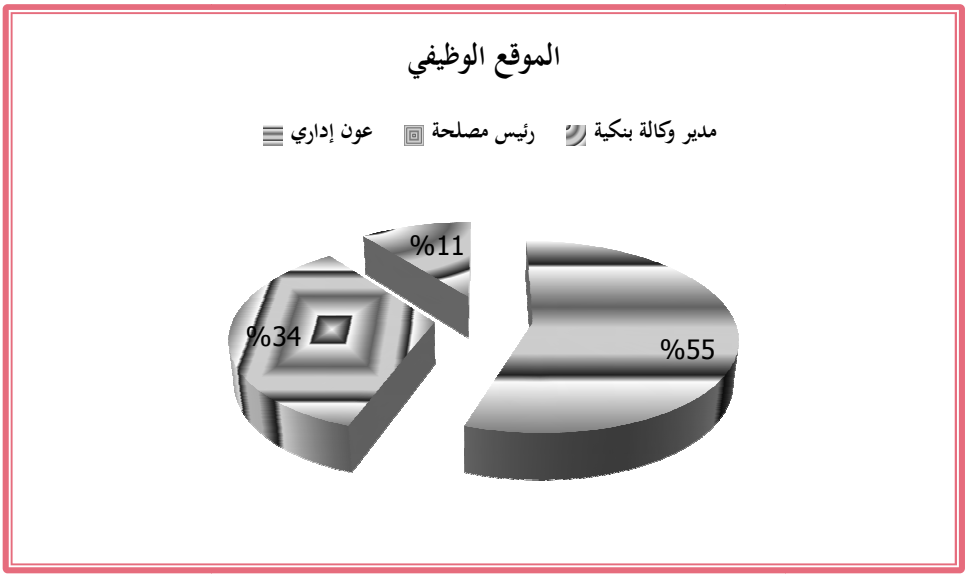

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (14)

5. حسب عدد سنوات الخبرة:

يبين الجدول رقم (15) توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير عدد سنوات الخبرة كالتالي:

الجدول رقم (15): توزيع العينة وفقا لمتغير عدد سنوات الخبرة.

عدد سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	10	%26.3
من 5إلى 10 سنوات	12	%31.6
من 10إلى 15 سنة	4	%10.5
من 15إلى 20 سنة	7	%18.4
أكثر من 20 سنة	5	%13.2
المجموع	38	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما نلاحظه من خلال الجدول هو أن نسبة 31.6% من عينة الدراسة لديهم خبرة مهنية من 5إلى 10 سنوات، ونسبة 26.3% من العينة بلغت سنوات الخبرة لديهم أقل من 5 سنوات، و 18.4% من العينة بلغت سنوات الخبرة لديهم من 15إلى 20 سنة، أما نسبة 13.2% فتعود للمستجوبين الذين لديهم أكثر من 20 سنة خبرة مهنية. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (9): توزيع عينة الدراسة وفقا لمتغير عدد سنوات الخبرة المهنية.

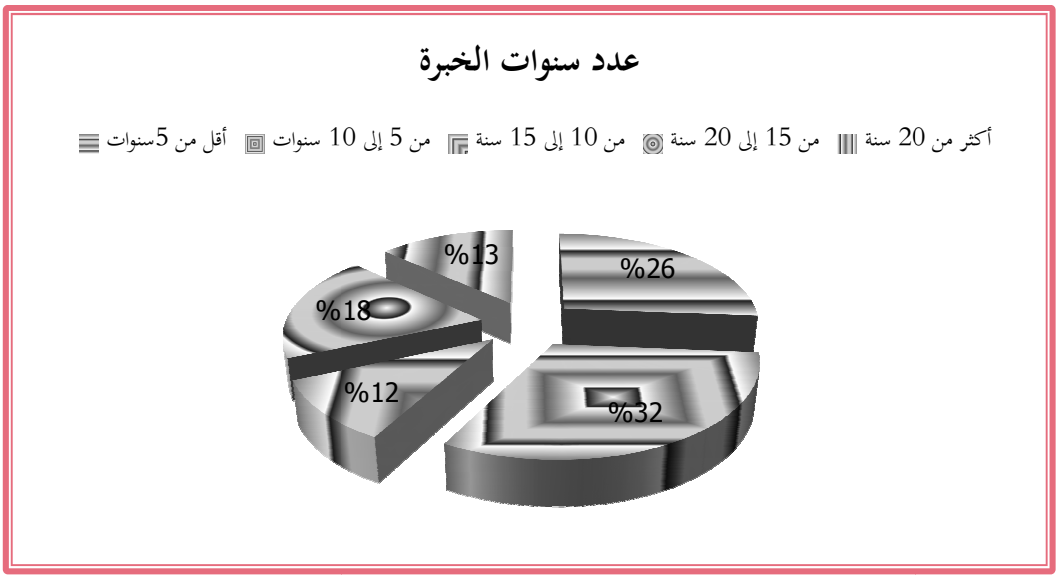

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (15).

الفرع الثاني: تحليل نتائج الدراسة

يتناول هذا الفرع عرضا وتحليلا للبيانات التي تضمنها القسم الثاني من الاستبيان، حيث تم إعداد جدول توزيع تكراري لمتغيرات الدراسة والمستخدم لأغراض التحليل الإحصائي الوصفي، للحصول على الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية لنسب الاتفاق المحققة عن جميع الفقرات وفيما يلي تحليل لكل متغير من متغيرات الدراسة:

أولا: تحليل اتجاهات أفراد العينة نحو المحور الأول" مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك".

يمكن أن نلخص النتائج الخاصة بمتغيرات المحور الأول في الجداول التالية:

1. اتجاهات أفراد العينة نحو فقرات البعد الأول:

يمكن أن نلخص النتائج الخاصة بمتغيرات البعد الأول من خلال الجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (16): اتجاهات أفراد العينة نحو فقرات البعد الأول.

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
		غير موافق بشدة	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بشدة				
يحتوي البنك على وحدة إدارة مخاطر مستقلة.	التكرار	1	4	1	19	13	3.11	1.026	موافق بدرجة متوسطة	3
	النسبة	2.6 %	10.5 %	%2.6	%50	34.2 %				
وضع سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر تتناسب والمخاطر المحتملة التي يمكن التعرض لها.	التكرار	1	2	11	17	7	3.97	0.927	موافق	1
	النسبة	2.6 %	18.4 %	%28.9	%5.3	44.7 %				
يتبع البنك سياسة التنويع والتوزيع أثناء عملية منح الائتمان.	التكرار	2	3	6	13	14	3.29	1.158	موافق بدرجة متوسطة	2
	النسبة	5.3 %	7.9 %	%15.8	%34.2	36.8 %				
يقوم البنك بوضع قواعد لمنح القروض وقواعد الحصول على المعلومات والمستندات الواجب توافرها لمنح هذه القروض.	التكرار	1	1	5	15	16	1.84	0.945	غير موافق	4
	النسبة	2.6 %	2.6 %	%13.2	%39.5	42.1 %				
يقوم البنك بدراسة وتحليل الضمانات المقدمة، ومدى	التكرار	0	1	5	16	16	1.76	0.786	غير موافق بشدة	5
	النسبة	%0	2.6 %	%13.2	%42.1	42.1 %				

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قانونيتها وكفايتها، قبل قبول طلب الائتمان.									
	نتائج البعد 1:توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر البنكية			2.79	0.750	موافق بدرجة متوسطة	3		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

❖ **تحليل آراء أفراد العينة للبعد الأول" توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر البنكية"**

يوضح الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات اعتقاد المبحوثين أن البنوك العمومية الجزائرية توفر المناخ الملائم لإدارة المخاطر البنكية، حيث جاءت الفقرة (2) التي تنص على " وضع سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر تتناسب والمخاطر المحتملة التي يمكن التعرض لها"، في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي 3.97 وانحراف معياري يقدر ب0.927 ، وقد حصلت على درجة موافقة بدرجة متوسطة ، وهو ما يشير إلى اهتمام البنوك محل الدراسة بإدارة المخاطر التي تتعرض لها، في حين حصلت الفقرة (3) والتي تنص على " أن البنك يتبع سياسة التنويع والتوزيع أثناء عملية منح الائتمان" على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 3.29 وانحراف معياريي 1.158، وهو ما يشير إلى أن البنوك محل الدراسة تتبع سياسة عدم تركز الائتمان. وكان ترتيب بقية الفقرات تنازليا حسب موافقة المبحوثين عليها كما يلي: (1، 4، 5) وكانت متوسطاتها الحسابية (3.11، 1.84، 1.76) على التوالي أما الانحرافات المعيارية فقد قدرت ب (1.026، 0.945، 0.936) على التوالي، وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للبعد فقد بلغ المتوسط الحسابي(2.79)الأمر الذي يشير إلى أن درجة الموافقة عالية للمبحوثين وبلغ الانحراف المعياري (0.750) وهو أقل من الواحد الذي يؤكد على وجود اتفاق وإجماع في الرأي حول أسئلة البعد.

2. اتجاهات أفراد العينة نحو فقرات البعد الثاني:

يمكن أن نلخص النتائج الخاصة بمتغيرات البعد الثاني من خلال الجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (17): اتجاهات أفراد العينة نحو فقرات البعد الثاني.

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
		غير موافق بشدة	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بشدة				
	النسبة	%5.3	5.3 %	%26.3	%36.8	26.3 %				
دراسة التاريخ الائتماني للزبون ومعرفة سمعته ومركزه في الصناعة، والتأكد من رغبته القوية على سداد القرض وفوائده.	التكرار	0	5	13	11	9	3.37	0.998	موافق بدرجة متوسطة	2
	النسبة	%0	13.2 %	%34.2	%28.9	23.7 %				
دراسة جدوى مالية للعميل لمعرفة مدى كفاية رأس ماله، وكذا معرفة مصادر دخله، والأرباح المتوقعة من المشروع للتأكد من قدرته على الوفاء بالتزاماته.	التكرار	0	2	8	19	9	2.08	0.818	غير موافق	4
	النسبة	%0	5.3 %	%21.1	%50	23.7 %				
يقوم البنك بوضع حدود للقرض الممكن منحه لزبون واحد.	التكرار	0	0	6	17	15	1.76	0.714	غير موافق بشدة	5
	النسبة	%0	%0	%15.8	%44.7	39.5 %				
يعتمد البنك على نظام داخلي لتصنيف مخاطر الزبون.	التكرار	1	3	10	15	9	3.39	1.552	موافق بدرجة متوسطة	1
	النسبة	%2.6	7.9 %	%26.3	%39.5	23.7 %				

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	نتائج البعد 2: توافر إجراءات سليمة لمنح الائتمان								
		2.77	0.767	موافق بدرجة متوسطة	4				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

❖ **تحليل آراء أفراد العينة للبعد الثاني" توافر إجراءات سليمة لمنح الائتمان"**

كما يشير الجدول السابق فإن الفقرة (5) والتي تنص على" يعتمد البنك على نظام داخلي لتصنيف مخاطر الزبون" قد حصلت على أعلى درجة موافقة للمبحوثين حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.39) وانحراف معياري (1.522) ، في حين حصلت الفقرة (2) التي تدل على" دراسة التاريخ الائتماني للزبون ومعرفة سمعته ومركزه في الصناعة، والتأكد من رغبته القوية على سداد القرض وفوائده" على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.37) وانحراف معياري (0.998) وكان ترتيب بقية الفقرات تنازليا حسب موافقة المبحوثين عليها كما يلي: (1،3،4) وبمتوسطات حسابية (3.26، 2.08، 1.76) على التوالي، أما الانحرافات المعيارية فقد قدرت ب(1.083، 0.818، 0.714) على التوالي، وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للبعد فقد بلغ المتوسط الحسابي(2.77)الأمر الذي يشير إلى أن درجة الموافقة عالية للمبحوثين وبلغ الانحراف المعياري (0.767) وهو أقل من الواحد الذي يؤكد على وجود اتفاق وإجماع في الرأي حول أسئلة البعد.

3.اتجاهات أفراد العينة نحو فقرات البعد الثالث:

يمكن أن نلخص النتائج الخاصة بمتغيرات البعد الثالث من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (18): اتجاهات أفراد العينة نحو فقرات البعد الثالث.

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
		غير موافق بشدة	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بشدة				
يتوفر بنككم على نظام لحفظ ملفات الائتمان الخاصة	التكرار	2	1	4	20	11	2.03	1	غير موافق	4
	النسبة	5.3 %	2.6 %	%10.5	%52.6	28.9 %				

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بـــالعملاء، وكـــذلك مستندات المديونية.									
يقوم البنك بالتحقق من الوضع المالي الحالي للزبون ومدى توافر الضمانات و الكفالات كغطاء مناسب لمديونيته الحالية.	التكرار	1	1	7	17	12	2	0.930	غير موافق	5
	النسبة	2.6 %	2.6 %	%18.4	%44.7	31.6 %				
متابعة مدى استخدام العملاء للحدود الائتمانية الممنوحة لهم.	التكرار	1	5	8	13	11	3.26	1.107	موافق بدرجة متوسطة	3
	النسبة	2.6 %	13.2 %	%21.1	%34.2	28.9 %				
التحقق من جودة الائتمان، وتكوين المخصصات اللازمة.	التكرار	1	7	8	13	9	3.42	1.130	موافق	1
	النسبة	2.6 %	18.4 %	%21.1	%34.2	23.7 %				
يقوم البنك بإجراء تصنيف داخلي للائتمان وهذا لتسعير القرض وتحديد القروض المتعثرة .	التكرار	1	6	7	14	10	3.32	1.118	موافق	2
	النسبة	2.6 %	15.8 %	%18.4	%36.8	26.3 %				
	نتائج البعد 3: توافر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته						**2.80**	**0.90**	**موافق بدرجة متوسطة**	**2**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **تحليل آراء أفراد العينة للبعد الثالث" توافر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته"**

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات البعد الثالث كما هو موضح في الجدول السابق، الذي يشير إلى أن الفقرة (4) والتي تنص على" التحقق من جودة الائتمان، وتكوين المخصصات اللازمة " قد حصلت على أعلى متوسط حسابي (3.42) وانحراف معياري (1.130) الأمر الذي يشير إلى أن درجة موافقة المبحوثين عليه عالية، في حين حصلت الفقرة (5) والتي تنص على " يقوم البنك بإجراء تصنيف داخلي للائتمان وهذا لتسعير القرض وتحديد القروض المتعثرة " على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي يقدر ب(3.32) وانحراف معياري (1.118) ، وكان ترتيب بقية الفقرات تنازليا حسب موافقة المبحوثين عليها كما يلي: (3،1،2) وبمتوسطات حسابية (3.26، 2.03، 2) على التوالي، أما الانحرافات المعيارية فقد قدرت ب(1.07، 1، 0.930) على التوالي، وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للبعد فقد بلغ المتوسط الحسابي(2.80)الأمر الذي يشير إلى أن درجة الموافقة عالية للمبحوثين وبلغ الانحراف المعياري (0.90) وهو أقل من الواحد الذي يؤكد على وجود اتفاق وإجماع في الرأي حول أسئلة البعد.

4. اتجاهات أفراد العينة نحو فقرات البعد الرابع:

يمكن أن نلخص النتائج الخاصة بمتغيرات البعد الرابع من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (19): اتجاهات أفراد العينة نحو فقرات البعد الرابع.

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
		غير موافق بشدة	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بشدة				
يتوفر البنك على لجنة مسؤولة عن تحديد ومراقبة المخاطر المتنوعة والتحكم فيها.	التكرار	1	5	8	12	12	2.24	1.125	غير موافق	4
	النسبة	2.6 %	13.2 %	%21.1	%31.6	31.6 %				
يتوفر البنك على نظام مراقبة داخلية	التكرار	1	4	10	41	9	3.32	1.042	موافق بدرجة	2
	النسبة	2.6	10.5	%26.3	%36.8	23.7				

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كاف للتعامل فورا مع المخاطر المستجدة التي تأتي من التغيرات في بيئة العمل أو من غيرها.		%	%			%			متوسطة
يتعاون قسم الرقابة وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات وخاصة فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية لتحسين عملية إدارة المخاطر.	التكرار	1	3	12	12	10	3.29	1.037	موافق بدرجة متوسطة	3
	النسبة	2.6 %	7.9 %	%31.6	%31.6	26.3 %				
تسمح القوانين السارية للمراقبين بالاطلاع على المعلومات الخاصة بأنظمة إدارة المخاطر.	التكرار	1	2	9	15	11	2.13	0.991	غير موافق	5
	النسبة	2.6 %	5.3 %	%23.7	%39.5	28.9 %				
تتمتع هيئات الرقابة بالاستقلالية التامة.	التكرار	1	7	9	12	9	3.45	1.132	موافق بدرجة متوسطة	1
	النسبة	2.6 %	18.4 %	%23.7	%31.6	23.7 %				
	نتائج البعد 4: توافر إجراءات كافية للرقابة على المخاطر البنكية						**2.88**	**0.920**	**موافق بدرجة متوسطة**	**1**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **تحليل آراء أفراد العينة للبعد الرابع" توافر إجراءات كافية للرقابة على المخاطر البنكية"**

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات البعد الرابع كما هو موضح في الجدول السابق، الذي يشير إلى أن الفقرة (5) والتي تنص على" تتمتع هيئات الرقابة بالاستقلالية التامة " قد حصلت على أعلى متوسط حسابي (3.45) وانحراف معياري (1.132) الأمر الذي يشير إلى أن درجة موافقة المبحوثين عليه عالية، في حين حصلت الفقرة (2) والتي تنص على " يقوم البنك بإجراء تصنيف داخلي للائتمان وهذا لتسعير القرض وتحديد القروض المتعثرة " على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي يقدر ب(3.32) وانحراف معياري (1.042) ، وكان ترتيب بقية الفقرات تنازليا حسب موافقة المبحوثين عليها كما يلي: (3،1،4) وبمتوسطات حسابية (3.29، 2.24، 2.13) على التوالي، أما الانحرافات المعيارية فقد قدرت ب(1.037، 1.125، 0.991) على التوالي، وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للبعد فقد بلغ المتوسط الحسابي(2.88) الأمر الذي يشير إلى أن درجة الموافقة عالية للمبحوثين وبلغ الانحراف المعياري (0.920) وهو أقل من الواحد الذي يؤكد على وجود اتفاق وإجماع في الرأي حول أسئلة البعد.

ثانيا: تحليل اتجاهات أفراد العينة نحو المحور الثاني" مدى التزام البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقا لما جاء في مقررات لجنة بازل "

يمكن أن نلخص النتائج الخاصة بمتغيرات المحور الثاني في الجداول التالية:

1. اتجاهات أفراد العينة نحو فقرات البعد الأول:

يمكن أن نلخص النتائج الخاصة بمتغيرات البعد الأول من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (20): اتجاهات أفراد العينة نحو فقرات البعد الأول.

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
		غير موافق بشدة	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بشدة				
يلتزم البنك بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال	التكرار	1	4	13	9	11	3.74	1.097	موافق	1
	النسبة	%2.6	10.5	%34.2	23.7	%28.9				

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدر بـ 8 %.			%		%				
يقيس البنك مخاطر السوق بإتباع طريقة النماذج الداخلية.	التكرار	1	9	11	12	5	2.37	1.063	غير موافق	4
	النسبة	%2.6	23.7 %	%28.9	31.6 %	%13.2				
يقيس البنك مخاطر السوق بإتباع الطريقة المعيارية.	التكرار	2	6	16	8	6	2.34	1.083	غير موافق	5
	النسبة	%2.3	15.8 %	%42.1	21.1 %	%15.8				
يهتم البنك بنوعية الأصول ويكون مخصصات كافية لها.	التكرار	1	4	10	16	7	3.63	0.998	موافق	3
	النسبة	%2.6	10.5 %	%26.3	42.1 %	18.4 %				
يقوم البنك بإعطاء أوزان ترجيحية مختلفة للأصول داخل الميزانية وخارجها.	التكرار	3	6	9	14	6	3.71	1.172	موافق	2
	النسبة	%7.9	15.8 %	%23.7	36.8 %	%15.8				
	نتائج البعد 1: مقررات لجنة بازل1 حول المخاطر البنكية						**3.15**	**0.824**	**موافق بدرجة متوسطة**	**2**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

❖ **تحليل آراء أفراد العينة للبعد الأول " مقررات لجنة بازل1 حول المخاطر البنكية"**

من خلال الجدول السابق نجد الفقرة رقم (1) في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 3.74، وانحراف معياري 1.097، أي أن البنوك الجزائرية تلتزم بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال، ثم نجد في الرتبة الثانية الفقرة رقم (5) التي تدل على أن البنوك الجزائرية تقوم بوضع أوزان ترجيحية للأصول داخل الميزانية وخارجها، وكان ترتيب بقية الفقرات تنازليا حسب موافقة المبحوثين عليها كما يلي: (4، 2، 3) وبمتوسطات حسابية كما يلي: (3.63، 2.37، 2.34) على التوالي، أما الانحرافات المعيارية فقد قدرت ب(0.998، 1.063، 0.083) على التوالي، وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للبعد فقد بلغ المتوسط الحسابي(3.15)الأمر الذي يشير إلى أن درجة الموافقة عالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للمبحوثين وبلغ الانحراف المعياري (0.824) وهو أقل من الواحد الذي يؤكد على وجود اتفاق وإجماع في الرأي حول أسئلة البعد.

2. اتجاهات أفراد العينة نحو فقرات البعد الثاني:

يمكن أن نلخص النتائج الخاصة بمتغيرات البعد الثاني من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (21): اتجاهات أفراد العينة نحو فقرات البعد الثاني.

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
		غير موافق بشدة	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بشدة				
يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر الائتمانية مثل (SA,IRB).	التكرار	2	8	8	13	7	2.45	1.175	غير موافق	4
	النسبة	%5.3	21.1 %	%21.1	34.2 %	%18.4				
يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر التشغيلية مثل(AMA,BIA , SA)	التكرار	2	9	12	8	7	2.29	1.173	غير موافق	5
	النسبة	%5.3	23.7 %	%31.6	21.1 %	%18.4				
التأكد من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك.	التكرار	1	4	9	15	9	3.76	1.037	موافق	1
	النسبة	%2.6	10.5 %	%23.7	39.5 %	%23.7				

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقوم السلطات الرقابية بالتدخل بشكل مبكر لمنع حدوث أي انخفاض أو تراجع في رأس المال.	التكرار	1	10	9	12	6	3.68	1.118	موافق	2
	النسبة	%2.6	%6.3	%23.7	31.6 %	%15.8				
توفر الشفافية والإفصاح عن المخاطر التي يواجهها البنك، والاستراتيجيات المتبعة لإدارتها.	التكرار	1	8	8	11	10	3.61	1.179	موافق	3
	النسبة	%2.6	21.1 %	%21.1	28.9 %	%26.3				
	نتائج البعد 2: مقررات لجنة بازل 2 حول المخاطر البنكية						**3.15**	**0.996**	**موافق بدرجة متوسطة**	**2**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

❖ **تحليل آراء أفراد العينة للبعد الثاني" مقررات لجنة بازل 2 حول المخاطر البنكية"**

من خلال الجدول السابق نجد الفقرة رقم (3) في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 3.76، وانحراف معياري 1.037، أي أن البنوك الجزائرية تتأكد من كفاية رأسمالها لمواجهة كافة المخاطر التي تتعرض لها ، ثم نجد في الرتبة الثانية الفقرة رقم (4) التي تدل على أن السلطات الرقابية تقوم بالتدخل بشكل مبكر لمنع حدوث أي انخفاض أو تراجع في رأس المال، وكان ترتيب بقية الفقرات تنازليا حسب موافقة المبحوثين عليها كما يلي: (5، 1، 2) وبمتوسطات حسابية كما يلي: (3.61، 2.45، 2.29) على التوالي، أما الانحرافات المعيارية فقد قدرت ب(1.179، 1.175، 1.173) على التوالي، وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للبعد فقد بلغ المتوسط الحسابي(3.15)الأمر الذي يشير إلى أن درجة الموافقة عالية للمبحوثين وبلغ الرأي حول أسئلة البعد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. اتجاهات أفراد العينة نحو فقرات البعد الثالث:

يمكن أن نلخص النتائج الخاصة بمتغيرات البعد الثالث من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (22): اتجاهات أفراد العينة نحو فقرات البعد الثالث.

العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
		غير موافق بشدة	غير موافق	موافق بدرجة متوسطة	موافق	موافق بشدة				
بإمكان البنك رفع معدل كفاية رأس المال إلى 10.5%.	التكرار	3	7	14	9	5	3.84	1.128	موافق	2
	النسبة	%7.9	18.4 %	%36.8	23.7 %	%13.2				
يعمل بنككم على إدخال الرافعة المالية بنسبة 3 %.	التكرار	3	10	12	9	4	3.97	1.127	موافق	1
	النسبة	%7.9	26.3 %	%31.6	23.7 %	%10.5				
يستطيع البنك توفير البرامج والأنظمة التي ترصد وتقيس مخاطر السيولة.	التكرار	3	6	12	10	7	3.68	1.188	موافق	3
	النسبة	%7.9	15.8 %	%31.6	26.3 %	%18.4				
يعمل بنككم على إدخال نسبة السيولة قصيرة الأجل.	التكرار	3	4	11	13	7	2.55	1.155	غير موافق	5
	النسبة	%7.9	10.5 %	%28.9	34.2 %	%18.4				
يعمل بنككم على إدخال نسبة السيولة طويلة الأجل.	التكرار	5	3	11	10	9	2.61	1.306	موافق بدرجة متوسطة	4
	النسبة	13.2 %	%7.9	%28.9	26.3 %	%23.7				
	نتائج البعد 3: مقررات لجنة بازل 3 حول المخاطر البنكية						**3.33**	**1.063**	**موافق بدرجة متوسطة**	**1**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **تحليل آراء أفراد العينة للبعد الثالث" مقررات لجنة بازل 3 حول المخاطر البنكية"**

من خلال الجدول السابق نجد الفقرة رقم (2) في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره 3.97، وانحراف معياري 1.127، أي أن البنوك الجزائرية بإمكانها إدخال الرافعة المالية بنسبة 3 %، ثم نجد في الرتبة الثانية الفقرة رقم (1) التي تدل على أن البنوك الجزائرية لها القدرة على رفع رأسمالها بنسبة 10.5%، وكان ترتيب بقية الفقرات تنازليا حسب موافقة المبحوثين عليها كما يلي: (3، 5، 4) وبمتوسطات حسابية كما يلي: (3.68، 2.61، 2.55) على التوالي، أما الانحرافات المعيارية فقد قدرت ب(1.188، 1.306، 1.115) على التوالي، وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للبعد فقد بلغ المتوسط الحسابي(3.33) الأمر الذي يشير إلى أن درجة الموافقة عالية للمبحوثين وبلغ الانحراف المعياري (1.063) وهو أكبر من الواحد الذي يؤكد على عدم وجود اتفاق وإجماع في الرأي حول أسئلة البعد.

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها.

في هذا المبحث سيتم اختبار الفرضيات الفرعية والفرضية الرئيسية، وسنستخدم معامل الارتباط بيرسون "Corrélation de Pearson"، ونعتمد في ذلك على البرنامج الاحصائي SPSS.

المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى والثانية

سيتم اختبار الفرضيات الفرعية أولا ثم بعد ذلك الإجابة على الفرضية الرئيسية للدراسة في مطلب مستقل.

أولا: اختبار الفرضية الأولى

والتي تنص على " يتوفر البنك عينة الدراسة على معايير إدارة المخاطر "، سيتم اختبار هذه الفرضية من خلال التحليلات المتحصل عليها في المحور الأول " مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك عينة الدراسة " وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (23): ملخص نتائج المحور الأول "معايير إدارة المخاطر في البنوك".

ملخص نتائج المحور الأول "معايير إدارة المخاطر في البنوك عينة الدراسة"				
الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول	الترتيب
توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر البنكية	2.79	0.750	موافق بدرجة متوسطة	3

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توافر إجراءات سليمة لمنح الائتمان	2.77	0.767	موافق بدرجة متوسطة	4
توافر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته	2.80	0.90	موافق بدرجة متوسطة	2
توافر إجراءات كافية للرقابة على المخاطر البنكية	2.88	0.920	موافق بدرجة متوسطة	1
المجموع	2.81	0.731	موافق بدرجة متوسطة	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم 18 نلاحظ أن ترتيب الأبعاد كان كالتالي: (**البعد الرابع**: توافر إجراءات كافية للرقابة على المخاطر البنكية ثم **البعد الثالث**: توافر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته ثم **البعد الأول**: توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر البنكية ثم **البعد الثاني**: توافر إجراءات سليمة لمنح الائتمان) وبمتوسطات تقدر قيمها على الترتيب بـ (2.88، 2.80، 2.79، 1.77)، حيث كانت آراء العينة المبحوثة تنتمي إلى الفئة[2.60- 3.40] أي بمستوى قبول عام، أما جميع أبعاد المحور الأول بشكل عام يقدر متوسطها الحسابي بـ (2.16) وبانحراف معياري قيمته تقدر بـ (0.731) وهو أقل من الواحد الذي يؤكد على وجود اتفاق وإجماع في الرأي حول أسئلة البعد، ومن هنا نستنتج أن درجة الموافقة على هذا المحور من طرف العينة المختارة للدراسة كانت مقبولة، مما يشير إلى أن أفراد العينة المستجوبة يعتبرون أن البنوك عينة الدراسة ، تتوفر على معايير إدارة المخاطر.

إن كل ما سبق يؤدي بنا إلى قبول الفرضية الأولى التي تنص على:

" يتوفر البنك عينة الدراسة على معايير إدارة المخاطر"

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية

والتي تنص على أنه" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر في البنوك عينة الدراسة وتطبيق مقررات بازل 1 "، ويمكن التوصل إلى اختبار هذه الفرضية عن طريق الاعتماد على قيمة Sig التي تم احتسابها مباشرة من برنامج $SPSS_{20}$، ويكون الارتباط دال عندما يكون الارتباط من الشكل (**) في حالة كون قيمة (Sig) أصغر من 0.01 ويكون دال عندما يكون الارتباط من الشكل (*) في حالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كون قيمة (Sig) أصغر من 0.05 عندها نرفض الفرضية الصفرية H_0، ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول رقم (19):

الجدول رقم (24): معاملات الارتباط "Pearson" بين إدارة المخاطر في البنوك ومقررات بازل1.

Corrélation de Pearson		إدارة المخاطر	يلتزم البنك بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال المقدر بـ 8 %.	يقيس البنك مخاطر السوق بإتباع طريقة النماذج الداخلية.	يقيس البنك مخاطر السوق بإتباع الطريقة المعيارية.	يهتم البنك بنوعية الأصول ويكون مخصصات كافية لها.	يقوم البنك بإعطاء أوزان ترجيحية مختلفة للأصول داخل الميزانية وخارجها
إدارة المخاطر	معامل الارتباط بيرسون	1					
	Sig.						
يلتزم البنك بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال المقدر بـ 8 %.	معامل الارتباط بيرسون	,643**	1				
	Sig.	,000					
يقيس البنك مخاطر السوق بإتباع طريقة النماذج الداخلية.	معامل الارتباط بيرسون	,485**	,018	1			
	Sig.	,002	,916				
يقيس البنك مخاطر السوق بإتباع الطريقة المعيارية.	معامل الارتباط بيرسون	,324*	,237	,824**	1		
	Sig	,047	,152	,000			
يهتم البنك بنوعية الأصول ويكون مخصصات كافية لها.	معامل الارتباط بيرسون	,602**	,178	,689**	,818**	1	
	Sig.	,000	,285	,000	,000		
يقوم البنك بإعطاء أوزان ترجيحية مختلفة للأصول داخل الميزانية وخارجها.	معامل الارتباط بيرسون	,572**	,164	,693**	,752**	,720**	1
	Sig.	,000	,326	,000	,000	,000	

**معامل الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.01.

*معامل الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.05 .

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أظهرت نتائج تحليل علاقات الارتباط في البنوك عينة الدراسة في الجدول السابق وجود علاقة ارتباط موجبة (طردية) ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (**) 0.01 > (Sig) و مستوى الدلالة (*) 0.05 > (Sig)، وبالتالي نرفض فرضية العدم (الفرضية الصفرية) H_0 و نقبل الفرضية البديلة H_1، والتي تنص على " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر في البنوك عينة الدراسة وتطبيق مقررات بازل 1"، ومن هنا نستنتج أن درجة الموافقة على هذه العلاقة من طرف العينة المختارة للدراسة كانت مقبولة، مما يشير إلى أن أفراد العينة المستجوبة يعتبرون أن البنوك عينة الدراسة تلتزم بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال 8%، و تهتم أيضا بنوعية الأصول وتكون مخصصات كافية لها، بالإضافة إلى إعطاء أوزان ترجيحية للأصول داخل وخارج الميزانية، وبمعاملات ارتباط قوية (0.643، 0.602، 0.572) على التوالي.

كما أظهرت النتائج أيضا أن أفراد العينة المستجوبة يعتبرون أن البنوك عينة الدراسة لا تلتزم بتطبيق أساليب قياس المخاطر السوقية، وقد حصلت على معاملات ارتباط متوسطة، أما بالنسبة لمستوى المعنوية فقد بلغ (0.047، 0.002) وهو أقل من (0.05 و 0.01) على التوالي مما يشير إلى معنويتها إحصائيا.

ومنه نستنتج صحة الفرضية الثانية التي تنص على أنه:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر في البنوك عينة الدراسة وتطبيق مقررات بازل 1"

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثالثة والرابعة

سيتم استخدام معامل الارتباط "بيرسون" لاكتشاف طبيعة العلاقة بين متغيرات الفرضية الثالثة والرابعة

أولا: اختبار الفرضية الثالثة

التي تنص على أنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر في البنوك عينة الدراسة وتطبيق مقررات بازل 2 "، لاختبار صحة الفرضية سنقوم بحساب معامل الارتباط "بيرسون" كما هو موضح في الجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (25): معاملات الارتباط "Pearson" بين إدارة المخاطر في البنوك ومقررات بازل2.

Corrélation de Pearson		إدارة المخاطر	يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر الائتمانية مثل SA, IRB).	يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر التشغيلية مثل(AMA,BIA, SA)	تقوم السلطات الرقابية بالتدخل بشكل مبكر لمنع حدوث أي انخفاض أو تراجع في رأس المال.	توفر الشفافية والإفصاح عن المخاطر التي يواجهها البنك، والاستراتيجيات المتبعة لإدارتها.	التأكد من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك.
إدارة المخاطر	معامل الارتباط بيرسون	1					
	Sig.						
يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر الائتمانية مثل (SA, IRB).	معامل الارتباط بيرسون	,568**	1				
	Sig.	,000					
يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر التشغيلية مثل(AMA,BIA, SA)	معامل الارتباط بيرسون	,535**	,911**	1			
	Sig.	,001	,000				
تقوم السلطات الرقابية بالتدخل بشكل مبكر لمنع حدوث أي انخفاض أو تراجع في رأس المال.	معامل الارتباط بيرسون	,632**	,623**	,684**	1		
	Sig	,000	,000	,000			
توفر الشفافية	معامل الارتباط بيرسون	,624**	,580**	,626**	,746**	1	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والإفصاح عن المخاطر التي يواجهها البنك، والاستراتيجيات المتبعة لإدارتها.	Sig.	,000	,000	,000	,000		
التأكد من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك.	معامل الارتباط بيرسون	,634**	,673**	,724**	,804**	,753**	1
	Sig.	,000	,000	,000	,000	,000	
**معامل الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.01.							

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

أظهرت نتائج تحليل علاقات الارتباط في البنوك عينة الدراسة في الجدول السابق وجود علاقة ارتباط موجبة (طردية) ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (**) (Sig) < 0.01، وبالتالي نرفض فرضية العدم (الفرضية الصفرية) H_0 و نقبل الفرضية البديلةH_1، والتي تنص على " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر في البنوك عينة الدراسة وتطبيق مقررات بازل 2"، ومن هنا نستنتج أن درجة الموافقة على هذه العلاقة من طرف العينة المختارة للدراسة كانت مقبولة، مما يشير إلى أن أفراد العينة المستجوبة يوافقون على أن البنوك عينة الدراسة تقوم بالتدخل بشكل مبكر لمنع حدوث أي انخفاض أو تراجع في رأس المال.، كما تتأكد من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك، بالإضافة إلى توفر الشفافية والإفصاح عن المخاطر التي تواجهها البنوك، والاستراتيجيات المتبعة لإدارتها، وقد حازت على معاملات ارتباط قوية (0.632، 0.634،0.624،) على التوالي.

كما أظهرت النتائج أيضا أن أفراد العينة المستجوبة يوافقون على أن البنوك عينة الدراسة لا تلتزم بتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية، وقد حصلت على معاملات ارتباط متوسطة، أما بالنسبة لمستوى المعنوية فقد بلغ (0.000، 0.001) على التوالي وهو أقل من (0.01) مما يشير إلى معنويتها إحصائيا.

ومنه نستنتج صحة الفرضية الثانية التي تنص على أنه:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر في البنوك عينة الدراسة وتطبيق مقررات بازل 2"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: اختبار الفرضية الرابعة

التي تنص على أنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر في البنوك عينة الدراسة وتطبيق مقررات بازل 3 "، لاختبار صحة الفرضية سنقوم بحساب معامل الارتباط "بيرسون" كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (26): معاملات الارتباط "Pearson" بين إدارة المخاطر في البنوك ومقررات بازل3.

Corrélation de Pearson		إدارة المخاطر	بإمكان البنك رفع معدل كفاية رأس المال إلى 10.5%.	يعمل بنككم على إدخال الرافعة المالية بنسبة 3 %.	يستطيع البنك توفير البرامج والأنظمة التي ترصد وتقيس مخاطر السيولة.	يعمل بنككم على إدخال نسبة السيولة قصيرة الأجل.	يعمل بنككم على إدخال نسبة السيولة طويلة الأجل.
إدارة المخاطر	معامل الارتباط بيرسون	1					
	Sig.	,247					
بإمكان البنك رفع معدل كفاية رأس المال إلى 10.5%.	معامل الارتباط بيرسون	,135	1				
	Sig.						
يعمل بنككم على إدخال الرافعة المالية بنسبة 3 %.	معامل الارتباط بيرسون	,283	,869**	1			
	Sig.	,086	,000				
يستطيع البنك توفير البرامج والأنظمة التي ترصد وتقيس مخاطر السيولة.	معامل الارتباط بيرسون	,346*	,829**	,862**	1		
	Sig	,033	,000	,000			
يعمل بنككم على إدخال نسبة السيولة قصيرة الأجل.	معامل الارتباط بيرسون	,296	,753**	,842**	,800**	1	
	Sig.	,071	,000	,000	,000		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعمل بنككم على إدخال نسبة السيولة طويلة الأجل.	معامل الارتباط بيرسون	,356*	,672**	,654**	,614**	,793**	1
	Sig.	,028	,000	,000	,000	,000	
**معامل الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.01.							
*معامل الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.05 .							

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

أظهرت نتائج تحليل علاقات الارتباط في البنوك عينة الدراسة في الجدول السابق عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (*) $0.05 > (Sig)$، وبالتالي نرفض فرضية البديلة H_1 و نقبل الفرضية الصفرية H_0، والتي تنص على أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر في البنوك عينة الدراسة وتطبيق مقررات بازل 3"، ومن هنا نستنتج أن درجة الموافقة على هذه العلاقة من طرف العينة المختارة للدراسة كانت ضعيفة، مما يشير إلى أن أفراد العينة المستجوبة لم يوافقوا على أن البنوك عينة الدراسة بإمكانها رفع معدل كفاية رأس المال إلى 10.5%، كما أن البنوك لا تستطيع إدخال الرافعة المالية بنسبة 3 % و لا تستطيع إدخال نسبة السيولة قصيرة الأجل، وقد حازت على معاملات ارتباط ضعيفة (0.247، 0.283، 0.296) على التوالي.

كما أظهرت النتائج أيضا أن أفراد العينة المستجوبة يوافقون على أن البنوك عينة الدراسة تستطيع توفير البرامج والأنظمة التي ترصد وتقيس مخاطر السيولة ، وكذلك يمكنها إدخال نسبة السيولة طويلة الأجل ، وقد حصلت على معاملات ارتباط ضعيفة، أما بالنسبة لمستوى المعنوية فقد بلغ (0.033، 0.028) على التوالي وهو أقل من (0.05) مما يشير إلى معنويتها إحصائيا.

ومنه نرفض صحة الفرضية الثالثة التي تنص على أنه:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر في البنوك عينة الدراسة وتطبيق مقررات بازل 3"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية

لاختبار الفرضية الرئيسية التي تنص على " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وتطبيق معايير بازل للرقابة المصرفية "، يتم اللجوء إلى معامل الارتباط " بيرسون "، ويمكن أن نلخص نتائج التحليل الخاصة بالفرضية الرئيسية للبحث والمستخرجة من برنامج SPSS في الجدول التالي:

الجدول رقم (27): نتائج تحليل الارتباط لاختبار الفرضية الرئيسية.

Corrélations			
		إدارة المخاطر	مقررات لجنة بازل
إدارة المخاطر	معامل الارتباط بيرسون	1	,642**
	Sig		,000
	N	38	38
مقررات لجنة بازل	معامل الارتباط بيرسون	,642**	1
	Sig	,000	
	N	38	38
**معامل الارتباط دال عند مستوى دلالة 0.01.			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

بلغ معامل الارتباط قيمة 64.2 % وتوضح هذه القيمة أن هناك علاقة ارتباط قوية بين متغيرات النموذج ، بحيث أن المتغير المستقل يفسر المتغير التابع تفسيرا مقبولا، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين المتغيرين إدارة المخاطر ومقررات لجنة بازل، أما بالنسبة إلى مستوى المعنوية فقد بلغ 0.000 وهو أقل من 0.01 مما يشير إلى معنويتها إحصائيا.

إن كل ماسبق يؤدي بنا إلى قبول الفرضية الرئيسية التي تنص على :

" البنوك التجارية الجزائرية تلتزم بإدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية "

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل الثاني:

مما سبق تناوله في الفصل الثاني ومن خلال النتائج المتوصل إليها من التحليل الإحصائي لعلاقات الارتباط بين المتغير المستقل إدارة المخاطر والمتغير التابع مقررات لجنة بازل، ومن خلال إجابات الأفراد على أسئلة الاستبيان المعد لغرض المساعدة في الربط بين المتغيرات، يتضح أنها تدعم وبدرجة مقبولة صحة فرضيات الدراسة، حيث أظهرت وجود علاقات إيجابية ذات دلالة معنوية في الفرضية الأولى، الثانية، والثالثة، وهو ما يدل على أن هناك محدودية في تطبيق إدارة المخاطر وفق بازل1 وبازل 2 في البنوك الجزائرية، غير أنه في الفرضية الرابعة لم تظهر علاقة ذات دلالة معنوية، وهو ما يؤكد على أن البنوك التجارية الجزائرية لا تلتزم بإدارة المخاطر وفق المقرر الجديد لبازل 3.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

www.manaraa.com

حازت إدارة المخاطر البنكية على اهتمام كبير من قبل الباحثين والمهتمين في المجال المصرفي، باعتبارها أداة رئيسية تهدف إلى التنظيم الجيد والإشراف الفعال على جميع أنشطة البنك، خاصة بعد الأزمات التي توالت على النظام المصرفي العالمي، فجاءت لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي بجملة من القواعد التي من شأنها أن تفعل هذه الإدارة وتجعلها أكثر نجاعة.

ومن هنا جاءت الدراسة الحالية التي حاولنا من خلالها معالجة موضوع " واقع تطبيق البنوك الجزائرية لإدارة المخاطر وفق معايير بازل الدولية للرقابة البنكية"، حيث تطرقنا في الفصل النظري إلى أهم أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وسبل إدارتها، كما تم التطرق إلى مختلف جوانب لجنة بازل وكذا الأساليب التي جاءت بها من أجل قياس وإدارة المخاطر البنكية.

وفي الفصل التطبيقي حاولنا من خلال دراسة استبيانية لعينة من البنوك لولاية أم البواقي معرفة مدى تطبيق البنوك لإدارة المخاطر وفق معايير بازل الدولية للرقابة البنكية، حيث توصلنا أن البنوك الجزائرية تتوفر على معايير إدارة المخاطر، كما أن هناك محدودية في تطبيق اتفاقية بازل 1 وبازل 2، كما أنها تواجه صعوبات في تطبيق اتفاقية وبازل 3.

أولا- نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

فيما يخص الفرضيات الفرعية التي تم اقتراحها في بداية هذه الدراسة، فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- بالنسبة **للفرضية الأولى:** " تتوفر البنوك عينة الدراسة على معايير إدارة المخاطر " فقد تم إثباتها وتحقيقها، وتبين ذلك من خلال تحليل نتائج الاستبيان الذي تم إجراؤه في الدراسة الميدانية، وذلك بحكم أن البنوك عينة الدراسة توفر إجراءات كافية للرقابة على المخاطر البنكية كما توفر المناخ الملائم لإدارتها، بالإضافة إلى توفر إجراءات كافية لمنح ومتابعة الائتمان المقدم.
- بالنسبة **للفرضية الثانية:** " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر في البنوك عينة الدراسة وتطبيق مقررات بازل 1 " فقد تم إثباتها وتحقيقها، وتبين ذلك من خلال النتائج التي تم استخراجها من برنامج SPSS، وذلك بحكم أن البنوك عينة الدراسة تلتزم بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال 8%، وتهتم أيضا بنوعية الأصول وتكون مخصصات كافية لها، بالإضافة إلى إعطاء أوزان ترجيحية للأصول داخل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخارج الميزانية، كما أظهرت النتائج أيضا أن البنوك عينة الدراسة لا تلتزم بتطبيق أساليب قياس المخاطر السوقية.

- بالنسبة **للفرضية الثالثة:** " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر في البنوك عينة الدراسة وتطبيق مقررات بازل 2"، فقد تم إثباتها وتحقيقها، وتبين ذلك من خلال النتائج التي تم استخراجها من برنامج SPSS، وذلك بحكم أن البنوك عينة الدراسة تقوم بالتدخل بشكل مبكر لمنع حدوث أي انخفاض أو تراجع في رأس المال.، كما تتأكد من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك، بالإضافة إلى توفر الشفافية والإفصاح عن المخاطر التي تواجهها البنوك، والاستراتيجيات المتبعة لإدارتها، ، كما أظهرت النتائج أيضا أن البنوك عينة الدراسة لا تلتزم بتطبيق أساليب قياس المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية.

- بالنسبة **للفرضية الرابعة:** "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر في البنوك عينة الدراسة وتطبيق مقررات بازل 3" فقد تم نفيها وعدم قبولها، وتبين ذلك من خلال نتائج الاستبيان الذي قمنا بإجرائه في الدراسة الميدانية، بمعنى أن البنوك عينة الدراسة لا تستطيع رفع معدل كفاية رأس المال إلى 10.5%، كما أن البنوك لا تستطيع إدخال الرافعة المالية بنسبة 3 % و لا تستطيع إدخال نسبة السيولة قصيرة الأجل، كما أظهرت النتائج أيضا أن البنوك عينة الدراسةتستطيع توفير البرامج والأنظمة التي ترصد وتقيس مخاطر السيولة، وكذلك يمكنها إدخال نسبة السيولة طويلة الأجل.

- أما بالنسبة **للفرضية الرئيسية:** " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وتطبيق معايير بازل للرقابة المصرفية" فقد تم إثباتها وتحقيقها، وذلك بحكم أنه هناك محدودية في تطبيق بازل 1 وبازل 2، أما فيما يخص تطبيق بازل 3 فالبنوك الجزائرية مازالت تواجه صعوبات في تطبيقها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا – نتائج الدراسة:

نتائج الفصل النظري:

من خلال عرضنا للفصل النظري توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إدارة المخاطر البنكية هي " الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن سواء تلك الناجمة عن الطبيعة أو الأخطاء البشرية أو الأحكام القضائية "؛
- هناك عدة خيارات لإدارة المخاطر البنكية، "الخيار الأول" و المتمثل **بتجنب المخاطر** في حالة لم تكن لديها الإمكانيات اللازمة لتحمل تلك المخاطر، ولكنها في الوقت نفسه سوف تخسر الإرباح المتأتية من هذه العملية المصرفية، أما"الخيار الثاني" وهو والمعاكس للخيار الأول أي **قبول المخاطر** بهدف الحصول على العائد المتوفر إذا ما كان العائد المتوقع أكبر من المخاطر المتوقعة،أما "الخيار الأخير"المتاح أمام المصرف فيتمثل في **تحويل الخسارة** إلى طرف ثاني عن طريق تحمل تكلفة ذلك من خلال التأمين أو الكفالات الحكومية أو الحصول على ضمانات.
- أدى قصور اتفاقية بازل الأولى في مواجهة بعض المخاطر التي شهدتها بعض الدول، إلى ظهور اتفاقية بازل الثانية التي تعتبر نقطة تحول جوهرية في إدارة المخاطر من حيث المفهوم والأدوات؛
- تعتبر اتفاقية بازل 3 ردة الفعل الرئيسية التي قامت بها لجنة بازل لتجنب تكرار أزمة 2008، فهي تهدف إلى تعزيز صلابة القطاع البنكي العالمي من أجل تحصينه ضد الإختلالات والأزمات المالية التي تطال تداعياتها مختلف جوانب الاقتصاد العالمي، وقد قامت هذه الاتفاقية بمعالجة العديد من أوجه الضعف التي كشفت عنها الأزمة المالية العالمية الأخيرة من خلال التركيز على الجوانب الأساسية التي أغفلتها الاتفاقيتين السابقتين؛

نتائج الفصل التطبيقي:

من خلال عرضنا للفصل التطبيقي توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- البنوك العمومية الجزائرية تقوم بوضع سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر تتناسب والمخاطر المحتملة التي يمكن التعرض لها، كما أنها تتبع سياسة التنويع والتوزيع أثناء عملية منح الائتمان؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– مازالت البنوك العمومية الجزائرية تستعمل معدل كوك، والذي يغطي فقط خطر القرض دون الأخطار الأخرى أي خطر معدل الفائدة وخطر الصرف وخطر المحفظة وخطر التشغيل؛

– هناك محدودية في تطبيق مقررات بازل 2 داخل البنوك العمومية الجزائرية، ومازال أمامها تحديات كبيرة لتطبيق مقررات بازل3.

– لا تتوفر البنوك العمومية الجزائريةعلى الأنظمةوالطرق الحديثة لتقييم وقياس مخاطر التشغيل ومخاطر السيولة ومخاطر السوق، بالإضافة إلى ذلك الطرق الحديثة التي تم إدراجها ضمن لجنة بازل الثانية لقياس خطر القرض، بالرغم من أن التشريعات البنكية الخاصة بالقواعد المصرفية تنص على ضرورة توفر البنوك على هذا النوع من الطرق لقياس وتقييم المخاطر.

– انعدام الشفافية والإفصاح على مستوى البنوك العمومية الجزائرية، فقواعد لجنة بازل تلح على فكرة ضرورة وجود الشفافية والإفصاح من خلال توافر نظام ودقيق وسريع للمعلومات، يمكن الاعتماد عليه حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات ومدى كفاءتها ومعرفة مقدرتها على إدارة المخاطر.

ثالثا– التوصيات المقترحة:

– إيلاء المزيد من الجهد لموضوع إدارة كافة أنواع المخاطر المصرفية، المالية منها والتشغيلية، مما يساعدها على الارتقاء بأدائها ونتائج عملياتها، بالإضافة إلى التسعير الدقيق للنشاطات المختلفة المسببة للمخاطر؛

– إنشاء إدارة مخاطر بالبنوك العمومية تضطلع بمهمة التحديد الدقيق للمخاطر من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتوفرة لديها، ووضع نظم للتقارير وخطط عمل الوحدات المختلفة ومتابعة مستوى الالتزام بها، بهدف الوصول إلى تحديد وتصنيف واضحين لكافة أنواع المخاطر في جميع العمليات التي ينفذها أو الأنشطة أو الصفقات التي يدخل فيها البنك؛

– تعزيز الرقابة المصرفية والتأكيد على ضرورة التزام البنوك بمعايير لجنة بازل المتعلقة بكفاية رأس المال ومبدأ الشفافية وتكييفها مع متطلبات بازل 3؛

– ضرورة حيازة البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية على أنظمة متطورة لتقييم المخاطر المصرفية والحرص على تغطية جميع أنواع المخاطر، والسهر على المراجعة الدورية لهذه الأنظمة لضمان مسايرتها للمستجدات التي تشهدها الساحة المصرفية؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إعطاء الأهمية كذلك لأساليب تحديد وتقييم الخطر الإستراتيجي أو خطر السمعة؛
- وجوب إدخال نظام معلوماتي متطور وسريع للبنوك العمومية الجزائرية، الذي يساهم في توفير معلومات يمكن الاعتماد عليها حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات ومدى كفاءتها ومعرفة مقدرتها على إدارة المخاطر؛

رابعا- آفاق البحث:

في الأخير تجدر الإشارة إلى أن دراستنا لا تخلو من النقائص، إذ بقيت العديد من النقاط التي تستحق التوضيح بشكل أدق وبكثير من التحليل، وعليه نقترح بعض المواضيع للبحث والدراسة في نفس هذا السياق:

- بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية.
- الرقابة الاحترازية وأثرها على العمل المصرفي الجزائري.
- تحديات إرساء مقررات لجنة بازل 3 في المصارف الجزائرية.
- واقع إدارة المخاطر ونظام تصنيف مخاطر الائتمان داخل البنوك الجزائرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

www.manaraa.com

قائمة المراجع بالغة العربية:

أولا- الكتب:

1. أحمد بوراس، السعيد بريكة، **أعمال الصيرفة الإلكترونية "الأدوات والمخاطر**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014.
2. أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية " مقررات لجنة بازل- تحديات العولمة- إستراتيجية مواجهتها "**، عالم الكتب الحديث، الأردن ،2008.
3. أحمد شعبان محمد علي، **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**، الدار الجامعية، الإبراهيمية، مصر، 2007.
4. أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية" مدخل إدارة المخاطر**، دار الذاكرة، الأردن،2013.
5. جميل سالم الزيدانين، **أساسيات في الجهاز المالي(المنظور العلمي)**، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.
6. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري، عمان، 2013.
7. دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة ،الأردن، 2012.
8. سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
9. شوقي بورقبة وآخرون، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية**، دار النفائس ،الأردن 2015.
10. صادق راشد الشمري، **إستراتيجية إدارة المخاطر " وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**"، دار اليازوري، عمان،2013.
11. صلاح حسن، **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2011.
12. صلاح حسن، **تحليل و إدارة و حوكمة المخاطر المصرفية الالكترونية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13. طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2003.

14. طارق عبد العال حماد، **المشتقات المالية (مفاهيم، إدارة المخاطر، المحاسبة)، سلسلة البنوك التجارية"قضايا معاصرة"**، الدار الجامعية، مصر، 2001.

15. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستحدثات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015.

16. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك" الأساسيات و المستحدثات"**، الدار الجامعية، الإبراهيمية، مصر،2007.

17. فائزة لعراف، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2013.

18. محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء، الإسكندرية، 2008.

19. محمد محمود المكاوي، **الاحتياط ضد مخاطر التمويل المصرفي** ، دار الفكر والقانون، الإسكندرية، 2015.

20. مهند حنا نقولا عيسى، **إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية**، دار الراية، الأردن، 2010.

21. نوري موسى شقيري ، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة، الأردن، 2012.

ثانيا– الأطروحات والرسائل والمذكرات:

1. إبراهيم تومي ، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

2. إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2011.

3. آمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/ 2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. : تامر توفيق عبد الله عوض، **العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة الخدمات المصرفية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.

5. حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل" دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.

6. خالد بوخلخال، **دور الهندسة المالية في إدارة المخاطر المالية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، 2011.

7. زبير عياش، **تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2012.

8. سمير آيت عكاش ، **تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2012/ 2013.

9. عبد الرحيم بلبالي ، **إدارة المخاطر البنكية وأثرها على كفاءة وفعالية القطاع المصرفي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.

10. فائزة لعراف ، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير بازل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2010.

11. ميرفت أبو كمال" بعنوان "**الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية" بازل2" "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.

12. نعيمة خضراوي ، **إدارة المخاطر البنكية " دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2008.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا- الملتقيات والدوريات:

1. آسيا قاسيمي، حمزة فيلالي، **المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفق متطلبات لجنة بازل**، المؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، 12-13 ديسمبر 2011.
2. بن علي بلعزوز ، قندوز عبد الكريم، **استراتيجيات التحوط و إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات "الآفاق و التحديات"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المنعقد في 25- 26 نوفمبر 2008.
3. سليمان ناصر، **كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية تحت عنوان آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،السعودية،08-09 ديسمبر 2013.
4. صالح مفتاح، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، مداخلة مقدمة في ملتقى الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، المنعقد في 20-21 أكتوبر 2009.
5. صالح مفتاح ، فاطمة رحال ، **تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي**، مداخلة مقدمة في المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، إسطنبول، تركيا، 09- 10 سبتمبر 2013.
6. عبد العزيز طيبة ، مرايمي محمد، **بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول: " إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11-12 مارس 2008.
7. عبد الكريم نصر ، مصطفى أبو صلاح، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2: "دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين"**، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلاديفيا، الأردن، 4- 5 جويلية 2007.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. عبد الله بلوناس، حاج موسى نسيمة، **دور معيار كفاية رأس المال في إدارة المخاطر المصرفية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،25 -26 نوفمبر 2008.

9. محمد بن بوزيان، بن حدو فؤاد، عبد الحق بن عمر، **البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة" واقع وأفاق تطبيق مقررات بازل 3** "، مداخلة مقدمة في المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، 19-21 ديسمبر 2011.

10. محمد زرقون، حمزة طيبي، **نحو إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية وفق معايير لجنة بازل 2**، المؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، 12-13 ديسمبر 2011.

رابعا- المنشورات والمجلات:

1. إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، مارس 2006.
2. أحلام بوعبدلي، ثريا سارة، **إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 03، ديسمبر 2015.
3. أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، **دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7، جامعة غرداية، العدد 2، 2014.
4. أسماء طهراوي ، عبد الرزاق بن حبيب ، **إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، العدد 1.
5. إضاءات مالية ومصرفية، **نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية**، السلسلة الخامسة، الكويت، العدد5، 2012.
6. إلياس خضير الحمدوني،عمار شهاب أحمد، **تقدير الأخطار التشغيلية باستخدام منهج القياس الداخلي**، مجلة تنمية الرافدين، العدد 111، 2011.
7. حسين رهيف بلسم ، **إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد46، 2015.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. حياة نجار ، **اتفاقية بازل 3 وآثارها على النظام المصرفي الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جيجل،العدد 13، 2013.

9. زبير عياش، **اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 31/30، ماي 2013.

10. زهراء ناجي عبيد المالكي، أحمد محمد فهمي سعيد، **دور معايير كفاية رأس المال المصرفي وفق مقررات بازل (1 و 2) في المخاطرة الائتمانية**، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، جامعة بغداد، العدد 24،2010 .

11. سارة بركات ، **دور الإجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد07، 2015.

12. سليمان ناصر، **المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد14، 2014.

13. سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، العدد 6، 2006.

14. شعبان فرج، **مطبوعة دروس في مقياس العمليات المصرفية وإدارة المخاطر " موجهة لطلبة الماستير** "، جامعة البويرة، 2014.

15. عبد القادر بريش ، **إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل 2و 3 ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، فيفري 2013.

16. عبود علي معن ، عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، **المصارف الإسلامية أمام تحديات لجنة بازل**، مجلة محور الدراسات المالية والمصرفية، القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد04، 2007.

17. فلاح كوكش، **أثر اتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية**، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، جانفي 2012.

18. نبيل حشاد، **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية موسوعة بازل 2**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2005.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

19. نضال صاحب خزعل، **أثر المخاطر التشغيلية في الصيرفة الالكترونية في ضوء مبادئ بازل 2**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 20، معهد الإدارة التقنية، بغداد، 2012.

20. نعناعة بوحفص جلاب ، **الرقابة الاحترازية وأثرها على العمل المصرفي بالجزائر**، مجلة المفكر، العدد 11، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

قائمة المراجع بالغة الأجنبية:

أولا- باللغة الفرنسية:

1. BRI, **"Nouvel accord de bale sur les fonds",** Avril 2003, à partir du site d'internet: www.bis.org/bcbs/cp3fullfr.pdf, Consulté le :07/03/2017.

2. bcbs, **Principes de saine gestion et de surveillance du risque de liquidité, comité bale de contrôle bancaire**, [sur le lien] www.bis.org/publ/bcbs144_fr.pdf, septembre 2008.

3. BADR, " Normes bancaires: **"nouvelle proposition du comité de bale"**, BADR-INFOS, N°01, janvier 2002.

4. Hamza Fekir, **PRESENTATION DU NOUVEL ACCORD DE BALE SUR LES FONDS PROPRES**, Revue Management-Information-Finance, 15 May 2009

5. Rachida Hennani, **De bale 1à bale 3: les principales avancées des accords prudentiels pour un système financier plus résilient,** ETUDES et SYNTHES, N°01-2015.

ثانيا- باللغة الإنجليزية:

1. Basel committed on banking supervision, Basel, **A new capital adequacyframework consultative paper issued by the**, June 1999.
2. Basel Committee on Banking Supervision, **Part B of the Amendment to the Capital Accord to Incorporate Market Risks**, 1996.
3. Basel Committee**, International Convergence Of Capital Measurement And Capital** ,April 1998. http://www.bis.org/publ/bcbsc111.pd

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. kentaro tamura**, challenges to japanese Compliance with" the basel Capital Accord "Domestic politics and international Banking Standards",** 2005.
5. The Institute of Internal Auditors, **International Standards for the Professional Practice of Internal Audit Standards**, 2010.
6. Xiaofang Ma**, The new basle capital accord and risk management of Chinese state-owned commercial bank,** 2004.

قائمة المواقع الإلكترونية:

1. http://www.BNA.DZ
2. http://www.BADR.DZ
3. http://www.BEA.DZ
4. http://www.CPA.DZ
5. www.bis.org/bcbs/cp3fullfr.pdf

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

www.manaraa.com

➢ **الملحق رقم (01): أسماء الأساتذة المحكمين.**

1- الدكتور خليل شرقي.

2- الدكتور زبير عياش.

3- الأستاذة كميلية بوكرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

➢ الملحق رقم (02): نموذج استبيان الدراسة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير **قسم علوم التسيير**

السنة الثانية ماستر تخصص مالية وبنوك.

استبيان حول: إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير بازل
دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية "وكالات أم البواقي"

(BADR, CPA, BEA, BNA)

الأخ الكريم، الأخت الكريمة:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أما بعد:

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي صمم لجمع المعلومات اللازمة للدراسة المذكورة أعلاه، التي نقوم بإعدادها إستكمالا للحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير–تخصص.مالية وبنوك ، بعنوان:" **إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير بازل".**

ويهدف هذا الاستبيان إلى التعرف على مدى التزام البنوك الجزائرية بإدارة المخاطر وفقا لمقررات لجنة بازل1 و2، ومدى سعيها لتطبيق مقررات لجنة بازل3، وعليه نرجو منكم مساعدتنا في إتمام هذا العمل العلمي بتعاونكم معنا من خلال ملء هذه الاستمارة، لذلك نرجو منكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان، كما نحيطكم علما بأن أجوبتكم سوف تحضى بالسرية البالغة، وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وشكرا لكم على حسن تعاملكم.

تحت إشراف الدكتور: توايتية الطاهر

من إعداد الطالبة: طهير أميرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الأول: البيانات الشخصية

يهدف هذا الجزء إلى التعرف على بعض الخصائص الاجتماعية والوظيفة لموظفي " البنوك عينة الدراسة، وذلك بهدف تحليل النتائج المتحصل عليها من هذا الاستبيان، لذا نرجو منكم التكرم بالإجابة المناسبة على الأسئلة الآتية وذلك بوضع علامة (X) في المربع المناسب للإجابة.

الرجاء وضع علامة (×) في مربع الإجابة المناسبة

1. **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐

2. **الفئة العمرية:**

من 20 إلى 30 سنة	من 31 إلى 40 سنة	من 41 إلى 50 سنة	أكبر من 50 سنة

3. **الدرجة العلمية التي تحملها:**

ثانوي	جامعي	دراسات عليا	أخرى

4. **الموقع الوظيفي:**

عون إداري	رئيس مصلحة	مدير وكالة بنكية

5. **عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي:**

أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	من 10 إلى 15 سنة	من 15 إلى 20 سنة	أكثر من 20 سنة

القسم الثاني: محاور الاستبيان:

فيما يلي مجموعة من الفقرات التي تقيس لنا مستوى تطبيق **إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير بازل** بالبنوك عينة الدراسة، وعليه يرجى تحديد درجة الموافقة أو عدم الموافقة عن العبارات وذلك بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة لاختيارك.

المحور الأول: مدى توفر معايير إدارة المخاطر في البنوك .

الأبعاد	فقرات القياس	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
أولا	توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر البنكية					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1	يحتوي البنك على وحدة إدارة مخاطر مستقلة.					
2	وضع سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر تتناسب والمخاطر المحتملة التي يمكن التعرض لها.					
3	يتبع البنك سياسة التنويع (عدم التركيز على عميل واحد، أو نوع قرض معين)، والتوزيع (حسب المناطق الجغرافية والقطاعات الاقتصادية) فيما يخص عملية منح الائتمان.					
4	يقوم البنك بوضع قواعد لمنح القروض وقواعد الحصول على المعلومات والمستندات الواجب توافرها لمنح هذه القروض.					
5	يقوم البنك بدراسة وتحليل الضمانات المقدمة، ومدى قانونيتها وكفايتها، قبل قبول طلب الائتمان.					
ثانيا	**توافر إجراءات سليمة لمنح الائتمان**					
6	يقوم البنك بالتحليل الشامل للظروف المحيطة بالزبون، وهذا لتقييم المخاطر الحالية والمستقبلية المحيطة به.					
7	دراسة التاريخ الائتماني للزبون ومعرفة سمعته ومركزه في الصناعة، والتأكد من رغبته القوية على سداد القرض وفوائده.					
8	دراسة جدوى مالية للعميل لمعرفة مدى كفاية رأس ماله، وكذا معرفة مصادر دخله، والأرباح المتوقعة من المشروع للتأكد من قدرته على الوفاء بالتزاماته.					
9	يقوم البنك بوضع حدود للقرض الممكن منحه لزبون واحد.					
10	يعتمد البنك على نظام داخلي لتصنيف مخاطر الزبون.					
ثالثا	**توافر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته**					
11	يتوفر بنككم على نظام لحفظ ملفات الائتمان الخاصة بالعملاء، وكذلك مستندات المديونية.					
12	يقوم البنك بالتحقق من الوضع المالي الحالي للزبون ومدى توافر الضمانات و الكفالات كغطاء مناسب لمديونيته الحالية.					
13	متابعة مدى استخدام العملاء للحدود الائتمانية الممنوحة لهم.					
14	التحقق من جودة الائتمان، وتكوين المخصصات اللازمة.					
15	يقوم البنك بإجراء تصنيف داخلي للائتمان وهذا لتسعير القرض وتحديد القروض المتعثرة .					
رابعا	**توافر إجراءات كافية للرقابة على المخاطر البنكية**					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

16	يتوفر البنك على لجنة مسؤولة عن تحديد ومراقبة المخاطر المتنوعة والتحكم فيها.					
17	يتوفر البنك على نظام مراقبة داخلية كاف للتعامل فورا مع المخاطر المستجدة التي تأتي من التغيرات في بيئة العمل أو من غيرها.					
18	يتعاون قسم الرقابة وقسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات وخاصة فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية لتحسين عملية إدارة المخاطر.					
19	تسمح القوانين السارية للمراقبين بالاطلاع على المعلومات الخاصة بأنظمة إدارة المخاطر.					
20	تتمتع هيئات الرقابة بالاستقلالية التامة.					

المحور الثاني: مدى التزام **البنك بإدارة المخاطر البنكية وفقا لما جاء في مقررات لجنة بازل**

الأبعاد	فقرات القياس	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
أولا	**مقررات لجنة بازل1 حول المخاطر البنكية**					
1	يلتزم البنك بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال المقدر بـ 8 %.					
2	يقيس البنك مخاطر السوق بإتباع طريقة النماذج الداخلية.					
3	يقيس البنك مخاطر السوق بإتباع الطريقة المعيارية.					
4	يهتم البنك بنوعية الأصول ويكون مخصصات كافية لها.					
5	يقوم البنك بإعطاء أوزان ترجيحية مختلفة للأصول داخل الميزانية وخارجها.					
ثانيا	**مقررات لجنة بازل 2 حول المخاطر البنكية**					
6	يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر الائتمانية مثل (SA, IRB).					
7	يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر التشغيلية مثل(SA, AMA,BIA).					
8	التأكد من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	البنك.					
9	تقوم السلطات الرقابية بالتدخل بشكل مبكر لمنع حدوث أي انخفاض أو تراجع في رأس المال.					
10	توفر الشفافية والإفصاح عن المخاطر التي يواجهها البنك، والاستراتيجيات المتبعة لإدارتها.					
ثالثا	**مقررات لجنة بازل 3 حول المخاطر البنكية**					
11	بإمكان البنك رفع معدل كفاية رأس المال إلى 10.5%.					
12	يعمل بنككم على إدخال الرافعة المالية بنسبة 3 %.					
13	يستطيع البنك توفير البرامج والأنظمة التي ترصد وتقيس مخاطر السيولة.					
14	يعمل بنككم على إدخال نسبة السيولة قصيرة الأجل.					
15	يعمل بنككم على إدخال نسبة السيولة طويلة الأجل.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

➢الملحق رقم (03): نتائج معامل الثبات لمحاور الاستبيان (ألفا كرونباخ).

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=س1 س2 س3 س4 س5 س6 س7 س8 س9 س10 س11 س12 س13 س14 س15 س16 س17
س18 س19 س20
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

Récapitulatif de traitement des observations			
		N	%
Observations	Valide	38	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	38	100,0
a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.			

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,945	20

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=س21 س22 س23 س24 س25 س26 س27 س28 س29 س30 س31 س32 س33 س34 س35
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

Récapitulatif de traitement des observations			
		N	%
Observations	Valide	38	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	38	100,0
a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.			

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,940	15

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

➢ الملحق رقم (04): نتائج اختبار الفرضيات الفرعية.

```
FREQUENCIES VARIABLES=4ب 3ب 2ب 1ب
  /FORMAT=NOTABLE
  /STATISTICS=STDDEV MEAN
  /ORDER=ANALYSIS.
```

		ب 1	ب 2	ب 3	ب4
N	Valide	38	38	38	38
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		1,7947	2,7737	2,8053	2,8842
Ecart-type		,75048	,76712	,90939	,92606

Corrélations

		إدارة المخاطر	يلتزم البنك بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال المقدر بـ8 %	يقيس البنك مخاطر السوق بإتباع طريقة النماذج الداخلية.	يقيس البنك مخاطر السوق بإتباع الطريقة المعيارية.	يهتم البنك بنوعية الأصول ويكون مخصصات كافية لها.	يقوم البنك بإعطاء أوزان ترجيحية مختلفة للأصول داخل الميزانية وخارجها.
إدارة المخاطر	Corrélation de Pearson	1	,643**	,485**	,324*	,602**	,572**
	Sig. (bilatérale)		,000	,002	,047	,000	,000
	N	38	38	38	38	38	38
يلتزم البنك بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال المقدر بـ 8 %.	Corrélation de Pearson	,643**	1	,018	,237	,178	,164
	Sig. (bilatérale)	,000		,916	,152	,285	,326
	N	38	38	38	38	38	38
يقيس البنك مخاطر السوق بإتباع طريقة النماذج الداخلية.	Corrélation de Pearson	,485**	,018	1	,824**	,689**	,693**
	Sig. (bilatérale)	,002	,916		,000	,000	,000
	N	38	38	38	38	38	38
يقيس البنك مخاطر السوق بإتباع الطريقة المعيارية.	Corrélation de Pearson	,324*	,237	,824**	1	,818**	,752**
	Sig. (bilatérale)	,047	,152	,000		,000	,000
.	N	38	38	38	38	38	38
يهتم البنك بنوعية الأصول ويكون مخصصات كافية لها.	Corrélation de Pearson	,602**	,178	,689**	,818**	1	,720**
	Sig. (bilatérale)	,000	,285	,000	,000		,000
	N	38	38	38	38	38	38
يقوم البنك بإعطاء أوزان ترجيحية مختلفة للأصول داخل الميزانية وخارجها.	Corrélation de Pearson	,572**	,164	,693**	,752**	,720**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,326	,000	,000	,000	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	N	38	38	38	38	38	38

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		إدارة المخاطر	يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر الائتمانية مثل (SA, IRB)	يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر التشغيلية مثل (AMA, BIA ,SA)	تقوم السلطات الرقابية بالتدخل بشكل مبكر لمنع حدوث أي انخفاض أو تراجع في رأس المال	توفر الشفافية والإفصاح عن المخاطر التي يواجهها البنك و الاستراتيجيات المتبعة لإدارتها	التأكد من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك
إدارة المخاطر	Corrélation de Pearson	1	,568**	,535**	,632**	,624**	,634**
	Sig. (bilatérale)		,000	,001	,000	,000	,000
	N	38	38	38	38	38	38
يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر الائتمانية مثل (SA, IRB)	Corrélation de Pearson	,568**	1	,911**	,623**	,580**	,673**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000	,000
	N	38	38	38	38	38	38
يتوفر البنك على الأسس والمقومات اللازمة لتطبيق الأساليب الحديثة لقياس المخاطر التشغيلية مثل (SA, BIA, AMA).	Corrélation de Pearson	,535**	,911**	1	,684**	,626**	,724**
	Sig. (bilatérale)	,001	,000		,000	,000	,000
	N	38	38	38	38	38	38
تقوم السلطات الرقابية بالتدخل بشكل مبكر لمنع حدوث أي انخفاض أو تراجع في رأس المال	Corrélation de Pearson	,632**	,623**	,684**	1	,746**	,804**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000	,000
	N	38	38	38	38	38	38
توفر الشفافية والإفصاح عن المخاطر التي يواجهها البنك، والاستراتيجيات المتبعة لإدارتها	Corrélation de Pearson	,624**	,580**	,626**	,746**	1	,753**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000		,000
	N	38	38	38	38	38	38

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التأكد من كفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك	Corrélation de Pearson	,634**	,673**	,724**	,804**	,753**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	38	38	38	38	38	38

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		إدارة المخاطر	بإمكان البنك رفع معدل كفاية رأس المال إلى 10.5%	يعمل بنككم على إدخال الرافعة المالية بنسبة3 %.	يستطيع البنك توفير البرامج والأنظمة التي ترصد وتقيس مخاطر السيولة	يعمل بنككم على إدخال نسبة السيولة قصيرة الأجل	يعمل بنككم على إدخال نسبة السيولة طويلة الأجل
إدارة المخاطر	Corrélation de Pearson	1	,247	,283	,346*	,296	,356*
	Sig. (bilatérale)		,135	,086	,033	,071	,028
	N	38	38	38	38	38	38
بإمكان البنك رفع معدل كفاية رأس المال إلى 10.5%	Corrélation de Pearson	,247	1	,869**	,829**	,753**	,672**
	Sig. (bilatérale)	,135		,000	,000	,000	,000
	N	38	38	38	38	38	38
يعمل بنككم على إدخال الرافعة المالية بنسبة 3 %.	Corrélation de Pearson	,283	,869**	1	,862**	,842**	,654**
	Sig. (bilatérale)	,086	,000		,000	,000	,000
	N	38	38	38	38	38	38
يستطيع البنك توفير البرامج والأنظمة التي ترصد وتقيس مخاطر السيولة	Corrélation de Pearson	,346*	,829**	,862**	1	,800**	,614**
	Sig. (bilatérale)	,033	,000	,000		,000	,000
	N	38	38	38	38	38	38
يعمل بنككم على إدخال نسبة السيولة قصيرة الأجل	Corrélation de Pearson	,296	,753**	,842**	,800**	1	,793**
	Sig. (bilatérale)	,071	,000	,000	,000		,000
	N	38	38	38	38	38	38
يعمل بنككم على إدخال نسبة السيولة طويلة الأجل	Corrélation de Pearson	,356*	,672**	,654**	,614**	,793**	1
	Sig. (bilatérale)	,028	,000	,000	,000	,000	
	N	38	38	38	38	38	38

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

➢ الملحق رقم (05): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية.

Corrélations			
		إدارة المخاطر	مقررات لجنة بازل
إدارة المخاطر	Corrélation de Pearson	1	,642**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	38	38
مقررات لجنة بازل	Corrélation de Pearson	,642**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	38	38
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).			

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

www.manaraa.com

ملخص:

تعمل البنوك التجارية في ظل ظروف اقتصادية تحمل درجات متفاوتة من المخاطر تتبلور في مخاطر مالية وغير مالية تعيق نشاطها وتهدد أمنها واستقرارها، الوضع الذي يلزمها إعطاء هذه المسألة قدرا كبيرا من الأهمية، والقيام ببعض الإجراءات الكفيلة بالتقليل منها إلى أدنى حد ممكن، ومن هنا تم إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية لتضع عدة حلول وتنسق عدة معايير و قواعد لتساعد البنوك على وضع جدار آمن يساعدها على مواجهة المخاطر بشتى أنواعها.

وقد جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى تطبيق إدارة المخاطر البنكية وفق معايير لجنة بازل في البنوك التجارية الجزائرية، وعلى هذا الأساس تم تسليط الضوء على المفاهيم النظرية لإدارة المخاطر البنكية، بالإضافة إلى دراسة الأساليب التي جاءت بها لجنة بازل من أجل قياس وإدارة المخاطر البنكية.

ولكي تحقق الدراسة النتائج المرجوة منها تم تدعيمها بدراسة تطبيقية على عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي" BADR, BEA, BNA, CPA" وذلك باستخدام الاستبيان وتم جمع البيانات وتحليلها بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS، وفي نهاية الدراسة تبين أن: البنوك الجزائرية تجد صعوبات في تطبيق إدارة المخاطر وفق معايير لجنة بازل.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر البنكية ، لجنة بازل.

Abstract:

The Commercial Banks works in Economic conditions that afford many risks like financial risk and non financial risk bluster her activities security and her balance.

In this way the Commercial Banks must be make some measure to lesseing this risks all this are created in Basel Committee for controlling banks witch developing many solution and standard for helping banks to overcoming risks, How the Algerian Commercial bank control the banking risks per measure of Basel?

For answer This question we apply a research in many bank agencies in Oum Elbouaghi like: "BADR, BNA, BEA, CPA " and we used questionnaire and we all so used SPSS, finally from this research we find that the Algerian banks faced a many difficult to aplicate measure of Basel Committee.

Key words: Risk Management banking, Basel committee.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com